جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعريريج
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم التجارية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

الميدان: علوم اقتصادية، تجارية، وعلوم التسيير

الشعبة: علوم تجارية

التخصص:مالية وتجارة دولية

من إعداد الطالبين: - لسعد لحسن

- شراد عبد المنعم

بعنوان:

دور الجمارك الجزائرية في تطبيق سياسات التجارة الخارجية

حالة الجزائر

أعضاء لجنة المناقشة

ناصر مسعودي	**أستاذ محاضر أ**	**رئيسا**
بلال بولطيف	**أستاذ محاضر أ**	**مشرفا**
إبراهيم عدلي	**أستاذ محاضر أ**	**مناقشا**

السنة الجامعية 2022-2023

بسم الله الرحمن الرحيم
١٤٣٨

الإهداء

الحمد لله الذي أروع بني آدم في تركيبة عقله، فأعطاه بذلك القدرة على جعل

رسالته الكفاح وغايته النجاح

أهدي هذا العمل الى التي جعل الله تحت أقدامها الجنة واقرن رضاها برضا الرحمن

والدتي حفظها الله وبارك في عمرها

إلى من كان مرشد خطواتي الأولى على درب العلم والدي وأبي حفظه الله وبارك في عمره

والى إخوتي كل باسمه جعلهم الله سندا وعونا لي في هذه الحياة

والى كل خريجي دفعة 2023 تخصص مالية وتجارة دولية وأصدقائي وزملائي كل باسمه

والى كل من قدم يد المساعدة والنصح

لسعد لحسن

الإهداء

أهدي تخرجي هذا إلى من علمني العطاء وإلى من أحمل اسمه بكل افتخار والى روحه الطاهرة "والدي العزيز"رحمه الله وإلى ملاكي في الحياة وإلى معنى الحب والحنان والتفاني وإلى بسمة الحياة وسر الوجود وإلى من كان دعائها سر نجاحي أغلى الحبايب "أمي الحبيبة"

وإلى من له الفضل الكبير في تشجيعي وتحفيزي ومن منة تعلمت المثابرة والاجتهاد وإلى من بهم أكبر وعليهم أعتمد وإلى من بوجودهم أكتسب قوة ومحبة لا حدود لها وإلى من عرفت معهم معنى الحياة "إخوتي "

وإلى من تحلوا بالإخاء وتميزوا بالوفاء والعطاء وإلى من برفقتهم في دروب الحياة السعيدة والحزينة سرت وإلى من كانوا معي على طريق النجاح والخير "أصدقائي الأعزاء"

بتوفيق من الله، وبدُعاء من الأم لم يبق سوى خطوات قليلة لإنهاء مسيرتي الدراسية، شكرًا لكل من مد لي يد العون

أهدي تخرجي هذا لروحك الطيبة يا أبي واسأل الله التوفيق لي ولكم

شراد عبد المنعم

شكر وعرفان

لا يسعنا إلا أن نتقدم بجزيل الشكر والامتنان لكل من ساندنا ودعمنا في إتمام هذا البحث.

فأولًا: نشكر المولى عز وجل على نعمة العقل والإرادة والإخلاص.

ثانيًا: نشكر أستاذنا المشرف ... على توجيهاته القيِّمة وإرشاداته السديدة وإشرافه المتميز.

ثالثًا: نشكر أساتذتنا في كلية ... على ما قدَّموه لنا من علمٍ نافعٍ وفضيلةٍ حسنة.

ونشكر زملائنا في الدراسة و كل من ساهم في إخراج هذا البحث

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد دور الجمارك الجزائرية في تطبيق سياسة التجارة الخارجية، ومن أجل ذلك تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي،خاصة في الفصل النظري في الدراسة وفي الجزء التطبيقي تم إتباع منهج دراسة حالة مع إجراء مقابلات مع مفتش رئيسي بالجمارك

تم في الفصل النظري من الدراسة التطرق إلى الجانب المفاهيمي لكل من التجارة الخارجية وتم التطرق في الجانب المفاهيمي لإدارة الجمارك

أما في الفصل التطبيقي فتم إعطاء لمحة عن التجارة الخارجية الجزائرية والسياسة المتبعة، ثم تم دراسة السياسة الجمركية في الجزائر ووسائل تطبيقا والحدود التي يمكن فيها تطبيقها وأخيرا دور الجمارك في التجارة الخارجية من تسهيلات ورقابة جمركية

وكنتائج لهذه الدراسة مايلي:

– تنقسم السياسات التجارية الخارجية إلى حمائية وحرية، تسعى الجزائر إلى تحرير تجارتها نظرًا للتأثيرات الإيجابية التي تنجم عن ذلك.

– تنوع أنواع الأنظمة الجمركية وفقًا لوضعية المتعامل الاقتصادي، سواء كان ذلك فيما يتعلق بالتصدير أو الاستيراد.

– تعتبر السياسة الجمركية مجموعة من الضرائب والرسوم التي تتبناها النظم الجمركية للتحكم في عمليات التجارة الخارجية

– تطورت مهام الجمارك لتشمل جوانب حمائية واقتصادية متعددة، ولم يعد دورها مقتصرًا على المهام الجبائية فقط

– توفير التسهيلات والإجراءات الخاصة من قبل إدارة الجمارك فتحت المجال لتنشيط حركة التجارة الخارجية

– تطبيق السياسة الجمركية يكون في حدود الاتفاقيات والشراكة الدولية

الكلمات المفتاحية: التجارة الخارجية، السياسة التجارية،نظريات التجارة الخارجية، السياسة الجمركية، إدارة الجمارك

Abstract:

This study aimed to determine the role of Algerian customs in implementing the foreign trade policy, and for that, the analytical descriptive approach was relied upon, especially in the theoretical chapter in the study with the use of and in the applied part, a case study approach was followed with interviews with a chief customs inspector.

In the theoretical chapter of the study, the conceptual side of each of foreign trade was addressed from generalities to theories to policies, and the conceptual side of customs administration also from generalities to customs policies, then customs economic systems

As for the applied chapter, an overview of Algerian foreign trade and the followed policy was given, then the customs policy in Algeria was studied, the means of application and the limits in which it can be applied, and finally the role of customs in foreign trade in terms of facilities and customs control.

Key words : Foreign trade, trade policy, foreign trade theories, customs policy, customs administration

قـــائـــــمـــــة المـــحـــــتـــويـــــات

العنوان	الصفحة
الإهداء	–
شكر وعرفان	–
ملخص الدراسة	ا
قائمة المحتويات	اا
قائمة الجداول	II
قائمة الأشكال	II
مقدمة	أ
الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة مدخل مفاهيمي للتجارة الخارجية وإدارة الجمارك	
المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للتجارة الخارجية	
المطلب الأول: ماهية التجارة الخارجية	6
الفرع الأول: مفهوم التجارة الخارجية	6
الفرع الثاني: عوامل ظهور التجارة الخارجية	6
الفرع الثالث: أسباب قيام التجارة الخارجية	8
المطلب الثاني: نظريات التجارة الخارجية	9
الفرع الأول: النظريات الكلاسيكية	9
الفرع الثاني: النظريات النيوكلاسيكية	14
الفرع الثالث: النظريات الحديثة	17
المطلب الثالث: سياسات التجارة الخارجية	19
الفرع الأول: مفهوم سياسة التجارة الخارجية	20
الفرع الثاني: سياسات التجارة الخارجية	20
الفرع الثالث: أدوات سياسة التجارة الخارجية	23
المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي للجمارك	28
المطلب الأول: عموميات حول الجمارك	28

الفرع الأول:تعريف الجمارك	28
الفرع الثاني: مميزات إدارة الجمارك	29
الفرع الثالث: أهمية الجمارك	30
المطلب الثاني: السياسات الجمركية	31
الفرع الأول: تعريف السياسة الجمركية	31
الفرع الثاني: أنواع السياسة الجمركية	32
الفرع الثالث: عناصر السياسة الجمركية	32
المطلب الثالث: الأنظمة الجمركية	35
الفرع الأول: تعريف الأنظمة الجمركية	35
الفرع الثاني: أنواع الأنظمة الجمركية	35
المبحث الثالث: الدراسات السابقة	37
المطلب الأول:الرسالات الجامعية باللغة العربية	37
المطلب الثاني: مقالات علمية باللغة العربية	40
المطلب الثالث: القيمة المضافة للبحث	44
الفصل الثاني: الإطار التطبيقي للدراسة	48
المبحث الأول: مدخل للتجارة الخارجية في الجزائر	49
المطلب الأول: لمحة عن التجارة الخارجية في الجزائر	49
المطلب الثاني: السياسة التجارية الجزائرية	54
المبحث الثاني:السياسة الجمركية في الجزائر	58
المبحث الأول: مهام إدارة الجمارك	58
المطلي الثاني: وسائل تطبيق السياسة الجمركية	69
المطلب الثالث: تطبيق السياسة الجمركية	63
المبحث الثالث: دور الجمارك في التجارة الخارجية	64
المطلب الأول: التسهيلات الجمركية	64
المطلب الثاني: الرقابة الجمركية	73
المطلب الثالث: التعاون الدولي	75

خلاصة الفصل الثاني	77
الخاتمة	79
قائمة المراجع	82
فهرس المحتويات	86

قـــائـــمـــــة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	مقارنة بين دراستنا والرسائل الجامعية باللغة العربية	**40**
02	مقارنة بين دراستنا المقالات العلمية باللغة العربية	**42**
03	تطور صادرات وواردات الجزائر	**48**
04	الصادرات خارج المحروقات	**51**
05	التركيبة السلعية للواردات	**53**
06	تطور الميزان التجاري	**56**
07	إحصائيات حول الأنظمة الجمركية الاقتصادية	**67**

قـــائـــمـــــة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	منحنى يمثل دورة حياة المنتج	20
02	منحنى يوضح تطور الصادرات الجزائرية	50
03	منحنى يوضح تطور الواردات الجزائرية	52
04	مخطط يوضح الهيكل التنظيمي لمديرية الجمارك	61
05	منحنى يمثل عدد التصريحات الجمركية بالسنوات	71
06	منحنى يمثل تطور الصادرات والواردات الجزائرية	71

مقدمة

تمهيد:

تجسد التجارة الخارجية الرابط الأساسي الذي يربط الدول ببعضها البعض،فهو الجزء الجوهري في النظام الاقتصادي الوطني لأي بلد، حيث تجسد أيضا القناة الأساسية التي يتم من خلالها إجراء الصادرات والواردات لأن المبتغى الأساسي لقيام التداول الخارجي هو زيادة دخل احتياطي العملات الأجنبية والصعبة منها بهدف الرفاه، حيث أنه ليس بإمكان أي دولة العيش بمعزل عن العالم الخارجي، إذ أنها لا يمكنها تلبية كل حاجيات المستهلكين

وباعتبار أن التجارة الخارجية في الجزائر مرت بمختلف التغيرات السياسية والتشريعية التي عرفتها البلاد، فبعد احتكار التجارة الخارجية من طرف الدولة منذ الاستقلال في إطار سياسة الحماية، بعد الهزة النفطية لعام 1986 والتي مثلت منعرجا خطيرا في الاقتصاد الجزائري،تبين للدولة أن هذا الأخير لا يزال في تبعية كبيرة لصادرات المحروقات

هذه التغيرات الاقتصادية جعلت الدولة أمام حتمية الانفتاح التجاري، وبالتالي وجب عليها مواكبة هذا الانفتاح من خلال سياساتها التجارية ومختلف الأجهزة الفعالة في المجال الاقتصادي والتي من بينها جهاز الجمارك

و بما أن السياسة الاقتصادية الجديدة المتبعة تهدف إلى تحرير التجارة الخارجية تحاول الحكومة منح جهاز الجمارك بعض الخصائص التي يجب أن يكون عليها لمواكبة التغيرات الحاصلة ،وبمقارنة ممارسات الستينيات بممارسات اليوم،يتبين تغييرات فيما يتعلق بالمهام أو الهيكل التنظيمي أو الوظائف التي توفرها للمشغلين الاقتصاديين الذين يساهمون في إنعاش التجارة الخارجية وإدخال استثمارات جديدة

أمام العرض السابق تبرز ملامح إشكالية البحث التي يمكن صياغتها كالآتي:

إشكالية الدراسة: على ضوء ما سبق تمحورت مشكلة البحث في السؤال الرئيسي التالي:

ما هو دور الجمارك في مختلف سياسات التجارة الخارجية ؟

من أجل معالجة وتحليل هذه المشكلة وبغية الوصول إلى فهم واضح لها، تم طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي التجارة الخارجية؟ كيف تطورت؟ و ما هي أهم سياستها ؟
- فيما يتمثل دور الأنظمة الجمركية الجزائرية ؟
- فيما يتمثل دور الجمارك في التجارة الخارجية ؟

فرضيات الدراسة:للإجابة عن الأسئلة المطروحة السابقة ومن ثم الإجابة على مشكلة الدراسة تمت صياغة الفرضيات التالية:

- وجود علاقة بين السياسة التجارية والسياسة الجمركية
- تلعب الأنظمة الجمركية الاقتصادية دورًا هامًا وفعالًا في تنظيم حركة التجارة الخارجية
- تقتصر مهام ودور الجمارك على المهام الجبائية

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية البحث في:

- تبيين علاقة التجارة الخارجية مع الجمارك

- الوقوف على نشاط إدارة الجمارك الجزائرية

أهداف الدراسة

يستند هذا البحث على أهمية التجارة الخارجية والجمارك في المنظومة الاقتصادية، تزداد أهمية هذا الدور مع تزايد التحرر الاقتصادي وتأثيره على الحركة التجارية، خاصة في الوضع الراهن. تقوم الجمارك بعدة أدوار في المبادلات التجارية، مما يساهم في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية للبلد.

منهج الدراسة:في إطار هذا البحث ومن أجل معالجة إشكالية موضوع الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، وهو المنهج الأكثر استخداما وشيوعا في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، وقد تم الاعتماد على الأداة البحثية التالية دراسة حالة في معالجة الفصل التطبيقي من خلال اجراء مقابلة مع مفتش رئيسي بالجمارك

حدود الدراسة:

- **الحدود الزمنية:** تم تحديد فترة الدراسة من 2014- 2019 حسب توفر المعلومات والبيانات
- **الحدود المكانية:** تم دراسة الجزائر

أسباب اختيار الموضوع: هناك عدة أسباب لاختيار هذا الموضوع منها ما هو ذاتي وما هو موضوعي نوجزها فيما يلي:

- نظرًا للمكانة المتزايدة التي يحتلها قطاع التجارة الخارجية الدولي. ويهدف البحث إلى فهم مدى فاعلية هيئة الجمارك الجزائرية

الرغبة الشخصي لدراسة موضوع إدارة الجمارك والاطلاع على كيفية عملها وكيفية مساهمتها في التجارة الخارجية.

صعوبات الدراسة

- صعوبة إيجاد المعلومات والبيانات بسبب تعليمة لدى الجمارك تمنع منح إحصائيات التجارة الخارجية والإحصائيات الخاصة بالجمارك

هيكل الدراسة:

للإجابة على الإشكالية المطروحة قسمنا هذه الدراسة إلى فصلين، الفصل الأول يتضمن الإطار النظري للموضوع، حيث قسم إلى ثلاثة مباحث، المبحث الأول الإطار المفاهيمي للتجارة الخارجية ، أما المبحث الثاني الإطار المفاهيمي للجمارك، والمبحث الثالث أهمية الجمارك في التجارة الخارجية ، أما في الفصل الثاني فتطرقنا إلى الدراسة التطبيقية دور الجمارك في تطبيق التجارة الخارجية، حيث تم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث، المبحث الأول تم فيه التطرق لمدخل حول التجارة الخارجية بالجزائر أما المبحث الثاني فكان حول

السياسة الجمركية في الجزائر، والمبحث الثالث دور الجمارك في التجارة الخارجية كما تم في النهاية إعداد خاتمة الدراسة التي تضمنت نتائج الفصلين مع توضيح اختبار صحة الفرضيات وأخيرا تم صياغة آفاق الدراسة.

الفصل الأول:

مدخل مفاهيمي للتجارة الخارجية وإدارة الجمارك

تمهيد:

تلعب التجارة الخارجية دورًا حيويًا في النشاط الاقتصادي الوطني وتساهم في تطويره، إذ تُمكِّن من تصريف فائض المنتجات الوطنية وجلب السلع والخدمات التي يحتاجها السوق الوطني عبر الواردات. ومن المهم ضبط هذه التجارة الخارجية بتكليف الإدارة الجمركية بمراقبتها، حيث تعد من أهم الدعائم الرئيسية في الاقتصاد الوطني، وذلك بفضل التشريعات والقوانين التي تطبِّقها، والتي تجعلها إدارة حكومية رائدة في تحسين النشاط الاقتصادي.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للتجارة الخارجية

المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي للجمارك

المبحث الثالث: الدراسات السابقة

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للتجارة الخارجية

يهدف هذا المبحث إلى تقديم نظرة شاملة حول التجارة الخارجية، انطلاقا بتعريفها والتطرق لنظرياتها ومن ثم نسلط الضوء على أهميتها في تطور الاقتصاد العالمي. كما سنتطرق إلى الأدوات التي تستخدم في السياسة التجارية الخارجية، لإبراز أهميتها ودورها في تحقيق الأهداف الاقتصادية والتجارية

المطلب الأول: ماهية التجارة الخارجية

تعتبر التجارة الخارجية قطاع مهم في تنمية الاقتصاد الوطني، وقد خلصت الكثير من الدراسات إلى وجود عالقة بين التجارة والنمو الاقتصادي والحد من الفقر وهكذا سعت العديد من الدول لتكو جزءا من النظام التجاري العالمي الواعد بالفرص الجديدة وخاصة للدول النامية والفقيرة

الفرع الأول: مفهوم التجارة الخارجية

يمكن تعريف التجارة الخارجية بأنها عملية انتقال السلع والخدمات بين الدول والتي تنظم من خلال مجموعة من السياسات والقوانين والأنظمة التي تعقد بين الدول. وتعتبر التجارة الدولية من علم الاقتصاد الجزئي؛ كونها تهتم بالوحدات الجزئية مثل التصدير والاستيراد وما إلى ذلك

وأيضا يمكن تعريفها بأنها المعاملات التجارية الدولية في صورها الثالثة المتمثلة في انتقال السلع،و الأفراد،و رؤوس الأموال ، تنشأ بين أفراد يقيمون في وحدات سياسية مختلفة، أو بين حكومات أو منظمات اقتصادية تقطن وحدات سياسية مختلفة[1]

وتلعب التجارة الدولية دورا كبيرا في التعاون الدولي وتنظيم العلاقات التجارية والاقتصادية بين الدول، وقد ساعد على ذلك التطور الهائل في منظومة المواصلات الدولية التي زادت من التقارب الدولي ووجود الدوافع إلى التجارة الخارجية وهي الحاجة إلى الأسواق الخارجية والحصول على المواد الخام الداخلة في عمليات الإنتاج والتسهيلات الجمركية خصوصا بعد الجولات المتعددة المنظمة التجارة الدولية (الجات) والتطور الهائل في تكنولوجيا المعلومات والتجارة الإلكترونية[2]

وعليه يمكن القول أن التجارة الخارجية هي عملية بيع وشراء السلع والخدمات بين دول مختلفة. وتعتبر التجارة الخارجية من الأنشطة الاقتصادية الرئيسية بين الدول، وتساعد في تعزيز النمو الاقتصادي وتوفير فرص العمل وتحسين مستوى المعيشة في الدول المشاركة فيها

الفرع الثاني: أهمية التجارة الخارجية

تعد التجارة الخارجية من القطاعات الحيوية في أي مجتمع (اقتصادي) من المجتمعات، سواء أكان ذلك المجتمع متقدماً أو نامياً وتتمثل أهميتها في:

[1] جمال جويدان الجمل،التجارة الخارجية، عمان، مركز الكتاب الأكاديمي 2013، الصفحة 11

[2] عطا الله علي الزبون، التجارة الخارجية، دار اليازوي للنشر،الأردن،2019، الصفحة 9

- ربط الدول مع بعضها البعض: فالتجارة الخارجية تربط الدول والمجتمعات مع بعضها البعض، إضافة إلى أنها تساعد في توسيع القدرة التسويقية عن طريق فتح أسواق جديدة أمام منتجات الدولة
- وتساعد كذلك في زيادة رفاهية البلاد عن طريق توسيع قاعدة الاختيارات فيما يخص مجالات الاستهلاك، والاستثمار وتخصص الموارد الإنتاجية بشكل عام
- وبالإضافة إلى أهمية التجارة الخارجية من خلال اعتبارها مؤشراً جوهرياً على قدرة الدولة الإنتاجية والتنافسية في السوق الدولي، وذلك لارتباط هذا المؤشر بالإمكانيات الإنتاجية المتاحة وقدرة الدولة على التصدير ومستويات الدخل فيها، وقدرتها كذلك على الاستيراد وانعكاس ذلك على رصيد الدولة من العملات الأجنبية، وما لها من آثار على الميزان التجاري
- العلاقة بين التجارة الخارجية والتنمية الاقتصادية. فالتنمية الاقتصادية، وما ينتج عنها من ارتفاع مستوى الدخل القومي، يؤثر في حجم ونمط التجارة الدولية، كما أن التغيرات التي تحدث في ظروف التجارة الدولية، تؤثر بصورة مباشرة في تركيب الدخل القومي وفي مستواه والاتجاه الطبيعي هو أن يرتفع مستوى الدخل القومي وتزدهر التجارة الخارجية في نفس الوقت، فالتنمية الاقتصادية تستهدف ضمن ما تستهدفه زيادة إنتاج السلع، وإذا تحقق هذا الهدف، عندئذ تزيد قدرة الدولة على التصدير
- آثار التجارة الخارجية على اقتصاديات الدول النامية، فيتضح أكثر من أي وقت مضى، وذلك أن الدول النامية تحكمها أوضاع التخلف الاقتصادي لأسباب تاريخية. ولذلك يكون متوسط دخل الفرد في الدول النامية منخفضاً، فيقل بالتالي مستوى الاستهلاك ومستوى الصحة العامة والتعليم وتنخفض الإنتاجية وتقل الاستثمارات، فيؤدي ذلك إلى هبوط مستوى الدخل وهكذا تدور دائرة الفقر من جديد، وإذا لم تتكسر هذه الدائرة في نقطة ما من محيطها، فلن يتغير وضع التخلف، ولن تحدث تنمية حقيقية، ويمكن للتجارة الدولية ان تلعب دوراً للخروج من دائرة الفقر، وخاصة عند تشجيع الصادرات، فينتج عن ذلك الحصول على مكاسب جديدة في صورة رأس المال الأجنبي الجديد الذي يلعب دوراً في زيادة الاستثمارات الجديدة في بناء المصانع، وإنشاء البنية الأساسية، ويؤدي ذلك في النهاية إلى زيادة التكوين الرأسمالي، والنهوض بالتنمية الاقتصادية[1]

[1] جمال جويدان الجمل، مرجع سابق، ص 12

الفرع الثالث: أسباب قيام التجارة الخارجية[1]

مع تقدم الزمن، تطورت التجارة الخارجية، وخاصة في الوقت الحاضر مع التقدم التكنولوجي وزيادة الانفتاح العالمي. هذا التطور أدى إلى زيادة رغبات المستهلكين، حيث أصبحت السلع المحلية غير قادرة على تلبية احتياجاتهم بشكل كامل، ومن بين أسباب قيام التجارة الخارجية:

- التفاوت في عرض العمل ورأس المال: تتفاوت موارد الدول الطبيعية والبشرية ورؤوس الأموال، فنجد بعض الدول تتوفر على طاقة هائلة من المورد البشري، ولكنها تفتقر إلى رؤوس الأموال اللازمة للصناعة فتتجه بذلك للصناعات الخفيفة وهي لا تتطلب مهارات فنية عالية ولرؤوس الأموال ضخمة مقارنة بالصناعات الثقيلة، وعكس ذلك فقد يقل عرض العمل في بعض الدول عند الحد الأدنى في حين يزيد رؤوس الأموال مثل بعض الصناعات الكبرى وعليه فإنها ستتجه إلى الصناعات الثقيلة
- الظروف الطبيعية والمناخية: تختلف الظروف الطبيعية من بلد لآخر، فمناخ بعض الدول يساعدها على الزراعة مثلا نظرا لكمية الأمطار عكس بعض الدول التي يكون مناخها جافا، كذلك نجد أن بعض الدول تزخر بموارد طبيعية هامة كالنفط والغاز مثلا، أين تتخصص في إنتاجها وتحقق فائضا فتقوم بتصديره؛
- تكاليف النقل: لتكاليف النقل أهمية كبيرة لتوزيع إنتاجها انطلاقا من مكان إنتاجها إلى أسواق بيعها، فهي تضاف إلى تكاليف إنتاج السلع ومن ثم ارتفاع ثمنها، لذلك فإن بعض الدول تسعى لإقامة بعض صناعاتها قرب الموانئ بهدف تخفيض تكلفة نقل هذه السلع وتسهيل تسويقها، كما تقوم بعض الدول بإقامة المصانع قرب مكان استخراج الموارد الأولية للخام التي تستعملها في الصناعة وذلك من أجل الاقتصاد في تكاليف النقل .لذلك فإن المنتجين يحاولون التخصص والتوجه إلى المنتجات التي تسهل نقلها إلى الأسواق، لذلك نجد أن تكاليف النقل تؤثر على القدرة الكلية التي تتمتع بها الدولة في التخصص، بحيث تتخصص بعض الدول في إنتاج سلعة معينة، إلا أن ارتفاع تكاليف نقل هذه السلع قد يفقدها ميزة التخصص هذه
- التباين في الأسعار: في جميع الحالات نجد أن المستهلك يبحث عن السعر المنخفض للسلع، عكس المنتج الذي يبحث على أعلى الأسعار، فعند توفر السلعة في دولة ما سوف يكون سعرها منخفضا، وعندما تكون نادرة في دولة أخرى يكون سعرها مرتفعا، وهذا يؤدي إلى انتقال السلعة من الدولة الأولى إلى الدولة الثانية حيث السعر المرتفع، وبالتالي يحقق المستهلك أقصى إشباع بأقل تكلفة، في حين يحقق المنتج ربحا أعلى خلافا لو انه اقتصر على السوق الداخلية

[1] عزالدين سمير، مطبوعة خاصة بمقياس :المنظمات المالية والتجارة الدولية، جامعة الجزائر03، 2019/2018، ص 6

- اختلال الميول والأذواق الناجم عن التفضيل النوعي للسلعة ذات المواصفات الإنتاجية المتميزة، حيث أن المستهلكين في كل بلدان العالم يسعون للحصول على السلعة ذات المواصفات عالية الجودة لتحقيق أقصى منفعة ممكنة منها، وتتزايد أهمية هذا العامل مع تزايد متوسط دخل الفرد في البلد
- التعاون الدولي في العلاقات الاقتصادية الخارجية: يمارس التعاون الدولي دورا هاما، إذ يكون مبعثا قويا لنشأة علاقات اقتصادية جديدة أو مدعاة لمضاعفة العلاقات الراهنة أو وسيلة لإعادة وإدامة العلاقات السابقة.

المطلب الثاني: نظريات التجارة الخارجية

من خلال هذا المطلب سوف نتطرق إلى أهم نظريات التجارة الخارجية التي لا تزال مطبقة بشكل ما في التبادل الدولي إلى يومنا هذا.

ومن أجل ذلك قسمنا هذا المطلب إلى ثلاثة أقسام كالتالي: نتطرق في أولا أهم نظريات التجارة الخارجية للمدرسة الكلاسيكية التي نتعرض فيها إلى نظرية آدم سميث والتكاليف المطلقة ونظرية ريكاردو والتكاليف النسبية أما ثانيا فسوف نتطرق إلى النظرية النيوكلاسيكية هيكشر وأولين وانتقادات النظرية، وثالثا فنتحدث على النظرية الحديثة التي نتعرض فيها إلى نظرية ستيفان ليندر ونظرية دورة المنتوج

تتعلق نظريات التجارة الخارجية بفهم الأسباب والعوامل التي تؤدي إلى التبادل التجاري بين الدول وتحديد آليات توزيع الفوائد والتكاليف بين الدول المشاركة في هذا التبادل. وتشمل هذه النظريات

الفرع الأول: النظريات الكلاسيكية[1]

اعتمد الكلاسيك والنيوكلاسيك على نفس الفرضيات فيما يخص التجارة الخارجية حيث وردت هذه الفرضيات عند معظم الكتاب، ولقد أدرجناها اعتمادا على ما ورد عند: AGARCIA، G.MARCY و J.CAVES كما يلي:

1. المنافسة التامة
2. العقلانية المطلقة في التعاملات والنشاطات الاقتصادية.
3. حرية التبادل الداخلي والدولي للسلع.
4. عدم وجود الحقوق الجمركية، وكل الحواجز الأخرى واعتبار مصاريف النقل معدومة.
5. لا تنتقل عوامل الإنتاج من بلد لآخر وإنما تنتقل داخل نفس البلد.
6. تجانس السلع المنتجة في مختلف البلدان

[1] نويوة عمار، مطبوعة في مقياس اقتصاد دولي،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، 2014، الصفحة 2

7. العمل هو العامل الإنتاجي الوحيد الذي يكفأ.
8. كل اليد العاملة متجانسة، والاستعمالات المختلفة لها لا تؤدي لاختلاف المكافأة.
9. مردودية الإنتاج ثابتة

لا يعتبر الكلاسيك أول من تطرق لمشكل التجارة الخارجية بل سبقهم في ذلك التجاريون الذين يرون أن مصدر الثروة هو المعادن النفيسة وبالتالي كان يجب الحصول عليها بشتى الوسائل والتنظيمات، تقاس إذن ثروة الأمم بما لديها من معدن نفيس من ذهب وفضة. وكانت التجارة الخارجية من أنجح الوسائل لتكوين هذه الثروة، وذلك بمحاولة كل دولة الرفع من صادراتها من السلع والخدمات وليس من المعادن النفيسة، ووضع قيود أما الواردات من الدول المجاورة، وهذا ما ينتج عنه فائضا يعود للدولة في شكل معدن نفيس يزيد من ثرواتها، فالبلد الغني هو البلد الذي يكسب أكبر قدر ممكن من الذهب والفضة ترتب عن هذه الفكرة، أن ما تكتسبه دولة من الدول من هذه الثروة إنما يكون عن طريق ما تفقده دولة أخرى منها، إذن الهدف من التجارة الدولية هو تراكم المعادن النفيسة في البلد

ولكن تعرضت النظرية التجارية إلى انتقاد العديد من الاقتصاديين المهتمين بميدان التجارة الدولية وذلك فيما يخص النقطتين التاليتين:

1. اعتبارهم أن الذهب والفضة والمعادن النفيسة الأخرى تشكل ثروة في حد ذاتها.
2. سعي الدول إلى الإكثار من مخزون المعادن النفيسة دون الاكتراث بالاستعمال الفعال لمواردها

- نظرية الميزة المطلقة "ادم سميث"[1]

حسب أ.سميث التكلفة المطلقة لإنتاج سلعة ما هي كمية العمل الضرورية لإنتاج وحدة واحدة من السلعة.

يحدد التخصص طبقا للفكرة التالية: إذا كان البلد 1 ينتج منتج أ بتكلفة مطلقة أقل من البلد 2 و البلد 2 ينتج المنتج ب بتكلفة أقل من البلد 1، فإن البلد 1 من صالحه التخصص في إنتاج المنتج أ والبلد 2 التخصص في المنتج ب. نوضح هذه الفكرة من خلال المثال التالي والمتعلق ببلدين هما البرتغال وبريطانيا ينتجان النبيذ إذ تخصص في البرتغال 80 ساعة عمل إنتاج 40 لتر من النبيذ أما في بريطانيا تنفق 80 ساعة عمل إنتاج 20 لتر من النبيذ إذن 1 لتر من النبيذ تكلف في البرتغال ساعتين من العمل بينما في بريطانيا 4 ساعات من العمل

[1] نويوة عمار، مرجع سابق، الصفحة 5

نلاحظ أن التكلفة المطلقة للبرتغال في إنتاج النبيذ أقل من التكلفة المطلقة للنبيذ بالنسبة لبريطانيا. حسب مبدأ أ.سميث يجب أن يتخصص البرتغال في إنتاج النبيذ لأنه له ميزة مطلقة في هذا المنتج. وانطلاقا من هذا المبدأ فإن البلد الذي لا يتميز ميزة مطلقة في أي منتج مقصى نظريا من التبادل الدولي حسب نظرية أ. سميث ويفرض عليه أن يتجه نحو الانغلاق

يؤكد أ.سميث أن التبادل ليس صفقة متساوية يربح فيها الواحد ما يخسره الآخر،ففائدة المتعاملين ليست مشروطة بتحقيق فائض في الميزان التجاري، لكن التبادل يسمح بنمو إنتاجية العمل في الصناعة وبزيادة وتيرة نمو رأس المال.

إن ضيق السوق الداخلية يؤدي إلى الحد من تقسيم العمل، ومن هنا إستنتج أ.سميث أن التبادل في السوق الخارجية يؤدي إلى نمو الإنتاجية وذلك بتحسين تقسيم العمل وكذلك يؤدي إلى تطوير القطاع الصناعي.

ويشير هنا أ.سميث إلى الفائدة المترتبة عن التبادل الدولي إذ يقول أنه يؤدي إلى إتقان العمل وزيادة القدرة الإنتاجية وبالتالي إلى زيادة الدخل الوطني. وبالتالي مضاعفة الثروات والدخل الوطني. توقف أ.سميث عند هذا الحد معتبر أن التكلفة المطلقة هي مقياس التبادل الدولي.

ولكن إذا لم يكن لبلد ما أية ميزة مطلقة، هل تقبل البلدان الأخرى بالتبادل معه؟ وماذا سيقدم مقابل وارداته؟ وهذا التبادل ألا يؤدي لتسجيل عجز في ميزانه التجاري؟ ومن الذي يضمن لهذا البلد التبادل الدولي الحر سوف يؤدي لحل مشاكله وتحقيق الأرباح.

حسب أ سميث ، فإن البلد الذي ليس له ميزة مطلقة تذهب عوامله إنتاجية إلى البلد الذي تكون فيه التكلفة المطلقة أقل. وتبقى هذه النتيجة نظرية ومن الصعب تحقيقها في الواقع، إضافة إلى كونها تصطدم مع الفرضية الكلاسيكية لعدم تنقل عوامل الإنتاج على المستوى الدولي، ولتجاوز هذه المشكلة أتى د. ريكاردو بمعيار التكلفة النسبية كأساس التبادل الدولي عوضا عن التكلفة المطلقة

وفقًا لنظرية الميزة المطلقة، يعتقد أدم سميث أن الدول يجب أن تركز على إنتاج وتصدير السلع التي لديها ميزة مطلقة على الدول الأخرى في إنتاجها. وميزة مطلقة تعني أن الدولة قادرة على إنتاج سلعة بكميات أكبر أو بتكلفة أقل من الدول الأخرى.

بناءً على هذا الاعتقاد، يعتبر سميث أن التجارة الحرة والتخصص الاقتصادي يمكنهما أن يؤديا إلى رفاهية اقتصادية أكبر للدول. فعندما تركز الدول على إنتاج ما لديها من ميزة مطلقة وتتبادلها مع الدول الأخرى، يزداد التخصص والإنتاجية وتتحقق المزيد من الاستفادة المشتركة.

- نظرية المزايا النسبية ل"دافيد ريكاردو":

تحليل سميث ترك سؤالاً دون إجابة حول أسباب حدوث التجارة بين الدول إذا كان لدى إحدى الدول ميزة مطلقة في إنتاج كلتا السلعتين، فبين أواخر القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، كانت للمملكة المتحدة أكثر دول العالم تقدماً بميزة مطلقة في إنتاج معظم السلع، وفي ظل هذه الحياة، مالذي يجعل المملكة المتحدة تتاجر مع مناطق أقل إنتاجية مثل المستعمرات الأمريكية؟ قدم دافيد ريكاردو جواباً عن هذا السؤال، بناءً على دراسة آدم سميث المبني على الميزة المطلقة، صاغ ريكاردو "نظرية الميزة التنافسية[1]

تتلخص هذه النظرية حسب ريكاردو في أنه إذا سادت حرية التجارة فإن كل دولة تتخصص في إنتاج السلع التي تستطيع إنتاجها بتكلفة منخفضة نسبيا عن غيرها من الدول الأخرى وتستورد السلع التي ينتجها الخارج بتكلفة منخفضة نسبيا، أي يتمتع في إنتاجها بميزة نسبية. ومؤدى ذلك ان التجارة الدولية تقوم إذا اختلفت التكاليف النسبية لإنتاج السلع بين الدول[2]

أيد د. ريكاردو فكرة عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، وضرورة حرية التبادل بين البلدان المتعاملة، وانطلق من ملاحظة ظاهرتين هامتين متمثلتين فيما يلي:

ـ تكاليف إنتاج المرتفعة والتي تتزايد باستمرار في الزراعة.

ـ حماية بريطانيا للمنتجات الزراعية المحلية من المنافسة الدولية التي ساهمت في ارتفاع تكاليف المعيشة اليومية للعمال، مما أدى بهم للمطالبة بالرفع من الأجور

إن ارتفاع أسعار الحبوب يستلزم ارتفاع مستوى أجور العمال و بالتالي انخفاض الأرباح الصناعية وتراجع تراكم رأس المال الصناعي والنمو الاقتصادي بصفة عامة.

[1] وليد عابي، حماية البيئة وتحرير التجارة الخارجية في إطار المنظمة العالمية للتجارة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، جامعة فرحات عباس، 2019/2018 ، الصفحة 15

[2] عبدات مراد، التبادل الدولي بين طروحات نظريات التجارة الدولية، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة ، 2010، ص 42

إن ثبات معدل الأجور أو انخفاضه حسب د. ريكاردو يكفي لكي تنمو الصناعة في بريطانيا، ولكن نتيجة كهذه لا يمكن الوصول لها إلا إذا تخلت بريطانيا عن حماية منتجاتها الزراعية لكي تبقى التكاليف الحقيقية لليد العاملة ثابتة أو تنخفض إن أمكن.

ويقول د. ريكاردو في هذا السياق في كتابه " مبادئ الاقتصاد السياسي":

أن معدل الربح لا يمكن أن يرتفع إلا إذا انخفضت الأجور وهذا الانخفاض ليس دائما إلا إذا خفضت أسعار احتياجات العامل التي يقتنيها بأجره وإذا استطعنا أن نوفر هذه الاحتياجات بأسعار منخفضة من خلال التجارة الخارجية أو تطوير الآلات، فإن الأرباح سترتفع لا محالة إذا تخلينا عن إنتاج القمح واستطعنا أن نتحصل عليه وعلى الأشياء الضرورية الأخرى للعامل من الخارج بأسعار أقل فإن الأجور تنخفض والأرباح ترتفع

إن المشكل المطروح كان يتعلق بالاختيار بين الاستمرار في حماية الزراعة أو الانفتاح للإستراد وتخصيص كل عوامل الإنتاج البريطانية للتصنيع. ويوضح ساموبلسون في كتابه التيارات الكبرى لتاريخ الفكر الاقتصادي في الشكل الموالي، اختيار د ريكاردو الخاص باعتماد بريطانيا على إستيراد الحبوب وأثره على عملية توزيع المداخيل وعلى تراكم المال الصناعي[1]

لقد اعتمد د. ريكاردو. في نظريته للتجارة الدولية على أسس نظريته للقيمة، فقيمة أي سلعة ترجع إلى ما أنفق في إنتاجها من عمل، تتناسب ما أنفق في إنتاجها من عمل، فهو إذن يفترض أنه لا يوجد إلا عاملا إنتاجيا واحدا هو العمل وأن قيمة السلعة ما أنفق من عمل. فإذا تطلب إنتاج سلعة 100 A ساعة عمل وإنتاج 50 B ساعة عمل فإن قيمة السلعة A بالضرورة أعلى من قيمة السلعة B. تتناسب مع السلعة

إن أهم ما جاء به د. ريكاردو في نظريته للتجارة الدولية هو مفهوم التكلفة النسبية حيث عبر عن تكلفة أي منتج بساعات العمل المنفقة لإنتاجه، وإسترجع مثال أ.سميث المتعلق ببريطانيا التي كانت حينها صناعية والبرتغال الذي إمتاز بالإنتاج الزراعي، حيث ينتج البرتغال النسيج والنبيذ بتكاليف مطلقة أقل من بريطانيا ليثبت أنه يمكن قيام التخصص وبالتالي التبادل بينهما حتى ولو تكن لبريطانيا أية ميزة مطلقة في أي منتج.

وفقًا لنظرية ريكاردو، تعتبر المزايا النسبية هي المفتاح الأساسي لتحقيق الفوائد الاقتصادية من التجارة. إذا كانت الدولة تمتلك مزايا نسبية في إنتاج سلعة معينة بالمقارنة مع دولة أخرى، فإنها ينبغي عليها التخصص في إنتاج تلك السلعة وتصديرها، بينما تستورد السلع التي تفتقر إلى المزايا النسبية في إنتاجها.

[1] نويوة عمار، مرجع سابق، الصفحة 5

تساهم نظرية المزايا النسبية في تعزيز التخصص وزيادة الإنتاجية العالمية. عندما تركز الدول على إنتاج السلع التي لديها مزايا نسبية، يزداد التخصص والفاعلية الاقتصادية، مما يؤدي في النهاية إلى زيادة الإنتاج والاستفادة المشتركة.

- نقد د. ريكاردو

لقد واجهت نظرية د. ريكاردو للتجارة الدولية انتقاد العديد من الكتاب ونصنف في هذا المبحث الانتقادات الموجهة لهذه النظرية في مجموعتين الأولى تتعلق ب:

– ثبات التكاليف استمرار الميزة النسبية على المدى الطويل

– اعتماد د. ريكاردو على عامل إنتاجي واحد وهو العمل سهولة انتقال عوامل إنتاج داخليا

أما المجموعة الثانية فتتكون من الانتقادات التي انطلق منها ج.س ميل في نظريته للقيم الدولية

– المجموعة الأولى:

استبعد د. ريكاردو التكاليف المتغيرة في عمله وإعتبرها ثابتة ولكن هذه الفرضية وضعت للتبسيط لأن ريكاردو لا يجهل وجود تكاليف متغيرة، وعلى اعتبار أن تكلفة المنتج لا تبقى ثابتة على المدى الطويل في عالم متطور استمرار تكنولوجيا، فإن الميزة النسبية قصيرة المدى لا تؤدي بالضرورة إلى ميزة نسبية طويل المدى

اعتمد د. ريكاردو على عامل إنتاجي واحد وهو العمل، حيث عبر عن التكاليف بكميات العمل المنفقة لإنتاج وحدة ما وتعامل مع هذه التكاليف كمعطيات بحيث لم يوضح لماذا تنتج بريطانيا النسيج بتكاليف أعلى من البرتغال، ولم يظهر الأهمية الاقتصادية الناجمة عن تنويع المنتجات وإنما ركز د. ريكاردو في نظريته على المنتجات التي يمكن تصديرها

– المجموعة الثانية:

لقد اهتم د. ريكاردو في نظريته للتجارة الدولية بميدان الإنتاج فقط، بينما وسع ج.س ميل تحليله إلى ميدان التداول وحاول أن يظهر دور العرض والطلب وأثر مرونتها على تحديد نسبة التبادل الدولي. اعتبر د. ريكاردو أن عملية اقتسام الفوائد بين الدول المشاركة في التبادل الدولي مسألة ذاتية و لا يمكن تحليلها بطريقة علمية،

بينما بين ج.س أن البلد الذي يستفيد أكثر من التبادل الدولي هو البلد الذي يكون الطلب الدولي على منتوجاته أكبر والذي يطلب أقل ما يمكن من المنتجات من البلدان الأجنبية[1]

الفرع الثاني: النظريات النيوكلاسيكية

لقد اتفق الكلاسيك على أن التبادل الدولي لا يتم إلا إذا توفر شرط اختلاف التكاليف النسبية، ولكنهم لم يعطوا تفسيرا دقيقا لهذا لاختلاف فلقد أرجعه د ريكاردو الاختلاف المستوى والعلمي والتكنولوجي واختلاف البيئة والمناخ من بلد لآخر ولقد انتبه ج.س. ميل لهذه المشكلة حيث كتب :

يوجد العديد من الأشياء التي يمكن إنتاجها محليا دون مشاكل وبأي كمية نريد، ولكن بالرغم من ذلك نستوردها من الخارج، التفسير الذي يعطي عادة هو انه من المفيد استيرادها على إنتاجها محليا وهو السبب الحقيقي، ولكن حتى هذا السبب يتطلب شرحا أكثر فأتى كل من هيكشر وأولين بالتفسير المنتظر مرجعين اختلاف التكاليف النسبية لاختلاف توفر كل بلد على العوامل الإنتاجية

- نظرية نسب عناصر الإنتاج لهيكشر – أولين:

لما يقرب من مائة عام استطاع الاقتصاديون تفسير التجارة المرتكزة على الميزة النسبية، ولكن لم يستطيعوا تفسير أسباب الميزة التنافسية، وفي مستهل القرن العشرين، قام اقتصاديان سويديان وهما إيلي هيكشر Eli Heckscher وبيرتل أولين Bertit Ohlin بتفسير أسباب الميزة النسبية، وقد قام بول صامويلسون Paul Samuelson لاحقاً بتنقيح أفكارها الأساسية، والتي يشار إليها كذلك نظرية نسب عناصر الإنتاج وتنص النظرية على أن الميزة التنافسية للدولة تتحدد عن طريق ما تمنحها الطبيعة من موارد

تعد نظرية هيكشر – أولين امتداداً لنظرية النفقات النسبية، ذلك أن نظرية النفقات النسبية فسرت سبب قيام التجارة الخارجية وأرجعت ذلك إلى اختلاف النفقات النسبية لإنتاج السلع، أما نظرية هيكشر – أولين فإنها توضح تفسير أسباب اختلاف النفقات النسبية للسلع المختلفة، حيث تعتبر نظرية هيكشر – أولين مكملة لنظرية النفقات النسبية وليست بديلة لها[2]

تنقسم نظرية (هيكشر – أولين) إلى نظريتين مترابطتين هما:

[1] نويوة عمار، مرجع سابق، الصفحة 12

[2] وليد عابي، مرجع سابق ، الصفحة 22

النظرية الأولى: المعروفة بنظرية ثبات عناصر الإنتاج وتختص بتفسير أسباب اختلاف المزايا النسبية لإنتاج السلع بين الدول المختلفة، على أساس اختلاف درجة الوفرة أو الندرة النسبية لعوامل الإنتاج.

النظرية الثانية: المعروفة بنظرية تعادل أسعار عناصر الإنتاج لأولين، وتحاول تفسير التغيرات التي يمكن أن تحدثها التجارة الخارجية على الأسعار النسبية العناصر الإنتاج

الافتراضات الأساسية التي تقوم عليها نظرية نسب عناصر الإنتاج (هيكشر – أولين) هي:

- وجود دولتين وسلعتين متجانستين، وعنصرا إنتاج متجانسين مستواهما المبدئي ثابت، ويفترض أن يكون مختلفاً نسبياً بين الدول.
- تزايد تكلفة الفرصة البديلة لإنتاج السلعتين ومن ثم لا يوجد ما يسمى بالتخصص الدولي الكامل.
- ثبات تكنولوجيا الإنتاج للسلعتين في الدولتين.
- اختلاف طريقة الإنتاج للسلعتين، حيث يتم إنتاج إحدى السلعتين بطريقة مكثفة لعنصر العمل، بينما السلعة الأخرى يتم إنتاجها بطريقة مكثفة لرأس المال.
- ثبات أذواق المستهلكين للدولتين؛
- سيادة ظروف المنافسة الكاملة في أسواق السلع وعوامل الإنتاج. الحركية التامة لعوامل الإنتاج على المستوى المحلي.
- عدم وجود سياسات تقيد حركة السلع بين الدولتين كالتعريفة الجمركية

يعود الفضل في إبراز الأساس النظري لهذا النموذج في التجارة الدولية إلى الاقتصادي السويدي هيكشر وتلميذه أولين في مطلع هذا القرن الماضي حيث توصلوا إلى نتيجة هامة مفادها أن اختلاف التكاليف (الأسعار) النسبية بين الدول يرجع إلى اختلاف وفرة الموارد الاقتصادية بين هذه الدول فقط لاحظ هيكشر بداية أن الدول تختلف فيما بينها من حيث الوفرة (العرض) في عوامل الإنتاج ينتج عنها أيضا اختلاف في الوفرة النسبية (العرض النسبي) لهذه العوامل فمثلاً هناك وفرة في عنصر العمل في مصر ووفرة في عنصر الأرض في السودان ووفرة في عنصر رأس المال في اليابان وألمانيا إلخ بالإضافة إلى هذه الاختلافات المطلقة هناك اختلافات في نسب العوامل عبر الدول فالدول الفقيرة متدنية الدخل تميل بشكل عام بأن يكون لديها نسبة متدنية من رأس المال كذلك فإن نسبة الأرض لرأس المال في دولة مثل استراليا أكبر بكثير من تلك الدولة صغيرة مثل سويسرا

والفكرة الأساسية التي اعتمد عليها هيكشر وأولين في تحليل هذه الاختلافات في الموارد عبر الدول هو ربطها باختلافات مقابلة في أسعار السلع الاقتصادية فدولة مثل استراليا لديها وفرة كبيرة من الأراضي الزراعية مقارنة

مع الطلب المحلي عليها مما جعل سعر الأرض الزراعية فيها منخفض مقارنة بدولة مثل بريطانيا بالمقابل فإن بريطانيا لديها وفرة كبيرة من رأس المال والتكنولوجيا اللازمة للنسيج مما يجعل سعر رأس المال فيها منخفض مقارنة بأستراليا، وعليه فإن السلع التي تستخدم الأرض بكثافة في إنتاجها كالقمح مثلاً ستكون أرخص في أستراليا مقارنة ببريطانيا في حين أن السلع التي تتطلب استخدام رأس المال بكثافة كالنسيج مثلاً ستكون أرخص في بريطانيا مقارنة باستراليا وبناء على ذلك فإن سعر التوازن النسبي للسلع الزراعية سيكون أقل في استراليا منه في بريطانيا وبالتالي في حين أن سعر التوازن النسبي للمنسوجات سيكون أقل في بريطانيا منه في استراليا فإن في استراليا ستصدر السلع الزراعية إلى بريطانيا في حين أن بريطانيا ستصدر المنسوجات إلى استراليا

وقد لاحظ أولين أن الدول التي لديها وفرة نسبية في عنصر إنتاجي معين ستستمتع بسعر توازني منخفض نسبيا لهذا العنصر، وبالتالي فإن السلع التي تستخدم بكميات كبيرة نسبياً من هذا العنصر في إنتاجها ستكون لها أيضاً أسعار منخفضة نسبيا هذا يعني أنه سيكون للدولة ميزة نسبية في السلع التي تستخدم بكثافة في إنتاجها عنصر الإنتاج الوفير نسبيا فيها ويتضح من ذلك أن هذا التحليل يفسر أنماط التجارة بالتركيز على اختلافات أخرى بين الدول من حيث الذوق والتكنولوجيا[1]

الفرع الثالث: النظريات الحديثة[2]

لقد تعرض الاقتصاديون المهتمون بميدان التجارة الدولية في الفترة ما بعد الكلاسيك والنيوكلاسيك إلى عوامل لم تتطرق لها المدارس السابقة، محاولين بذلك إعطاء تفسيرا أقرب ما يمكن للواقع وللعناصر التي تحكم وتسير المبادلات الدولية .فمنهم من اعتمد على دور الطلب، ومنهم من ركز على التطور التكنولوجي الذي يمنح ميزة للبلدان المخترعة في احتكار المبادلات الدولية لصالحها (لفترة معينة) ومنهم من اعتمد على النظريات الكلاسيكية و النيوكلاسيكية وأعطى تفسيرا حديثا للتجارة الدولية مركزا على درجة تأهيل اليد العاملة

- **ليندر . دور الطلب .**

قام ليندر بدراسته سنة 1961 وانطلق من فكرة أنه إذا كان التوفر على عوامل الإنتاج يحدد المبادلات الخاصة بالمواد الأولية، حسب ما جاء في نظرية هيكشر–أولين– ساموبلسون، فإن الطلب هو الذي يفسر مبادلات المنتجات المصنعة، محاولا تفسير المبادلات الخاصة بالسلع المصنعة والتي تشكل أكبر نسبة في المبادلات الدولية الحالية.

[1] د. جمال جويدان الجمل، مرجع سابق، صفحة 36
[2] د. نويوة عمار، مرجع سابق، الصفحة 16

إن ظروف الإنتاج ليست مستقلة عن ظروف الطلب بل هي تابعة لها. فلا يمكن إنتاج أي سلعة إذا لم تكن محل طلب قوي فكلما كان الإنتاج أكثر فاعلية كلما كان الطلب أكثر حجما .وحيث أن السوق الدولي ما هو إلا امتداد للسوق الداخلي، يصبح الطلب الداخلي، شرطا ضروريا ولكن ليس كافيا لكي يصدر أي منتوج، أي لا يمكنهم تصدير أي سلعة إلى الخارج إلا إذا كان هناك طلب قوي عليها .أما العنصر الثاني الذي ركز عليه ليندر فهو تشابه الطلبات الدولية واعتباره يشجع المبادلات الدولية حسب رأيه، فإذا كانت طلبات المتعاملين متماثلة، فإن صادرات البعض هي واردات البعض الآخر، ويصبح، حجم المبادلات أكثر أهمية، فكلما كانت طلبات البلدان متشابهة كلما تاجرت مع بعضها البعض أكثر فأكثر. ويمكن أن تصبح المنتجات المتبادلة هي نفسها، تختلف فقط من حيث نوعيتها أو درجة تعقدها

أما فاعلية الإنتاج التي تنمي الطلب الداخلي فتتأثر حسب ليندر بمجموعة من العوامل :

- الميزة في إمكانيات استغلال المواد الأولية .
- التنافس بين المتعاملين .
- اقتصاديات الحجم
- التوفر على العوامل الإنتاجية المختلفة.
- – التنافس الاحتكاري .

هذه الفاعلية مرتبطة بالشرط الضروري والمتمثل في وجود طلب داخلي يخلق التبادل

ما يلاحظ عل مساهمة ليندر هو انتقاله من ظروف الإنتاج التي كانت محل اهتمام المنظرين السابقين إلى ظروف الطلب،حيث لم يعط أهمية كبيرة لتكاليف الإنتاج بل فضل الاعتماد على ظروف الطلب لتفسير التقسيم الدولي للعمل معتمدا على الأسس التنافسية التي لا تعتمد على السعر أو تكلفة المنتوج. واعتمد على السياسة التسويقية ودورها الفعال في إدراك وتنشيط حاجيات المستهلكين لخلق الطلب على المنتوجات، والمنتوج هو العنصر الأساسي الذي اعتمد عليه فرنون في نظريته لدورة حياة المنتوج في التجارة الخارجية

- **نظرية دورة حياة المنتوج والتجارة الدولية(ر.فرنون) :**

نجد في المرحلة الأولى أن السلعة كثيفة التكنولوجيا وأن تنميتها وإنتاجها على نطاق واسع يتطلبان كثافة قوية في رأس المال (الاستثمار).أما في مرحلة النضج والتدني الأخيرتين فنجد أن السلعة أصبحت مبتدرة وكثيفة من حيث قلة مهارة اليد العاملة وأدت بالتالي إلى الإهمال والمرحلة الأولى من الدورة لا يتأتى عنها تجارة دولية حيث يتم صناعة السلعة واستهلاكها في البلد الأصل الذي اخترعت فيه .وخلال الرحلة الثانية من الدورة نشاهد بروز

وتكاثر صادرات البلد المخترع نحو شركائه المتطورين، وفي المرحلتين لثالثة والرابعة من الدورة ينقفل تدفق المبادلات ويصبح البلد المخترع مستورد، والبلدان المتطورة المقلدة مصدرة لها[1]

ويمكن إيضاح دورة حياة المنتوج وأثرها على التصدير وعلى المبادلات الدولية عموما كما يلي:

1) في المرحلة الأولى: الظهور:

عن المستوى العالي للمداخيل والتكلفة المرتفعة لعامل العمل تحث على كل اختراع يهدف إلى إشباع طلبات المستهلكين من جهة وإحلال العمل برأس المال في عمليات الإنتاج من جهة أخرى .بعدما يتم اختراع يبعث المنتوج الجديد في الولايات المتحدة الأمريكية مركز الاختراع حسب فرنون.يكون الطلب على هذا المنتوج محدود وغير مرن بالنسبة للأسعار في بداية عرض المنتوج الجديد وهذا نظرا لعدم معرفة المنتوج الجديد، ومع مرور الوقت يتم التعرف على المنتوج واختباره داخل الدولة المخترعة.

2) مرحلة التطور والنمو:

يتم تصدير المنتوج من طرف المؤسسة المخترعة التي تحتكر الإنتاج والتصدير للخارج في هذه المرحلة وبمرور الوقت يزداد الطلب بوتائر معتبرة ويصبح أكثر مرونة بالنسبة للأسعار. تحاول المؤسسة المخترعة تمديد وضعية الاحتكار هذه وهذا ما يتم في المرحلة القادمة.

3) مرحلة النضج:

تنشر تقنيات وطرق إنتاج هذا المنتوج، لتبدأ فروع المؤسسة المخترعة بالخارج عملية الإنتاج حيث يصبح هذا المنتوج متوفر بكثرة وتتمكن المؤسسات المنتجة من تخفيض التكاليف، وهذا لا يمنع من تنويع المنتوج وانتشار استهلاكه في البلدان المصنعة ذات المستوى المعيشي العالي وبالتالي فإن نتاج هذا المنتوج لا يبقى حكرا على الولايات المتحدة الأمريكية، لأن تطور الطلب على هذه المنتجات والربح الذي يوفره تصديرها والناتج عن التفوق التكنولوجي يكون محفزا للمؤسسات التي تبحث على التمكن من التكنولوجيا الجديدة

4) مرحلة التراجع:

هي المرحلة التي يكون فيها المنتوج موحد النمط) Standardisé) والسوق معروف بشكل جيد، يصبح الإنتاج أكثر مردودية في الخارج ويتحول المنتجون بالخارج إلى منافسين حقيقيين داخل سوق الدولة المخترعة وذلك

[1] حليس عبد القادر، محاضرات معمقة في نظريات التجارة الدولية، جامعة زيان عاشور الجلفة، 2022، ص53

لتوفير اليد العاملة وبأجور منخفضة، عند ذلك تبدأ عملية استيراد الدولة المخترعة للمنتوج وتتحول هي على إنتاج منتجات أخرى لأسباب التالية: التوجه لإنتاج سلع جديدة والتخلي على السلع القديمة، بلوغ الطلب الوطني نقطة التشبع وظهور طلب جديد يجب إشباعه .

تظهر نظرية فرنون أن اختلاف درجة التطور التكنولوجي يمكن ان يفسر توزيع المزايا النسبية وحقيقة المبادلات المتشابهة للمنتجات ذات الأعمار التقنية المختلفة، وأن التجارة الدولية تعتبر كعامل لنقل الاختراعات

ما يلاحظ على نظرية فرنون هو ابتعادها عن نتائج هيكشر–أولين–ساموبلسون، فبالنسبة لفرنون، الندرة النسبية لعامل رأس المال في البلدان النامية لا يشكل عائقا فبالنسبة لفرنون، الندرة النسبية لعامل رأس المال في البلدان النامية لا يشكل عائقا للاستثمار الأجنبي، بما أن المؤسسة الأجنبية تستطيع دوما إيجاد رأس المال الذي تحتاجه سواء من خلال مواردها الخاصة، أو في السوق الدولية لرؤوس الأموال، أي أن فرنون لا يعارض مثل هيكشر– أولين–ساموبلسون فرضية الانتقال الدولي لعوامل الإنتاج

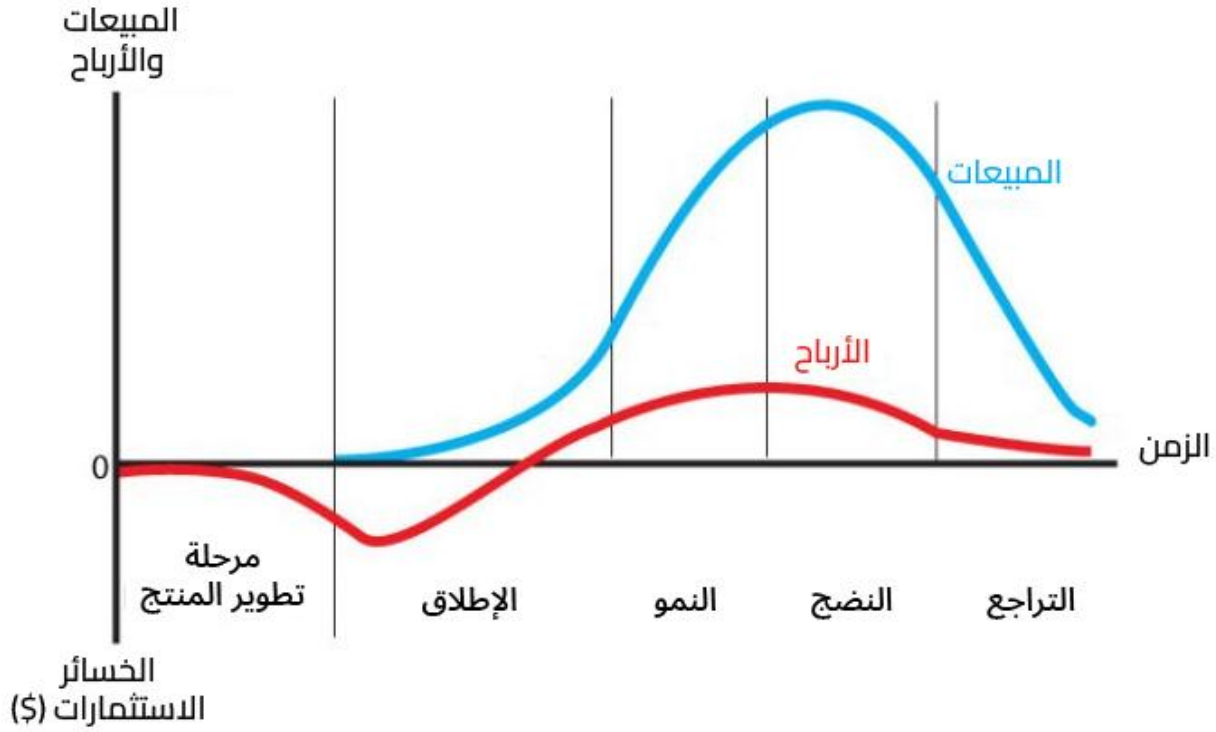

الشكل رقم1:منحى يمثل دورة حياة المنتج

المطلب الثالث: سياسات التجارة الخارجية

في كل مرحلة من مراحل التجارة الخارجية، تتأثر بتشريعات ولوائح رسمية من قبل السلطات الحكومية. تهدف هذه التشريعات إما لتقييد التجارة بمختلف الطرق أو لتحريرها من العوائق المختلفة. يُطلق على مجموعة هذه التشريعات واللوائح الرسمية اسم السياسة التجارية. الهدف الرئيسي للسياسة التجارية هو تعزيز تنمية الاقتصاد الوطني وتحقيق العمالة الكاملة وتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات وغيرها من الأهداف ذات الصلة.

الفرع الأول: مفهوم سياسة التجارة الخارجية

يختلف مفهوم السياسات التجارية حسب كل دولة والنظام المتبع من بلد متطور وأخر في طريق النمو، وكذلك حسب التوجيهات الاقتصادية والسياسية الملائمة قصد تحقيق أهدافها الاجتماعية والاقتصادية. ومن بين هذه التعاريف نجد:

"السياسة التجارية هي مجموعة من التقنيات والأساليب التي تستخدمها الدول من أجل حماية منتجاتها المحلية من المنافسة الأجنبية"[1]

"وتعرف أيضا على أن السياسة الاقتصادية التي تطبق في مجال التجارة الخارجية مجموعة الإجراءات التي تتخذها السلطات ذات السيادة في المجال الاقتصادي لتحقيق أهداف معينة، ويترتب عن ذلك أن السياسة التجارية هي مجموعة الإجراءات التي تطبقها السلطات ذات السيادة في مجال التجارة الخارجية لتحقيق أهداف معينة"[2]

وكتعريف إجرائي تعرف السياسة التجارية أنها مجموعة من القواعد والأساليب والتدابير التي تقوم بها الدولة اتجاه تجارتها الخارجية الدولية لتعظيم العائد من التعامل وفي إطار تحقيق التوازن الخارجي ضمن منظومة تحقيق الأهداف الاقتصادية الأخرى للمجتمع، خلال فترة زمنية معينة[3]

و عليه يمكن تعريفها بأنها مجموعة من الإجراءات والتدابير التي تتخذها الحكومة للتحكم في عمليات التجارة بين الدول وتوجيهها وتنظيمها وتنظيم العلاقات التجارية مع الشركاء التجاريين الأجانب. تهدف سياسة التجارة الخارجية إلى تعزيز الاقتصاد الوطني وتحقيق مصالح الدولة على المستوى الاقتصادي

الفرع الثاني: سياسات التجارة الخارجية

- سياسة الحماية التجارية:

[1] رعد حسن الصرف، أساسيات التجارة الدولية المعاصرة، دار الرضا،2000،ص280

[2] عبد الرشيد بن ديب، تنظيم وتطور التجارة الخارجية، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، فرع علوم التسيير، جامعة الجزائر03، 2002، ص115

[3]بن الشيخ، د.سامي بلبخاري، مطبوعة محاضرات في مقياس نظريات التجارة الدولية.توفيق، جامعة 8 ماي 1945 قالمة،2021، ص73

تعتبر سياسة الحماية التجارية من أقدم السياسات في التاريخ الاقتصادي وتعرف على أنها: مجموعة من القواعد و الإجراءات و التدابير التي تضع قيودا مباشرة أو غير مباشرة، كمية أو غير كمية، تعريفية أو غير تعريفية على تدفق التجارة الدولية عبر حدود الدولة.

حاليا، تبقى هذه السياسة الانغلاقية للدولة سارية المفعول في الكثير من البلدان لكن بصفة جزئية، إذ نجد أن تطبيقها غالبا ينحصر في الدول التي يعاني الميزان التجاري فيها من عجز كبير نتيجة ارتفاع قيمة وارداتها عن قيمة صادراتها.

لهذه الإستراتيجية الكثير من المزايا التي تسعى الدولة لتحقيقها بواسطتها، حيث تسمح هذه الأخيرة باكتساب إيرادات عامة إضافية ناتجة عن الزيادة في الرسوم الجمركية خصوصا فيما يتعلق بالسلع المستوردة الكمالية منها والتي لها بدائل محلية، كما تتيح سياسة الحماية التجارية رعاية الإنتاج المحلي من خلال كبح إستراتيجية الإغراق التي تمارسها الدول المصدرة ببيعها لسلع رخيصة مقارنة مع أسعار السلع المحلية في السوق الوطني

بالإضافة إلى ذلك، تنتهج بعض الدول سياسة حمائية من أجل تحقيق أمنها الاقتصادي، فالتقليل من التبعية التجارية تجاه الأقطاب الاقتصادية الخارجية سيحقق استقلالية تجارية بعيدا عن كل أشكال الأخطار و عدم اليقين على مستوى العلاقات الاقتصادية بين الدول[1]

- مميزات حماية التجارة[2]:
  - ✓ تلجأ الدول لفرض قيود على الواردات لحماية صناعتها المحلية من التنافسية أمام العالمية والتي غالبا تكون ذو كفاء أقل من المنتجات الأخرى. مثلما حدث في ألمانيا عندما طلب وضع قيود على السلع المستوردة لدعم الصناعات الألمانية بعد الحرب العالمية الثانية من المنتجات الأجنبية والتي كانت وقتها المنتجات الإنجليزية
  - ✓ إجبار الدول الأجنبية على تخفيض أسعار السلع بما يتلاءم مع الأوضاع الاقتصادية للدولة
  - ✓ تشجيع الصناعات المحلية وزيادة الطلب عليها وبالتاي يأتي في صالح العمالة الوطنية.

- سياسة الحرية التجارية:

[1] نميش خديجة، سياسات التجارة الخارجية وأثرها على الواردات، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد05 العدد 01 سنة 2022 ص376

[2] حليس عبد القادر، مرجع سابق، ص 63

على عكس السياسة الحمائية للتجارة الخارجية، تعد إستراتيجية الحرية التجارية كتوجه عام للدولة نحو تشجيع المبادلات التجارية مع الخارج، حيث تعرف سياسة الحرية بأنها مجموعة من القواعد و الإجراءات و التدابير التي تعمل على إزالة أو تخفيض القيود المباشرة أو غير المباشرة، الكمية أو غير الكمية، التعريفية أو غير التعريفية و هذا ما يساهم في تدفق التجارة الدولية عبر حدود الدولة

ظهرت سياسة الحرية و انتعشت مع أفكار الكلاسيك عندما نادوا بضرورة و أحقية الأفراد والمؤسسات بالقيام بالنشاط الاقتصادي و التبادل و الذي سينعكس على التدفقات الاقتصادية إيجابا لكل الأطراف الداخلة في العملية.

تهدف الدولة من خلال تبني سياسة الحرية التجارية إلى تشجيع الصادرات من أجل تعظيم الطاقة الإنتاجية و تنشيط الحلقة الاقتصادية الوطنية. كما تهدف إلى زيادة مستوى التشغيل و التوظيف من خلال تشجيع المؤسسات على الولوج إلى نشاطي التصدير و الاستيراد، بالإضافة إلى تحقيق الرفاهية للزبائن المحليين و كذا زيادة الدخل القومي لأطراف التبادل التجاري[1]

- حجج أنصار سياسة حرية التجارة:[2]

يعتمد أنصار حرية التجارة في تأييد وجهة نظرهم على الحجج التالية:

- ✓ حجة حماية الصناعات الناشئة: طبقت هذه السياسة في الولايات المتحدة الأميركية، ففي سنة ، 1790دشن ألكسندر هاملتن HAMILTON ALEXANDRE وزير جورج واشنطن للخزينة سياسة حمائية في الولايات المتحدة، وكان الهدف المعلن هو تطوير المعامل والمصانع في البلاد، هذه الفكرة أعاد طرحها فريدريك ليست. عند عودته إلى ألمانيا من الولايات المتحدة، وصار أكبر منظري الحمائية
- ✓ حجة جذب رؤوس الأموال الأجنبية: إذا كانت الدولة في حاجة إلى رؤوس الأموال الأجنبية لتخفيف عجز ميزان مدفوعاتها، أو لتمويل تنميتها. لها أن تتبع سياسة حمائية لسوقها الداخلي، حتى تدفع الشركات الأجنبية إلى الاستثمار في الداخل لتتجنب عبء الرسوم الجمركية. فالحماية الجمركية تؤدي إلى رفع أسعار منتجات هذه الصناعة في الداخل، وبالتالي رفع معدل الربح المتوقع للاستثمار في هذه الصناعة، ويترتب على ذلك إغراء ر أس المال الأجنبي واستجابته للاستثمار في هذا الفرع من الإنتاج الوطني لكي يستفيد من معدل الربح المرتفع. وتستفيد الدولة من دخول رؤوس أموال أجنبية لإنعاش اقتصادها وتخفيف اختلال ميزان المدفوعات.

[1] نميش خديجة، مرجع سابق، ص376

[2] عزالدين سمير، مرجع سابق، ص 42

- ✓ حجة معالجة البطالة: إن إتباع سياسة حمائية، تعني الانطواء على الذات في محاولة للاكتفاء الذاتي، وتوفير كل الاحتياجات الوطنية محليا. مما يعني زيادة في الطلب على المنتوجات الوطنية، وعلى منتوجات أخرى لتعويض نقص الاستيراد، مما يدفع بالصناعات الوطنية إلى الإنتاج أكثر واستعمال طاقاتها القصوى، وبالتالي زيادة في التشغيل، وامتصاص أعداد هائلة من البطالين
- ✓ حجة تنويع الإنتاج: يرى بعض أنصار الحماية أن عدم تخصص الاقتصاد الوطني في إنتاج بعض السلع، وتنويع نواحي الإنتاج يمثل ضمانا ضد مخاطر الهزات الاقتصادية العنيفة التي قد تزعزع مركز الدولة المالي، فاقتصار الدولة على إنتاج بعض السلع فقط، التي تتمتع في إنتاجها بميزة قد يعرضها إلى نكسات كبيرة في حالة كساد أسواق هذه السلع، وبينما اعتمادها على الاستيراد في باقي السلع والخدمات، يجعلها خاضعة لحالة الأسواق العالمية وتقلباتها

الفرع الثالث: أدوات سياسة التجارة الخارجية[1]

هناك عدة تدابير و إجراءات تعتمدها الدولة من أجل تنشيط التجارة الخارجية أو تضييق نطاق تطبيقها هناك عدة تدابير و فهناك إجراءات و أدوات سعرية، كمية، و تنظيمية تستعمل إما بطريقة متوازية أو مستقلة عن بعضها البعض .فاعتماد الدولة على سياسة حمائية يتجلى من خلال التشديد والرفع من هذه الأدوات فيما يعكس التخفيف والتخفيض منها تبني سياسة الحرية التجارية

- الأدوات السعرية لسياسات التجارة الخارجية:

سميت بالأدوات السعرية للتجارة الخارجية لأنها تؤثر بطريقة مباشرة على الأسعار و التكاليف الناجمة عن التجارة الخارجية بما في ذلك الاستيراد والتصدير، حيث نجد ضمن هذا السياق: الرسوم الجمركية، الإغراق، الإعانات، وأخيرا تخفيض سعر الصرف

1. الرسوم الجمركية:

تعرف الرسوم الجمركية على أنها ضريبة تفرضها الدولة على السلع عندما تجتاز حدودها سواء تعلق الأمر بالصادرات أو الواردات، فالرسم على الصادرات يهدف بالأساس إلى الحد من تصدير سلعة معنية من أجل تحقيق الاكتفاء الذاتي محليا و الحصول على مورد مالي للخزينة العمومية

[1] فيصل لوصيف،مذكرة ماجستير أثر سياسات التجارة الخارجية على التنمية الاقتصادية المستدامة في الجزائر، جامعة سطيف 1، 2013-2014، ص20

أما الرسوم على الواردات فتفرض بالأساس من أجل الحد منها و التقليل من الاختلال الموجود في الميزان التجاري. يتعلق الأمر هنا خاصة بالسلع الكمالية أو التي لها بدائل محلية

يتم تحديد قيمة الرسوم الجمركية تبعا لأنواعها، إذ نجد ضمن هذا الإطار:

- ✓ الرسوم القيمية: وهي الرسوم التي تفرض وتقتطع كنسبة مئوية من قيمة السلع الخاضعة للرسم. وهذه الطريقة في تحديد الرسم، تجعله يتماشى مع قيمة السلعة ارتفاعا وانخفاضا
- ✓ الرسوم النوعية: وهي الرسوم التي تأخذ شكل مبلغ معين على كل وحدة من وحدات السلع التي يتم مبادلتها ، على أساس النوع، العدد، الحجم أو الوزن ، بغض النظر عن قيمتها، حيث أنه مهما تغير سعر السلعة فإن قيمة الرسوم المفروضة عليها تبقى ثابتة،كأن تفرض مبلغ 50 دولارا على كل طن من اللحوم المستوردة بصرف النظر عن ثمن الطن، أوكأن يفرض مبلغ معين يختلف من سيارة لأخرى بحسب قوة محركاتها،

الرسوم الجمركية المركبة: تتكون هذه الرسوم الجمركية المركبة من رسوم جمركية نوعية ورسوم جمركية قيمية، فإذا فرضت الحكومة رسما جمركيا نوعيا قدره 20 وحدة نقدية على كل دراجة بإضافة % 10 على قيمة الواردات من الدراجات

2. الإغراق:

يعرف الإغراق على أنه بيع السلعة المنتجة محليا في الأسواق الخارجية بثمن يقل عن نفقة إنتاجها أو يقل عن أثمان السلع المماثلة أو البديلة في تلك الأسواق أو يقل عن الثمن الذي تباع به في السوق الداخلي فهو إذن نظام البيع بثمنين أحدهما مرتفع في السوق الداخلي حيث تنتج السلعة والآخر منخفض في السوق الخارجي[1]

وهو أحد الوسائل التي تتبعها الدولة أو المشروعات الاحتكارية للتمييز بين الأثمان السائدة في الداخل وتلك السائدة في الخارج، حيث تكون الأخيرة منخفضة عن الثمن الداخلي للسلعة مضافا إليه نفقات النقل وغيرها من النفقات المرتبطة بانتقال السلعة من السوق الوطنية إلى الأسواق الأجنبية

و يعرف أيضا على أنه بيع السلع بسعر يقل عن تكاليف الإنتاج بالأسواق الخارجية، على أن تعوض الخسارة بالبيع بسعر مرتفع في السوق المحلية[2]

[1] مجدي محمود شهاب،الاقتصاد الدولي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية،مصر، 1996 ،ص.151

[2] عبد الرشيد بن ديب،مرجع سابق، ص 148

ويمكن التمييز من حيث مدى استمرار الإغراق بين ثالثة أنواع

- ✓ الإغراق العارض: وهو الذي يفسر بظروف طارئة خاصة واستثنائية مثل الرغبة في التخلص من فائض سلعة معينة في أخر موسم من المواسم فتلقى في الأسواق الخارجية بأسعار منخفضة
- ✓ الإغراق قصير الأجل أو المؤقت :وهو الذي يرتبط بظرف مؤقت وينتهي بمجرد انتهاء تحقيق الغرض المنشود منه ،ومثال ذلك خفض مؤقت لأسعار البيع بقصد فتح سوق أجنبية وتثبيت أقدام المغرق فيها، القضاء على منافس ما وطرده من السوق أو تهديده، ويتميز هذا النوع من الإغراق بأنه يحمل المغرق خسارة كبيرة يقبل تحملها حتى يحقق غرضه ثم بعد ذلك يعود لمحاولة تعويض ما أصابه
- ✓ الإغراق الدائم :وهو أن يبيع المنتج السلع الذي ينتجها بسعر محدد في داخل بلده و بسعر آخر منخفض عنه في الأسواق الخارجية، ويستطيع المنتج أن يعظم ربحه حينما تتساوى النفقة الحدية مع الإيرادات الحدية للمنتج في الأسواق المختلفة التي يبيع فيها إنتاجه،وترتبط حالة تعظيم الربح بمرونة الطلب في الأسواق المختلفة،فيتحمل المستهلك في بلد المنتج سعرا مرتفعا نسبيا لأن مرونة الطلب منخفضة نسبيا بينما يتمتع المستهلك الأجنبي بسعر منخفض نسبيا لأن مرونة الطلب مرتفعة نسبيا نظرا لوجود سلع بديلة لهذه السلعة،وبصفة عامة يمكن القول أن المحتكر يميز من حيث السعر الذي يفرضه على مختلف الأسواق كل بحسب ظروفه،وخاصة بحسب مرونة الطلب السائدة به،فحيث المرونة القليلة يبيع بثمن مرتفع، وحيث المرونة الأعلى يبيع بثمن منخفض

3. الإعانات –إعانات التصدير

وجدت الإعانات لزيادة قدرة تنافس المنتج المحلي في الأسواق الدولية، وتأخذ الإعانة شكل مباشر كدفع مبلغ معين مقدر قيميا أو نوعيا ، أو غير مباشر في شكل امتيازات للتدعيم[1]

و هي الإجراءات التي يكون الغرض منها تسهيل الأمر على المصدرين تشجيعا لهم على مزاولة نشاطهم في الأسواق العالمية وتدعيمه سواء من الناحية الكمية(حجم الصادرات) أو الكيفية (نوع المنتجات والخدمات المقدمة)

وتنقسم إعانات التصدير إلى:

- ✓ إعانات مباشرة: تتمثل في أداء مبلغ معين من النقود يحدد إما على أساس قيمي وإما على أساس نوعي تماما كما هو الحال بالنسبة للرسوم الجمركية.

[1] بن شني عبد القادر، تسيير عمليات التجارة الدولية، مطبوعة موجهة لتخصص تجارة دولية، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، 2021، ص 30

- ✓ إعانات غير مباشرة: تتمثل في منح المشروع بعض الامتيازات الغرض منها تحسين حالته المالية: الإعانات الضريبية، التسهيلات الائتمانية سواء فيما يتعلق بالقروض القصيرة الأجل أو طويلة الأجل وذلك بخفض أسعار الفائدة والتسامح في أجال الدفع، تقديم بعض الخدمات التي تعود على المشروع بالنفع مثل الاشتراك في الأسواق والمعارض الدولية وتحمل جزء على الأقل من النفقات اللازمة لذلك

وأيا كان صورة الإعانة مباشرة أو غير مباشرة فإن الغرض منها هو بطبيعة الحال تدعيم قدرة المنتجين الوطنيين على التنافس في الأسواق الدولية وزيادة نصيبهم منها وذلك بتمكينهم من خفض الأسعار التي يبيعون بها ويمكن أن يكون الرد بالند من قبل الدولة المستوردة

4. تخفيض سعر الصرف:

تقوم الدولة في بعض الأحيان بالتخفيض العمدي لقيمة عملتها الوطنية مقارنة مع العملات الأجنبية من أجل تشجيع صادراتها و تخفيض وارداتها، إذ ينتج عن هذه السياسة ارتفاع في أثمان السلع الأجنبية المستوردة عن أثمان مثيلاتها من السلع المحلية مما يكسب هذه الأخيرة ميزة تنافسية من وجهة نظر المستهلكين المحليين، إضافة إلى تشجيع التصدير من خلال إكساب السلع المحلية مزايا تنافسية سعرية في الخارج

- الأدوات الكمية لسياسات التجارة الخارجية

إلى جانب الأساليب السعرية،فإنه توجد أساليب كمية وأخرى تنظيمية تستخدم كأدوات في السياسة التجارية قصد تحقيق أهداف اقتصادية من خلال تطبيق كل أسلوب من هذه الأساليب، فبالنسبة للأساليب الكمية هناك إجراءات تتعلق بالمنع ونظام الحصص وفرض تدابير تراخيص الاستيراد، حيث يكون فيها التأثير على التجارة الخارجية على أساس كمي

1. نظام الحصص:

يقصد بنظام الحصص فرض قيود على الاستيراد ونادرا على التصدير خلال فترة زمنية محددة، بحيث تضع الدولة الحد الأقصى للكميات والقيم المسموح باستيرادها أو تصديرها وقد تكون الحصص كمية أو قيمية. وقد فضلت الدول إتباع نظام الحصص على نظام الرسوم الجمركية لأسباب هي: [1]

[1] خضراوي حفيظة،سياسة الاتحاد الأوروبي التجارية للسلع الزراعية وانعكاساتها على القطاع الزراعي الجزائري –دراسة حالة منتج القمح خلال الفترة 2000/2014، أطروحة دكتوراه-غير منشورة،- جامعة محمد خيضر، بسكرة،الجزائر،2019 ص33

- يسمح بدخول السلع الأجنبية بغير أن تتعرض لرسم جمركي يمنعها ،ولكنها تدخل فقط بمقدار الكمية المسموح بها
- يحقق نقص الواردات بطريقة فعالة، فهو من هذه الناحية أكثر فعالية من الرسوم التي تترك مجالا لاختيار الأفراد،و لذلك يعتبر نظام الحصص نوعا من الحظر الجزئي للواردات.
- يساعد بطريق عكسي على تشجيع الصادرات، إذ قد يحمل الدولة التي يضر بها نظام الحصص على السعي للاتفاق مع الدولة التي تأخذ به بتبادل المزايا فيما بينها ،وقد يؤدي عندئذ بزيادة الصادرات مع الحد من الواردات إلى توازن الميزان التجاري

ويوجد مجموعة من أنواع الحصص التي تستخدم لتقييد التجارة و هي:

- توزيع خصص الاستيراد بين الدول:

– الحصة الإجمالية: تحدد الدولة وفق هذا النظام الكمية الكلية التي سيسمح باستيرادها من سلعة معينة خلال فترة زمنية معينة،دون توزيع هذه الكمية على الدول المختلفة المصدرة للسلعة أو تقسيمها بين المستوردين الوطنيين

– الحصة الموزعة: في ظل هذا النظام تقوم الدولة المستوردة بتوزيع الحصة بين مختلف الدول المصدرة للسلعة حيث تحصل كل دولة على نسبة مئوية من الكمية المسموح باستيرادها منها من السلعة.ويراعى في هذه الطريقة طبيعة علاقات الدولة مع الخارج ،فقد تكون ذات علاقات تجارية قوية مع دولة معينة تحقق لها فائض كبير وتكون عملة هذه الدولة غير قابلة للتحويل فتقوم الدولة بتخصيص حصة كبيرة للاستيراد من هذه الدولة،وقد يكون توزيع حصص الاستيراد بين الدول المختلفة بناءا على مصلحتها فقد تراعي الدولة المستوردة في ذلك حجم الفائض والعجز بينها وبين الدولة المصدرة

- توزيع حصص الاستيراد بين المستوردين الوطنيين:

وهنا يمكن أن نجد طريقتين لتحقيق هذا الهدف:

– بناءا على رغبة المصدرين الأجانب:يقوم المصدرين الأجانب بتحديد المستوردين المحليين الذين يتعاملون معهم ويؤدي ذلك إلى دعم قوة الاحتكارات الأجنبية

– بناءا على قرار الدولة المستوردة: في هذا النظام تقوم الدولة بتوزيع حصص الاستيراد على المستوردين المحليين بحيث لا يستطيعون الاستيراد بدون الحصول على هذه الرخصة من السلطات الحكومية

2. تراخيص الاستيراد:

يشترط في ظل هذا النظام حصول المستوردين مسبقا على ترخيص من الجهة الحكومية التي تقوم بالرقابة على الاستيراد ، و قد يستعمل هذا النظام في حالة عدم رغبة الدولة في الإعلان عن حجم الحصة لسبب أو لآخر ،وفي هذه الحال فإنها تحدد مقدار الواردات عن طريق التراخيص المسلمة للمستوردين ،كما قد تلجأ الدولة إلى هذا النظام أيضا إذا ما رغبت في حماية الأسواق الوطنية من واردا بعض الدول ،وفي هذه الحالة فإنها ترفض قبول طلب الترخيص متى كان خاصا بالمنتجات غير المرغوب فيها ، والفكرة في نظام رخص الاستيراد هي منع الاندفاع على الواردات،فعندما ترى الدول قصور ما بيدها من عملة أجنبية مخصصة للشراء من الخارج أو إسرافا في استيراد سلعة معينة،و غالبا ما تكون سلعة ترفية،فيمكنها عندئذ أن تفرض نظام الرخص وتمنع الإسراف في الاستيراد أ وتحدد الاستيراد وتنظمه بقدر ضرورته،وتظهر أهمية ذلك عندما يتبع نظام الرخص بدون نظام الحصص ، و لعل الفكرة الأساسية عندئذ هي جعل تجارة الواردات تابعة لتجارة الصادرات حتى لا يختل التوازن على نحو يمثل ضغطا على العملة الأجنبية،كما أن هذا النظام يحقق فكرة المساواة فيما بين المستوردين ،فالجميع يتقدمون بطلباتهم إلى الهيئة التي تمنح التراخيص،و هذه توزع الرخص بينهم على وفق نشاط كل منهم فيما سبق

وبصفة عامة يمكن القول أن تراخيص الاستيراد هي عبارة عن إذن سابق من الجهة الإدارية المتخصصة في ذلك، ويستعمل هذا النوع لحماية الإنتاج المحلي من واردات بعض الدول

المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي للجمارك

يعتبر قطاع الجمارك من القطاعات الحيوية والأساسية في الدولة، حيث يشكل الركيزة الأساسية التي يقوم عليها الاقتصاد الوطني. يُعتبر قطاع الجمارك أداة تنفيذ سياسة الدولة في مجال التجارة الخارجية، حيث يقوم بتنظيم حركة المبادلات التجارية وحماية الحقوق التجارية. كما يسهم في تسهيل تدفقات التجارة بين الدول وتسهيل العمليات التجارية عبر الحدود. يقوم قطاع الجمارك أيضًا بتطبيق القوانين واللوائح المتعلقة بالتجارة الدولية وجبايات الجمارك والرسوم، وذلك بهدف ضمان النزاهة والعدالة في التجارة الدولية وتعزيز الأمن الاقتصادي للدولة.

المطلب الأول: عموميات حول الجمارك

من خلال هذا المطلب سنتطرق لعدة مفاهيم للجمارك وسنقوم بذكر مميزات إدارة الجمارك مع التطرق لأهمية إدارة الجمارك

الفرع أولا: تعريف الجمارك

تُعرف إدارة الجمارك بأنها الجهة المسؤولة عن تنظيم وتنفيذ إجراءات نقل البضائع من وإلى الداخل والخارج للبلد. تتولى الجمارك مراقبة جميع الواردات الواردة إلى البلد وتسهيل العمليات التجارية عبر الحدود. وتقوم بتنظيم ومراقبة جميع العمليات المتعلقة بالتصدير والاستيراد والجمركة والضرائب والرسوم الجمركية والإجراءات الجمركية الأخرى لضمان الامتثال للقوانين والتشريعات المتعلقة بالتجارة الدولية.

الجمارك هي إدارة مكلفة بمراقبة اجتياز الأشياء ورؤوس الأموال للحدود الوطنية"، حيث تطبق مجموعة من القوانين والنظم واتفاقات وفق معايير دولية أو وطنية عن طريق مؤسسات تنشئها الدول

تعرف الجمارك بأنها الإدارة التي أوكل إليها مراقبة تطبيق الأنظمة الجمركية بشأن تحصيل الضرائب الجمركية المستحقة للخزينة العمومية واستيفاء الشروط والقيود الاستيرادية المقرر عليها، حماية النظم الاقتصادية لكل دولة وأن أي خرق لهذه التشريعات أو الإخلال بها يمثل إخلالا بالنظام الاقتصادي الذي تحميه التشريعات الاقتصادية والذي تعد القوانين الجمركية من أبرزها وأهمها[1]

تنص المادة 22 و22 من قانون الجمارك على أن الجمارك عبارة عن جهاز إداري يعمل على تطبيق واحترام التشريعات التي جاء بها القانون الجمركي التي تنظم المبادلات التجارية وتحركات الأفراد، فهي تمارس عملها

[1] بقاسم بودالي، ظاهرة التهريب الجمركي واستراتيجيات مكافحته، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في تسيير المالية العامة، كلية العلوم الاقتصادية جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان،2010، ص4

في سائر الإقليم الجمركي وفق الشروط المحددة في هذا القانون، إذ أنها تنظم منطقة خاصة للمراقبة على طول الحدود البحرية والبرية[1]

وعليه فإدارة الجمارك تعتبر أداة حيوية وفعالة في الاقتصاد لأي دولة، حيث تعمل على ضمان تنفيذ القوانين واحترام التشريعات المتعلقة بالمبادلات الاقتصادية وحركة الأشخاص ووسائل النقل البرية والبحرية والجوية. تقوم إدارة الجمارك بتنظيم ومراقبة حركة البضائع والشحنات عبر الحدود، وتفحص وتفرز المواد والمنتجات المستوردة والمصدرة وفقًا للمعايير والقوانين الوطنية والدولية المعمول بها. كما تعمل على تطبيق الرسوم والضرائب الجمركية المناسبة وجمعها، وتسهل حركة التجارة الدولية وتعزز الأمن والأمان الاقتصادي للدولة.

الفرع الثاني: مميزات إدارة الجمارك[2]

- من مميزات إدارة الجمارك أنها خدمة عمومية موضوعة أساسا تحت وصاية وزارة المالية وهدفها الأساسي يتميز في الدفاع عن الفضاء الاقتصادي للبلد.

لقد دفعت احتياجات ميادين التدخل والأهمية وتنوع الأنشطة والحتميات الأكيدة لبعضها، لضرورة تنظيمها قطريا ووظيفيا حتى يسمح لها بتغطية شاملة لكامل التراب الوطني، والعمل في مختلف البقاع المنتشرة عبر الوطن،فقد جعلت الأنشطة المتنوعة التي عهد بها لإدارة الجمارك، والتي تمتد لميادين متعددة الأشكال إلى أن تكون خدمة عمومية مكلفة بإتمام بعض المهام سواء كانت أساسية أو ثانوية

- الميزة الثانية لإدارة الجمارك أنها قوة عمومية مجهزة ببعض المميزات التي تهدف إلى تشجيع الاقتصاد الوطني المنوط فقط لخدمة البلد،فهي تسهر على المصالح الشرعية للمستعملين وتعمل على تطبيق مدى شرعية القوانين، فالقوانين التي تتكفل بتنظيمها الجمارك تمليها الظروف الهادفة للتنمية وازدهار السوق الوطني،فطابع القوة العمومية لإدارة الجمارك ما هو إلا نتيجة طبيعية لدورها الأساسي كمعدل للاقتصاد الوطني، وهذا يعني بعبارة أخرى حماية الاقتصاد الوطني وقواعد الخزينة .أما دور إدارة الجمارك فمتعدد ومنبثق من الأنشطة المختلفة المعهود بها لها، ولإعطاء تعريف عام يمكن القول بأن إدارة الجمارك مكلفة بالمراقبة ولأسباب مختلفة لكل شيء يعبر حدود التراب الوطني وتحت أشكاله المختلفة ومكلفة بمراقبة العمليات التجارية التي تعبر الحدود عند الاستيراد والتصدير.

التدخلات الجمركية هدفها إذا مراقبة مجموع التبادلات الدولية ،بمعنى البضائع، رؤوس الأموال والأشخاص الذين يغادرون الوطن أو يأتون من الخارج، وكما يمكن أن نتصوره فالقصد هو مؤسسة كبيرة تتطلب وسائل

[1] قانون الجمارك الجزائري

[2] عبد الكريم كيبش، عبد الكريم خميسي، دور الجمارك في حماية الاقتصاد الوطني في ظل التحديات الراهنة – حالة الجزائر– ، جامعة قسنطينة، البحث الاجتماعي العدد 13،سنة 2017، ص347

هامة .أهمية دور الجمارك تقودنا إلى تحديد قصدها، فسبب وجود الجمارك هو عامل قوي ببساطة، فكل بلد يملك مجموعة من أنظمة وقوانين خاصة به ومن الضروري الخضوع لهاته القوانين والأنظمة والامتثال لها عبر الإقليم

الفرع الثالث: أهمية الجمارك

تتمثل أهمية الجمارك في:

- تحقيق الإيرادات المالية: تعتبر الجمارك مصدرًا هامًا للإيرادات المالية للحكومة. عند فرض رسوم جمركية على البضائع المستوردة، يتم جمع أموال تساهم في تمويل الخدمات العامة والمشاريع الحكومية المختلفة.
- حماية الصناعات المحلية: قد تستخدم الحكومات الجمارك لحماية الصناعات المحلية من المنافسة الأجنبية غير العادلة. بفرض رسوم جمركية أعلى على المنتجات المستوردة، يمكن للحكومة تشجيع الاستهلاك المحلي ودعم الصناعات المحلية.
- تنظيم التجارة الخارجية: تساعد الجمارك في تنظيم التجارة الخارجية وتطبيق القوانين واللوائح المتعلقة بالتجارة. يمكن للحكومة فرض متطلبات جمركية محددة مثل المعايير الفنية والصحية والبيئية للمنتجات المستوردة لضمان سلامة المستهلكين وحماية البيئة.
- تعزيز الأمن ومكافحة التهريب: تلعب الجمارك دورًا هامًا في تعزيز الأمن الوطني ومكافحة التهريب. تتحقق الجمارك من البضائع المستوردة والمصدرة للتأكد من توافقها مع القوانين واللوائح المحلية ومكافحة تهريب البضائع غير المشروعة أو المحظورة.
- توفير حماية للمستهلكين: يمكن أن تساهم الجمارك في توفير حماية للمستهلكين من المنتجات المشبوهة أو غير الصالحة للاستهلاك. عند فرض رسوم جمركية، يتم تنفيذ إجراءات فحص للبضائع للتحقق من جودتها وسلامتها والتأكد من مطابقتها للمعايير القياسية المطلوبة.

يمكن أن تختلف أهمية الجمارك من بلد إلى آخر، وتتأثر بالاقتصاد والسياسة والتحديات الدولية. ومع ذلك، فإن الجمارك تلعب دورًا حاسمًا في تنظيم التجارة الخارجية ودعم التنمية الاقتصادية وحماية المصالح الوطنية.

المطلب الثاني: السياسات الجمركية

الفرع الأول: تعريف السياسة الجمركية

يمكن تعريف السياسة الجمركية بأنها مجموعة من الإجراءات التي تتعلق بحركة السلع إلى داخل أو خارج أراضي الدولة (الإقليم الجمركي)، وهذا من أجل تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للدولة[1]

كما تعرف السياسة الجمركية بأنها مجموعة الإجراءات المتمثلة في القوانين والأنظمة التي تفرضها الدولة على البضائع التي تجتاز حدودها دخولا أو خروجا، وهذا من أجل تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية معينة، العنصر الأساسي في السياسة الجمركية هو التعريفة الجمركية، وهي مجموعة الرسوم المطبقة على الصادرات الواردات لدولة ما خلال فترة زمنية معينة، وهي تختلف في معدلاتها حسب نوع السلع[2]

من التعاريف السابقة، يمكننا أن نقول إن السياسات الجمركية تشكل مجموعة من الأدوات التي تتضمن فرض الرسوم والضرائب على البضائع التي تعبر حدود الدولة سواء عند الاستيراد أو التصدير. تشمل السياسات الجمركية أيضًا الإجراءات التي تنص على دخول وخروج السلع المنتجة لتحقيق أهداف محددة للدولة. تهدف هذه السياسات إلى تنظيم وتنظيم حركة التجارة الدولية وتعزيز الاقتصاد الوطني من خلال تشجيع الصناعات المحلية وحمايتها وتوفير موارد مالية للدولة من خلال فرض الرسوم والضرائب الجمركية.

الفرع الثاني: أنواع السياسات الجمركية

تعتمد السياسة الجمركية على السياسة التجارية للدولة، حيث يتم توجيهها نحو إما تقييد التجارة أو تحريرها. بناءً على ذلك، يمكن تصنيف السياسة الجمركية إلى نوعين:

- السياسة الجمركية الحمائية:

تتمثل السياسة الجمركية الحمائية في حماية البلد لمنتجيه المحليين من المنافسة الأجنبية، فتنفذ عن طريق تبني الدولة مجموعة من القوانين والتشريعات، واتخاذ الإجراءات المنفذة لها بقصد حماية سلعها وسوقها المحلية من المنافسة الأجنبية، وبالتالي فهي سياسة تجارية تهدف إلى حماية الإنتاج الوطني من المنافسة الأجنبية، وتستند إلى مجموعة من الأدوات التي تحد من الاستيراد، لتعيق ولوج وت السلع الأجنبية إلى الأسواق الداخلية[3]

[1] مراد زايد، دور الجمارك في ظل اقتصاد السوق: حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة يوسف بن خده، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2005-2006، ص .230

[2] شرف علي الصوص، التجارة الدولية: الأسس والتطبيقات، دار أسامة للنشر و التوزيع، عمان،الأردن 2012، ص146

[3] كامل البكري، الاقتصاد الدولي التجارة والتمويل، دار الجامعية لنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر 2000، ص 85

- السياسة الجمركية التحررية:

وهي سياسة تجارية ترتكز على نظريات ادم سميث وأتباعه الاقتصاديين الكلاسيكيين أمثال ريكاردو ،جون استيوارت ميل ، برفعهم شعار "دعه يعمل"، تهدف إلى تخفيض أو إلغاء الكلي للتعريفة الجمركية، وتعرف هذه السياسة بأنها السياسة التي تتبعها الدولة عندما لا تتدخل في التجارة بين الدول، من خلال التعريفات الجمركية والحصص و الوسائل الأخرى[1]

الفرع الثالث: عناصر السياسة الجمركية

تعد عناصر السياسة الجمركية من الأدوات الرئيسية في المجال المالي والتجاري لأي دولة، حيث تسهم في جمع الموارد المالية لخزينة الدولة بهدف تحسين الوضع العام للبلد.

- التعريفة الجمركية:

التعريفة الجمركية هي النص الذي يتضمن قوائم السلع التي تفرض عليها الضريبة الجمركية عند استيرادها أو تصديرها، وبالمعدلات الواجب جبايتها عليها، وبالتالي فإن التعريفة الجمركية هي أساس السياسة الجمركية التي تتبعها الدولة في إطار السياسة التجارية لها[2]

التعريفة الجمركية هي عبارة عن جدول موجز يتضمن أنواع البضائع المصنفة ووحدات وفئات الرسوم الجمركية التي تخضع لها[3]

✓ أنواع التعريفات الجمركية:

- التعريفة الذاتية: لكل دولة الحق في وضع تعريفة جمركية خاصة بها وفقا لظروفها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، أي يمكنها أن تقوم بتعديلها في أي وقت دون الرجوع إلى أراء الدول الأخرى
- التعريفة الاتفاقية: يتم تصنيفها وفقا لنوع الاتفاق (اتفاق ثنائي أو مشترك)، وبالنسبة للواردات لا يجوز إلغائها أو تعديلها (عكس التعريفة الذاتية)

[1] محمد صفوت قابل، تحرير التجارة الخارجية بين تأييد و معارض، دار الحكمة للنشر، القاهرة، مصر 2002، ص 22

[2] طويل آسيا، دور الجمارك في حماية الاقتصاد الوطني في ظل التغيرات الدولية الراهنة، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2001، ص 61

[3] محمدي الحريري، محمد خالد المهاين، خالد شحادة الخطيب، اقتصاديات المالية العامة والتشريع الجمركي، منشورات جامعة دمشق، سوريا،2006، ص35

- التعريفة التفاضلية: هذه التعريفة تطبق في حالات خاصة أو غير عادية مثال، وجود حالة إغراق... فهي تسمح للدولة بالتحرك السريع وتسهل التعامل مع مختلف الدول الأخرى

✓ خصائص التعريفة الجمركية:

- ضريبة محمولة: يقصد بالضريبة المحمولة، أنه تقع على عاتق مالك البضاعة (المستورد أو المصدر) أو ناقلها أو موكلها(الوكيل لدى الجمارك) مسؤولية التصريح لدى الجمارك بالبضاعة ثم تحمل البضاعة للمكتب الخاص بالجمارك، وهذا من أجل فحصها وتسعيرها، ومن ثم تحديد الحقوق الجمركية الخاصة بها، وهو ما يعني أن قيمة البضاعة تعتبر الأساس الذي يتم من خلاله حساب التعريفة الجمركية، وتعطي التشريعات والقوانين الجمركية صلاحيات واسعة لمكاتب الجمارك الحدودية في النقاط الحدودية وداخل الإقليم الجمركي، من أجل تقدير وتحصيل التعريفة الجمركية[1]
- ضريبة موحدة: إن مصطلح "موحدة" يدل على أن القوانين والتنظيمات الجمركية، وبما فيها التعريفة الجمركية، تطبق وبصفة موحدة على كل أجزاء الإقليم الجمركي كقاعدة عامة، وإعفاء بعض المناطق مثل المناطق الحرة مثلا من خضوعها للقانون المعمول به استثناءا، وهنا نص القانون الجمركي الجزائري في المادة الثانية منه، على أن تطبيق القوانين والأنظمة الجمركية تطبيقا موحدا على كامل الإقليم الجمركي
- ضريبة ثابتة (محددة): هذه الخاصية تعني أن التعريفة الجمركية يجب أن يتم تحصيلها طبقا لمعدلات محددة في المدونة التعريفية ، وذلك عن طريق قانون المالية أو قانون المالية التكميلي أو أية اتفاقات دولية تم إبرامها والتوقيع عليها، ومن هنا يعتبر القانون هو المكلف بتحديد نسب الضرائب الجمركية، والأشخاص ذوي السلطة العمومية لتحصيلها، والذي يتصرفون بالأموال العمومية و إذا قام هؤلاء بمنح إعفاءات من الحقوق والرسوم الجمركية خلافا لأحكام القانون، تفرض عليهم عقوبات محددة وفق تشريعات القانون أيضا[2]

- الرسوم الجمركية:

يتمثل الرسم عامة في مبلغ النقود يدفعها الفرد إلى الدولة أو إحدى الهيئات الأخرى العامة حيزا مقابل انتفاعه بخدمات معينة تؤديها له قصد النفع العام أو النفع الخاص، وهناك رسوم تدفع مقابل كالرسم على القيمة

[1] المادة 02 من القانون الجمركي الجزائري

[2] المادة 04 من القانون الجمركي الجزائري

المضافة، وتعني الرسوم الجمركية تلك الرسوم المحددة في التعريفة الجمركية، والتي تخضع لها بضاعة عند دخولها أو خروجها عند النطاق الجمركي [1]

إن الرسوم الجمركية هي عبارة عن ضريبة عامة تطبق على جميع المناطق الجمركية مع احترام القوانين والنظم الجمركية

✓ أنواع الرسوم الجمركية:

من حيث كيفية تحديد الرسم الجمركي:

- الرسوم القيمة: وهي الرسوم التي يتم فرضها من قبل الدولة على أساس نسبة معينة من قيمة السلعة، وهذا لا يعني أن مثل هذه النسبة تكون واحدة وتطبق على كافة السلع المستوردة بالضرورة.
- الرسوم النوعية: تفرض هذه الضريبة تبعا لنوعية السلعة، و يتم ذلك من خلال وضع تصنيف للسلع التي يتم استيرادها ووضع كل صنف من هذه الأصناف، وعلى أساسها يتم تحديد الرسم الذي ينبغي دفعه مقابل استيراد هذه السلع[2]
- الرسوم الاسمية: وهي الرسوم التي تفرض على السلعة بشكل يمكن أن يؤدي معه ضمان استقرار أسعارها في السوق المحلية، حيث يتم اللجوء إلى رفع هذه الضريبة عندما تنخفض هذه الأسعار، ويتم خفض الضريبة عندما ترتفع الأسعار التي يتم بها استيراد السلعة من الخارج، وهذا ما يؤدي إلى تحقيق الثبات واستقرار أسعار السلع المستوردة في السوق المحلية[3]
- الرسوم المركبة: هي رسوم جمركية، رسم نوعي، يضاف إليه رسم قيمي، أي تتعلق بنوع وقيمة البضاعة في آن واحد، ولذلك يطلق عليها الرسوم المختلطة

من حيث الهدف:

- الرسوم حمائية: تهدف لحماية المنتوجات المحلية من تهديد المنتوجات المنافسة الأجنبية، وهذا عبر إعطائها ميزة تنافسية تفضيلية(رفع الرسوم على الواردات، يؤدي لرفع أسعار المنتوجات الأجنبية في السوق المحلية)
- الرسوم المانعة: تهدف لوضع قيود شديدة على استهلاك بعض السلع في السوق المحلية، أو منع المستوردين من استيرادها بفعل الرسوم المرتفعة عليها.
- الرسوم الإرادية: تهدف إلى تحقيق إيرادات مرتفعة لخزينة الدولة لتغطية عجز مالي تعاني منه، وبالتالي غالبا ما يتم إعادة النظر فيها عند التراجع الحاد في الإيرادات العامة

[1] طويل آسيا، المرجع السابق، ص 53

[2] زينب حسني عوض، العلاقات الاقتصادية الدولية، الفتح للطباعة والنشر مصر 2003، ص135

[3] حسن خلف فليح، العلاقات الاقتصادية الدولية، مؤسسة الورق للنشر، ط 1،عمان، 2004، ص134

المطلب الثالث: الأنظمة الجمركية

الفرع الأول: مفهوم الأنظمة الجمركية [1]

تعرف الأنظمة الجمركية على أنها أنظمة موجهة لتشجيع أنشطة الاستيراد أو التصدير لسلعة أو بضاعة معينة وهذا عن طريق ميكانيزمات ترتبط بنوعية النشاط المطبقة عليه (قد تكون هذه الميكانيزمات متمثلة في فئات من الحقوق و الرسوم الجمركية و منحهم بعض الامتيازات الضريبية و المالية و لا يمكن معرفة دورها النهائي إلا إذا كانت البضاعة تحتوي على الالتزامات التي تتغير حسب الأنظمة المعمول بها)

و قد نص قانون الجمارك الجزائري على انه بغض النظر عن الاستثناءات الخاصة بدل الأنظمة الجمركية تستثني من هذه الأنظمة البضائع المقيدة أو المحضورة على أساس الاعتبارات الأمنية و الأخلاقية أو البيئية

الفرع الثاني:أنواع الأنظمة الاقتصادية الجمركية:

ينص قانون الجمارك على أن الأنظمة الجمركية تشمل ما يلي:

- نظام العبور: حسب قانون الجمارك الجزائري فان السلعة المستفيدة من العبور تمنح و فقط للحقوق و الرسوم و تدابير الحضور و هذا مع وضعها تحت الرقابة الجمركية و للاستفادة من هذا النظام يتوجب على الملتزم تقديم تصريح مفصل لمكتب الجمارك فور الوصول و يكون بذلك ملتزما أمام إدارة الجمارك على تنفيذ الالتزامات المترتبة عن نظام العبور
- نظام المستودع الجمركي : يتمثل المستودع الجمركي في ذلك النظام الذي يمكن بإبقاء البضائع تحت المراقبة الجمركية مخزنة في محلات معتمدة من طرف إدارة الجمارك مع وقف الحقوق و الرسوم و تدابير الحضر ذات الطابع الاقتصادي و يمكن أن تبقى البضائع في المستودع لمدة سنة واحدة قابلة للتمديد من طرف إدارة الجمارك ، غير انه قبل انتهاء المهلة المحددة يجب تعيين نظام جمركي أخر للبضائع و توجد ثالث أنواع من المستودعات الجمركية

[1] عاشور لعروسي، مفتش رئيسي، مفتشية الجمارك برج بوعريريج، مطبوعة دروس غير منشورة، 2018، ص2

أ/المستودع العمومي: و يفتح لجميع المستعملين لإيداع البضائع

ب/المستودع الخاص: و الذي يمنح لشخص طبيعي أو معنوي معين أو بضائع معينة

ج/المستودع الصناعي: و الذي يوجه لمؤسسات معينة لتهيئة بضائعها المعدة للتصدير و هذا مع وقف الحقوق و الرسوم التي تخضع لها

- نظام المصنع الخاضع للرقابة الجمركية : نص القانون الجزائري على أن النظام الجمركي الخاص بالمصنع الخاضع للرقابة الجمركية هو المخصص للمؤسسات و المنشآت التي تمارس تحت الرقابة الجمركية المخصصة لمراقبة المحروقات و إنتاج منتجاتها على شكلها السائل أو الغازي و تجميعها و نقلها، وفقا لهذا النظام فان البضائع عند دخولها لهذه المصانع تتمتع بوقف للحقوق و الرسوم الجمركية و القيود ذات الطابع الاقتصادي
- نظام القبول المؤقت :يتمثل القبول المؤقت في ذلك النظام الجمركي الذي يسمح بان تقبل في الإقليم الجمركي البضائع المستوردة لغرض معين و المعد لإعادة التصدير لمدة معينة مع وقف الحقوق و الرسوم المقررة عليها و كافة المحظورات ذات الطابع الاقتصادي، و تكون إعادة إخراجها إما على حالتها الأولى أو بعد التغييرات المتعلقة بالتحويل أو إعادة التصنيع أو معالجة إضافية ،و تعرض إدارة الجمارك على الشخص المستفيد تقديم الالتزام مقابل منح رخصة القبول المؤقت
- نظام إعادة التمويل بالإعفاء : يسمح هذا النظام باستيراد بضائع متجانسة من حيث نوعيتها و جودتها و خصائصها التقنية مع البضائع التي أخذت من السوق الداخلية و استعملت للحصول على منتجات سبق تصديرها بشكل نهائي، و هذا بالإعفاء من الحقوق و الرسوم المقررة عن الاستيراد ، و قد نص قانون الجمارك الجزائري على أن المستفيدين من هذا النظام هم المنتجون و المصدرون و المالكون للمواد المصدرة المقيمين في الإقليم الجمركي، و في هذا الإطار يلتزم كل مستفيد بتبرير التنسيق المسبق للبضائع إضافة إلى الوفاء بالالتزامات المحددة من قبل إدارة الجمارك.
- نظام التصدير المؤقت : تتمتع البضائع الخاضعة لهذا النظام بإمكانية تصديرها ثم إعادة استيرادها لهدف محدد و لمدة تحددها طبيعة النشاط الموجه إليها و هذا مع وقف لكافة الحقوق و الرسوم و القيود الإدارية و قد يكون التصدير المؤقت لغرض استعمالها في الخارج أو تحويلها أو تصريحها في إطار تحسين الصنع، و تتوقف الاستفادة من هذا النظام على طلب مقدم لإدارة الجمارك و الذي يجب أن يبين فيه نوع الاستعمال أو التصنيع على هذه البضائع المقررة عليه في الخارج

المبحث الثالث: الدراسات السابقة

بعد تطرقنا لأهم الجوانب النظرية التي تناولت موضوع التجارة الخارجية و إدارة الجمارك تم التطرق في هذا المبحث لبعض الدراسات التي تناولت موضوع المذكرة أو كانت لها علاقة به، إضافة إلى محاولة إجراء مقارنة بين هاته الدراسات والدراسة التي قمنا بها من حيث أوجه التشابه والاختلاف في ما بينها وكيفية الاستفادة منها.

المطلب الأول: الرسائل الجامعية باللغة العربية

أولا: دراسة سلطاني سلمى

بعنوان" دور الجمارك في سياسة التجارة الخارجية "،مذكرة ماستر ، قسم علوم التسيير ، جامعة الجزائر السنة الدراسية 2002-2003

استهدفت هذه الدراسة موضوع دور الجمارك في سياسات التجارة الخارجية ضمن الإصلاحات الأخيرة، حرصا للوقوف على حقيقة المنطلقات الفكرية للتجارة الخارجية بمختلف مدارسها التي حاولت إعطاء تفسيرا لحركة المبادلات التجارية بين الدول انطلاقا من المدرسة الكلاسيكية إلى المدرسة الحديثة والتي جاءت كلها لتدعم مبدأ التخصص وتقسيم العمل دفاعا عن مصالح شعوبها وبالتالي قيام التجارة الدولية، مع انقسام أصحاب هذه الدراسة إلى تيارين، تيار يساند مبدأ الحماية، وتيار يعارض هذا المبدأ، أي تيار يساند مبدأ الحرية، وانطلاقا من الاقتصاد الجزائري كمنطلق للدراسة فقد تطرقت إلى وضعية هذا الاقتصاد خلال مرحلة التخطيط المركزي، وكان اهتمام هذه الدراسة أكبر بقطاع التجارة الخارجية، مع إبراز الخلفية التي تكمن وراء انتهاج أسلوب الرقابة ثم الاحتكار الذي أدى إلى الركود، لأنها سياسة قديمة لا تتماشى مع التطورات التي شهدها العالم، وأمام الركود هذا لم تجد الجزائر سوى اللجوء إلى الإصلاحات المدعمة، حيث أصبحت الإصلاحات ضرورية من أي وقت مضى.

وقد خلصت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أهمها الدور المنوط للجمارك المتمثل في حماية الاقتصاد الوطني عموما والتجارة الخارجية خصوصا، وذلك بانتهاز سياسة جمركية تتأقلم مع التحولات الاقتصادية بهدف أداء مهامها على أحسن وجه، فقد استنتجنا أن الجمارك الوطنية أحد ركائز التجارة الخارجية، ويمثل حلقة متماسكة ومتكاملة تتدخل فيها كهيئة قانونية قصد تنظيمها، ولها مجال واسع يتحدد في إطارها القانوني والتقني

قصد تنشيط الحركة التجارية للمبادلات عن طريق تطبيق مجموعة من الإجراءات والأنظمة الجمركية على عمليتي الاستيراد والتصدير

ثانيا: دراسة شريف هناء

بعنوان" دور الأنظمة الجمركية في تحرير التجارة الخارجية "،مذكرة ماستر ، تخصص مالية وتجارة دولية، جامعة محمد خيضر – بسكرة ، السنة الدراسية 2019-2020

هدفت هذه الدراسة إلى تهدف هذه الدراسة إلى تبيان دور الأنظمة الجمركية في ترقية التجارة الخارجية ،حيث أن الأسلوب الاقتصادي المتبع سابقا(الاشتراكية) أدى إلى طريق مسدود ، ما جعل الجزائر تفكر في سبل أخرى لإنعاش اقتصادها، وذلك بتحرير التجارة ما يرفع مستوى التنافس بين السلع المحلية و الأجنبية.

مرورا بذلك على العديد من الإصلاحات الجوهرية التي مست جل المنظومات الاقتصادية والتجارية خصوصا المنظومة الجمركية التي تمثل مقومات التجارة الخارجية بحيث تفتح المجال أمام المتعاملين الاقتصاديين في الاستيراد أو التصدير عن طريق منح أنظمة جمركية تتوافق و حاجيتها و هذه الأخيرة تعود بترقية الاقتصاد على حسب السياسة الجمركية المتخذة و المتمثلة في الضرائب، الرسوم.

وقد خلصت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أهمها

- الأنظمة الجمركية آليات وضعها المشرع الجمركي لوضع السلع في مكانها القانوني.
- الإصلاحات التي مست مختلف منظومة الجمارك أدت إلى عصرنة و انفتاح الجمارك على جملة من التغيرات
- التسهيلات الممنوحة من طرف إدارة الجمارك فتحت مجال اكبر لرفع الاقتصاد المحلي.
- إن التجارة الخارجية كانت سببا أساسيا في تطور الاقتصاد الجزائري حيث ساهمت في فتح المجال في رفع المنافسة المحلية عن طريق جذب المستثمرين الخارجيين

ثالثا: دراسة وليد عابي

بعنوان"حماية البيئة وتحرير التجارة الخارجية في إطار المنظمة العالمية للتجارة دراسة حالة الجزائر"، أطروحة دكتوراه، تخصص الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة ، جامعة فرحات عباس سطيف 1، السنة الدراسية 2018-2019

هدفت هذه الدراسة إلى هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على موضوع حماية البيئة وتحرير التجارة الخارجية في إطار المنظمة العالمية للتجارة، دراسة حالة الجزائر، وذلك من خلال الإشكالية الرئيسية التالية: ما مدى مساهمة منظمة التجارة العالمية في التوفيق بين حماية البيئة وأهداف تحرير التجارة الخارجية

وقد خلصت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أهمها خلصت الدراسة إلى أن العلاقة بين التحرير التجاري والبيئة علاقة ترابطية، حيث يوجد تباين في وجهات النظر، فهناك من يرى أن تحرير التجارة بإمكانه المساهمة في حماية البيئة من خلال التكنولوجيا النظيفة، في حين يرى البعض عكس ذلك، كما ترى المنظمة العالمية

للتجار ة أن التحرير التجاري ليس سببا رئيسيا في تدهور البيئة بل هو فشل وانين السوق والدولة في التعامل مع المشكلات البيئية، إلا أنها لا تنفي مساهمتها في تزايد المشكلات البيئية.

كما تم التوصل إلى أن المنظمة العالمية للتجارة ساهمت في تحرير التجارة الخارجية من القيود الجمركية وغير الجمركية، وذلك وفق المبادئ والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها من خلال المؤتمرات الوزارية، كما حاولت التوفيق بين متطلبات التحرير التجاري وحماية البيئة، وذلك من خلال المادة 20 من اتفاقية الجات والتي تنص على حماية الإنسان والحيوان والنبات بما فيها حماية البيئة، كما أن اتفاقيات المنظمة تجيز استخدام المعايير الفنية والتي تتفق مع الأهداف البيئية بطريقة أكثر وضوح. وبالتالي بروز اتجاهين مختلفين، ركز الاتجاه الأول حول موضوع العلاقة بين السياسات التجارية والبيئة، أما الاتجاه الثاني فتمثل في مخاوف الدول النامية من الآثار المتوقعة للسياسات البيئية على تنافسية منتجاتها، وإمكانية استخدام الدول المتقدمة كسياسات حمائية المنتجات، وفي هذا الإطار سعت المنظمة العالمية للتجارة إلى إيجاد صيغة مناسبة من التوفيق بين أهداف تحرير التجارة الخارجية، وحماية البيئة التي قد ضع قيودا على المبادلات التجارية وتشكل تدابير حمائية، وذلك من خلال مؤتمراتها الوزارية، وكذا لجنة التجارة والبيئة.

أما بالنسبة للجزائر فقد تبنت سياسة التحرير التجاري مع بداية تسعينيات القرن العشرين، إلا أن عملية التحرير التجاري لم تتوصل للهدف المنشود وهو تنويع الصادرات خارج المحروقات رغم المجهودات المبذولة، وفي جانب حماية البيئة فقد تم وضع آليات ومعايير لحماية البيئة، وتبني إستراتيجيات، رغم ذلك تشهد الجزائر العديد من المشكلات البيئية ومن بينها ظاهرة التغيرات المناخية. أما عن انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة فقد تم تقديم ملف الانضمام في جوان 1996 إلا أنها لم تكتسب صفة العضوية بعد، وذلك راجع إلى عدة أسباب وعراقيل، ومن المتوقع أن عملية الانضمام ستكون لها انعكاسات يغلب عليها الطابع السلبي وذلك راجع لهشاشة الاقتصاد الوطني وارتباطه الوثيق بأسعار المحروقات.

رابعا: دراسة نجاة بن لمخربش

بعنوان" دور إدارة الجمارك في المبادلات الدولية "،مذكرة ماستر ، تخصص مالية وتجارة دولية ، جامعة المسيلة محمد بوضياف ، السنة الدراسية 2020-2021

هدفت هذه الدراسة إلى هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على دور الجمارك في المبادلات الدولية، دراسة حالة في المسيلة وخلصت الدراسة إلى أن العلاقة بين إدارة الجمارك والتجارة علاقة ترابط، كما تم التوصل إلى أنها ساهمت في تحرير التجارة الخارجية وفق السياسات الجمركية الجزائرية، وتحقيق أهداف كما حاولت التوفيق بين متطلبات الأنظمة الجمركية وحماية الاقتصاد الوطني، والأداء في الجمارك لا يقتصر على عمليات التبادل فقط؛ بل يهتم كذلك بتنفيذ الإجراءات والتشريعات في المنطقة الجمركية

أما فيما يخص أوجه الشبه والاختلاف بين الدراسات السابقة الذكر ومذكرتنا فهي موضحة في الجدول الموالي، كما أن هذا الجدول يوضح ما استفدنا من هذه الدراسات.

الجدول رقم 1: المقارنة بين دراستنا والرسائل الجامعية باللغة العربية

الدراسة السابقة	أوجه الشبه	أوجه الاختلاف	كيفية الاستفادة
سلطاني سلمى، 2003-2002	دراسة دور الجمارك في التجارة الخارجية	الاختلاف في دراسة السياسة الجمركية وكيفية تطبيق السياسة الجمركية	من خلال دراسة السياسات التجارية المعتمدة في فترة الدراسة
شريف هناء، 2020-2019	دراسة تأثير إدارة الجمارك على التجارة الخارجية	اختلاف الدراسة بين السياسة الجمركية والأنظمة الجمركية	من خلال دراسة الأنظمة الجمركية التي تساعد في تبيين السياسة الجمركية
وليد عابي، 2019-2018	سياسة التجارة الخارجية الجزائرية	اختلاف في موضوع الدراسة:من خلال السياسة الجزائرية في اطار المنظمة العالمية للتجارة و دراسة دور الجمارك في تطبيق السياسة التجارة	من خلال دراسة السياسة التجارية في الجزائر
نجاة بن لمخربش، 2021-2020	في موضوع الدراسة أي دور الجمارك في التجارة الخارجية	بين دور الجمارك في المبادلات الخارجية ودورها في تطبيق السياسة التجارية الخارجية	

المصدر: من إعداد الطلبة

المطلب الثاني: المقالات العلمية باللغة العربية

أولا: دراسة مفتاح حكيم

بعنوان" السياسة التجارية الجزائرية وأزمات تراجع أسعار المحروقات، مجلة الإبداع، المجلد11، العدد01A، السنة2021

تميزت السياسة التجارية الجزائرية بتقلبها بين سياستي التحرير والحماية " الاحتكار والتأميم" ، وهذا بحسب الظروف الاقتصادية التي مرت بها الجزائر . ولعل من أهم العوامل المؤثرة في الاقتصاد الجزائري هو قطاع المحروقات بما يكتسبه من أهمية في هيكل الاقتصاد الوطني. في هذه الدراسة سعينا لدراسة هذه العلاقة بين السياسة التجارية وأزمات تراجع أسعار المحروقات في الأسواق العالمية، وقد توصلت الدراسة إلى أن التغيرات التي حصلت في السياسة التجارية كانت بمثابة ردة فعل ظرفية، وتحت ضغط الأزمة، ولذا فان كثيرا من الخطوات تمت مراجعتها أو التراجع عنها بعد فترة وجيزة من تبنيها، كما ان ما استمر في تطبيقه لم تصل إلى الأهداف المسطرة لها

وقد خلصت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أهمها ان السياسة التجارية الجزائرية عرفت تحولات كبرى تماشيا مع الظروف الاقتصادية المحلية والعالمية، وقد كانت الأخيرة أكثر تأثيرا في مسار تطور السياسة التجارية الجزائرية وهذا يعود لخصائص الاقتصاد الجزائري، فكونه يتخصص في إنتاج وتصدير سلعة وحيدة "المحروقات"، وكونه اقتصاد ريعي ومنتشر فيه الفساد، لا تبقى سوى المحروقات كمصدر للثروة، لكن ولسوء حظ الاقتصاد الجزائري، فان هذه المادة الاستيراتيجية يتم التحكم في أسعارها في الأسواق العالمية، وهذا ما يعرض الاقتصاد الجزائري لصدمات خارجية ايجابية وسلبية

لقد كان لأزمات تراجع أسعار المحروقات لسنة 1986 و 2014 تأثيرا بليغا في مسار السياسة التجارية الجزائرية ، فقد أدت الأولى إلى تحول جذري في التوجه الاقتصادي للدولة الجزائرية ككل، حيث تبنت الجزائر إصلاحات اقتصادية جد مهمة بعد أزمة تراجع المحروقات لسنة 1986 توجت بتبني نظام السوق وتحرير التجارة الخارجية وحاولت الجزائر الاندماج في النظام التجاري العالمي وتبني كل الإجراءات في السياسة التجارية التي تطالب بها الهيئات الدولية وعلى رأسها المنظمة العالمية للتجارة

ثانيا: دراسة مراد عبدات

بعنوان"التبادل الدولي بين طروحات نظريات التجارة الدولية وواقع المتغيرات الاقتصادية العالمية" ، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، العدد05، السنة 2010.

ملخص الدراسة: لاشك أن التجارة الخارجية تعتبر دافعا أساسيا لعملية التنمية الاقتصادية، هذا ويرتكز تحليل التجارة كنشاط اقتصادي على ماتراكم من أفكار ونظريات علمية وطروحات وتجارب سابقة مفسرة لنشاط التجارة الخارجية وهي تمر بالعديد من المراحل. من أهم هذا التراكم المعرفي والعلمي أفكار وطروحات التجاريين ونظريات والكتاب الكلاسيكيين ثم نظريات المحدثين وصولا إلى المرحلة الجديدة التي يمر بها النظام الاقتصادي العالمي من تطورات وتغيرات جذرية مسا العديد من الجوانب ودفعت الكثير من الدول إلى بحث سبل التعامل والتكيف والاندماج في الاقتصاد العالمي بما يخدم مصالحها ويضمن بقائها

ثالثا: دراسة بونوة سمية – نوري منير

بعنوان" النمذجة القياسية لانعكاسات السياسة التجارية على حجم واتجاه التجارة الخارجية الجزائرية، مجلة مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ، المجلد 14، العدد 19، السنة 2018

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة انعكاسات السياسة التجارية على حجم واتجاه التجارة الخارجية الجزائرية، في البداية بتقديم بشكل مختصر لأهم التغيرات في أساليب السياسات التجارية المطبقة على قطاع التجارة الخارجية بدءا من مرحلة الرقابة على التجارة الخارجية مرور باحتكار الدولة لها، وانتهائها بمرحلة تحرير التجارة الخارجية،في النقطة الثانية إعطاء تحليل كمي قياسي لهذه الدراسة من خلال النمذجة القياسية لكل من البنية السلعية والتبادل الدولي حسب التوزيع الجغرافي لكل من الصادرات والواردات كل على حدى، واختبار استقرار السلاسل الزمنية للمتغيرات الدراسة، وفي الأخير عملية تقدير النماذج القياسية

وقد خلصت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أهمها يترتب على التعديلات المتتالية للسياسة التجارية الخارجية الجزائرية تغيرات ملحوظة على الصادرات والواردات من حيث حجم التركيبة السلعية وتنوعه، واتجاه تبادلها الجغرافي وتوسعه

رابعا: دراسة نميش خديجة

بعنوان". سياسات التجارة الخارجية وأثرها على الواردات –دراسة حالة الجزائر– ، مجلة الدراسات القانونية الاقتصادية، المجلد 05، العدد 01، السنة 2022

يتم تناول دور سياسات التجارة الخارجية في ضبط الواردات. باعتبار الجزائر دولة مستهلكة حيث تزيد قيمة وارداتها بكثير عن قيمة صادراتها، فإن تبني إجراءات كبحية للعملية الاستيرادية يبقى ضرورة ملحة.ير تكز إذن هذا البحث على استعراض مختلف السياسات الممكن تطبيقها في إطار العقلنة الاقتصادية للتعاملات التجارية الخارجية قبل الولوج إلى عرض المسار التطبيقي لها في الجزائر بعد الاستقلال و تأثيرها على واردات البلد. باستعمال منهج وصفي تحليلي لمختلف سياسات التجارة الخارجية و تطورها في الجزائر وكذا التغيرات المرتبطة بواردات البلد تشير النتائج إلى أن هذه السياسات المنتهجة لم تستطع التحكم في وتيرة التصاعد الكبير في قيمة الواردات الجزائرية، فلم تقلل مختلف هذه السياسات في القيمة الناتجة عن العملية الاستيرادية رغم فاعليتها النظرية

وقد خلصت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: لوحظ أنه لا السياسة الحمائية المنتهجة سالفا و لا سياسة الحرية المتبناة بعدها ساهمتا في عقلة الواردات، بل لوحظ التزايد المستمر في قيمة هذه الأخيرة على فترات متعددة

ساهم فتح المجال أمام التحرر التجاري في إعطاء دفعة قوية لقيمة الواردات إذ يلاحظ التزايد الكبير في قيمتها و بدون توقف. تبقى إذن وضعية الميزان التجاري تحت رحمة تقلبات أسعار البترول و قدرة أو إخفاق الصادرات الجزائرية على تغطية قيمة الواردات

أما فيما يخص أوجه الشبه والاختلاف بين الدراسات السابقة الذكر ومذكرتنا فهي موضحة في الجدول الموالي، كما أن هذا الجدول يوضح ما استفدنا من هذه الدراسات.

الجدول رقم 2: المقارنة بين دراستنا والمقالات العلمية باللغة العربية

الدراسة السابقة	أوجه الشبه	أوجه الاختلاف	كيفية الاستفادة
مفتاح حكيم، 2021	دراسة السياسة التجارية 2014	فترة الدراسة والمتغير المتمثل في أزمات المحروقات	من خلال دراسة السياسة التجارية لسنة 2014 وفهم ما يليها من سياسات تجارية
عبدات مراد، 2010	دراسة نظريات التجارة الخارجية	اختلاف في الجانب التطبيقي حيث قام بإسقاط النظريات على الوضع الخالي للمبادلات التجارية العالمية	من خلال الاطلاع على نظريات التجارة الخارجية بمختلف توجهاتها
بونوة سمية – نوري منير ، 2018	دراسة سياسات التجارة الخارجية	دراسة قياسية تأثير السياسات التجارية على التجارة الخارجية	من ناحية السياسات التجارية المتبعة في فترة الدراسة
نميش خديجة، 2022	دراسة السياسة التجارية	دراسة مدى تأثير السياسات التجارية على التجارة الخارجية	إمكانية ربط السياسة التجارية بالسياسة الجمركية

المصدر: من إعداد الطلبة

المطلب الثالث: القيمة المضافة للبحث

اختلفت دراستنا عن الدراسات السابقة من حيث الإطار الزماني أولا(فترة الدراسة 2014-2019)
و ثانيا من ناحية موضوع الدراسة فقد تطرقنا في الجانب التطبيقي للدراسة إلى تطبيق سياسة التجارة الخارجية من طرف إدارة الجمارك

كما تم إدراج دور الأنظمة الجمركية في حركة التجارة الخارجية

خلاصة الفصل الأول:

تطورت التجارة الخارجية عبر السنوات الماضية، وشهدت تغيرات في المفاهيم والتفسيرات بحسب رؤية الباحثين والعوامل المؤثرة. في الأصل، كانت المدرسة الكلاسيكية تعتقد أن الدولة تحقق ربحًا من التجارة الخارجية عن طريق تحديد السلع المصدرة وتحديد نسب التبادل وعناصر الإنتاج.

ثم تحولت المفاهيم إلى المدرسة النيوكلاسيكية التي تؤكد أهمية رأس المال والعمل في التجارة الخارجية. وفيما بعد، ظهرت المدرسة الحديثة التي تفسر نظريات السوق الحديثة وتركز على العوامل المؤثرة في التجارة الخارجية. من خلال هذه التطورات والمدارس المختلفة، يمكننا أن نرى أن التجارة الخارجية ليست مجرد عملية تبادل بسيطة، بل هي مجموعة معقدة من العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تتأثر بتغيرات الزمن والبيئة العالمية.

إن فهم وتحليل التجارة الخارجية يعتبر مهمًا للدول والشركات على حد سواء، حيث يساعد في تحقيق الاستفادة القصوى من الفرص التجارية وتعزيز التنمية الاقتصادية.

تم تقسيم السياسات التجارية الخارجية إلى قسمين رئيسيين: السياسات الحمائية والسياسات الحرة. في السياسات الحمائية، تتدخل الدولة للتحكم في التجارة الخارجية وحماية الصناعات المحلية من المنافسة الأجنبية. أما في السياسات الحرة، تتميز بعدم تدخل الدولة في التحكم بالتجارة، مما يتيح حرية أكبر للأفراد والشركات في إجراء عمليات التجارة

تعد إدارة الجمارك أحد العناصر الرئيسية في التجارة الخارجية. تلعب دورًا حيويًا في تنظيم حركة المبادلات التجارية وتسهيل عمليات الاستيراد والتصدير عبر الحدود. تعمل إدارة الجمارك كجهاز فعال للتحكيم وتطبيق القوانين والتشريعات المتعلقة بالتجارة الخارجية وحماية الحقوق التجارية.

الفصل الثاني:

دور الجمارك الجزائرية في تطبيق سياسة التجارة الخارجية

تمهيد:

تعتبر الجمارك أحد القطاعات التي توليها الدولة اهتمامًا كبيرًا، وتعتبر أحد الركائز الأساسية التي يستند إليها الاقتصاد الوطني. تهدف إدارة الجمارك إلى تحقيق المهام المنوطة بها من خلال استخدام الوسائل الأساسية لإدارتها. ولذلك، يصبح من الضروري وجود إدارة فعالة تطبق سياسة جمركية متوافقة مع التطورات الاقتصادية، حيث يشهد القطاع الجمركي تحولات عديدة منذ استقلال البلاد وحتى اليوم، والتي تؤثر في الاقتصاد الوطني.

لذا،سنقوم في هذا الفصل بإلقاء لمحة عن التجارة الخارجية بالجزائر ثم سنسعى لبيان السياسة الجمركية في الجزائر من خلال تحديد مهام إدارة الجمارك ووسائل تطبيق سياستها، بالإضافة إلى فهم دور الجمارك في التجارة الخارجية من خلال التسهيلات والرقابة جمركية.

المبحث الأول: مدخل للتجارة الخارجية في الجزائر

المبحث الثاني: السياسة الجمركية في الجزائر

المبحث الثالث: دور الجمارك في التجارة الخارجية

المبحث الأول: مدخل للتجارة الخارجية بالجزائر

تعتبر التجارة الخارجية من الجوانب الحيوية والمهمة في اقتصاد الجزائر، حيث تهدف الدولة إلى تنويع مصادر الدخل وتعزيز قاعدة اقتصادية من خلال تعزيز التجارة الخارجية. تتبع الجزائر سياسة تجارية مفتوحة وتسعى لتطوير شراكات تجارية مع الدول الأخرى للتخلي عن قطاع المحروقات وتنويع قطاعات التجارة الخارجية

لذا سنتطرق في هذا المبحث أولا إلى لمحة عن التجارة الخارجية بالجزائر ثم إلى السياسة التجارية الجزائرية

المطلب الأول: لمحة عن التجارة الخارجية في الجزائر

تميزت التجارة الخارجية للجزائر بالهيمنة المطلقة للصادرات النفطية، حيث تشكل الصادرات غير النفطية نسبًا منخفضة في هيكل التجارة الخارجية للبلاد.

تحتل تجارة المحروقات في الجزائر على العموم حصة الأسد من عائدات مداخيل العملة الصعبة بما يقارب نسبة 94% من إجمالي المداخيل لكن منذ انخفاض أسعار البترول سنة 2014 سجلت التجارة الخارجية للجزائر في الخمس سنوات الأخيرة عجزا في الميزان التجاري بالإضافة إلى عدم القدرة على التحكم في حجم الواردات التي تلتهم احتياطي العملة الصعبة بشكل متواصل منذ سنة 2014 ، إذ انخفض من 114 مليون دولار سنة 2014 إلى 79.8 مليون دولار سنة 2018[1]

الفرع الأول: تطور الميزان التجاري الجزائري

يرتبط الميزان التجاري الجزائري بشكل وثيق ومباشر مع عائدات الصادرات البترولية، مما أدى إلى معاناته من عجز تجاري مستمر على مدى سنوات عديدة. يُعزى هذا العجز إلى انخفاض أسعار البترول في الأسواق العالمية وضعف أداء أنواع الصادرات الأخرى.

يمثل الجدول الموالي تطور صادرات و واردات الجزائر خلال الفترة الممتدة من سنة 2014 إلى سنة 2019

جدول رقم 3: يمثل تطور صادرات وواردات الجزائر

السنوات	الصادرات	الواردات	رصيد الميزان التجاري
2014	62.886	58.580	4.306
2015	34.668	51.702	−17.024
2016	30.027	47.089	−11.194
2017	34.763	45.957	−11.194
2018	41.168	46.197	−5.029
2019	35.820	41.930	−6.110

[1] Département Fédéral Des Affaires Etrangères DFAE, RAPPORT ECONOMIQUE ALGERIE 2018, SUISSE Date de la dernière mise à jour 31.07.2019, Page 2.

المصدر: تقرير إحصائيات التجارة الخارجية للجزائر الصادر عن المديرية العامة للجمارك سنة 2019

من الجدول السابق، يمكننا ملاحظة أن الميزان التجاري الجزائري يعاني من عجز متتالي منذ عام 2014. ومع ذلك، في عامي 2018 و2019، تم تسجيل تراجع واضح في حجم العجز بالمقارنة مع السنوات السابقة. فقد انخفض العجز من حوالي 17 مليار دولار في عام 2016 إلى 6 مليارات دولار في عام 2019

في الأعوام 2017 و2018، شهد الميزان التجاري انخفاضًا ملحوظًا في العجز بسبب التوجه الحكومي نحو ضبط الواردات من خلال اتخاذ سلسلة من الإجراءات التجارية. تشمل هذه الإجراءات حظر استيراد بعض المنتجات الاستهلاكية ودعم بعض المنتجات المحلية، مما أدى إلى تقليص فاتورة الاستيراد.

عند النظر بعمق ومن مختلف الجوانب، يُلاحظ أن الميزان التجاري الجزائري يعاني من اختلالات خطيرة في تركيبته السلعية والخدمية. يظهر أنه غير قادر على تحمل الصدمات الخارجية بسبب اعتماده الكبير على الصادرات البترولية. وبالتالي، فإنه يصبح محاصرًا بين تأثيرات انخفاض أسعار صرف الدولار، التي تعتبر مرجعًا للتبادل التجاري الدولي، وتقلبات أسعار البترول. تصبح صعوبة التحكم في هذه المتغيرات تتزايد نظرًا لأنها خارجة عن إطار السيطرة المحلية وتتطلب توجها تجاريًا كبيرًا ودرجة قرب أكبر من عمليات اتخاذ القرارات الاقتصادية.

لذلك فإن استقرار الميزان التجاري السلعي عند مستويات فائض مريحة يعتمد على درجة تنوع الصادرات وحجمها مقارنة بحجم الصادرات النفطية.

الفرع الثاني: صادرات وواردات الجزائر

تعد حركة الصادرات والواردات من بين أهم المؤشرات التي تعطي انطباعًا واقعيًا عن مكانة التجارة الخارجية في البلد. ولذا، سنحاول في هذا البحث التطرق أولاً إلى هيكلة الصادرات الجزائرية وكذلك هيكلة الواردات الجزائرية.

- الصادرات الجزائرية

يعتبر قطاع الصادرات في الجزائر من بين القطاعات التي تولي الحكومة اهتمامًا مستمرًا لتطويرها وتنويع منتجاتها. ويتم منحه أهمية كبيرة لتحقيق توازن في الميزان التجاري الجزائري.

الشكل التالي يبين تطور الصادرات الجزائرية من سنة 1977 إلى سنة 2017

شكل رقم 1: يمثل تطور الصادرات الجزائرية

المصدر: 03/20/02 https://ar.knoema.com/atlas

إن الشكل السابق يعكس تطور الصادرات الجزائرية على مدى الفترة من 1977 إلى 2017. خلال هذه الفترة، لوحظ استقرار قيمة الصادرات الجزائرية من 1977 إلى 1991، حيث لم تتجاوز قيمتها 12 مليار دولار. ثم شهدت قيمة الصادرات انخفاضًا بدءًا من عام 1985 وحتى عام 1991، وهذه الفترة تميزت بتراجع أسعار المواد النفطية وتأثيرها الكبير والمباشر على إيرادات قطاع الصادرات في الجزائر.

من ثم، عرفت الصادرات الجزائرية نموًا مستمرًا من عام 1991 حتى عام 2008، حيث وصلت إلى حوالي 81 مليار دولار في عام 2008. ثم تراجعت بسبب الأزمة المالية العالمية وتأثيرها على أسواق الطاقة، لكن هذا التراجع لم يستمر طويلاً حيث عادت الصادرات للارتفاع ووصلت إلى حوالي 76 مليار دولار في عام 2010. ومع انخفاض أسعار البترول في عام 2014، تأثرت الصادرات الجزائرية بشكل عام ووصلت إلى حوالي 37 مليار دولار في عام 2017

يمكننا الاستنتاج من منحى تطور الصادرات الجزائرية أن قطاع الصادرات لا يزال يعتمد بشكل كبير على تقلبات أسعار الطاقة، حيث تأثر تحركات أسعار المواد النفطية بشكل مباشر على قيمة الصادرات الجزائرية.

- الصادرات خارج المحروقات:

منذ بداية الألفية الجديدة، سعت الحكومات المتعاقبة في الجزائر إلى تعزيز الصادرات خارج قطاع الطاقة، من خلال تعزيز التنوع الاقتصادي وتشجيع الاستثمارات الوطنية والأجنبية، وتحسين القوانين المتعلقة بذلك، وتوقيع اتفاقيات شراكة وتعاون اقتصادي مع العديد من الدول. ومع ذلك، فإن الأرقام والإحصائيات الموضحة في الجدول التالي تعكس عدم تحقيق نتائج مرضية، حيث يوضح الجدول هيكل الصادرات الجزائرية خلال الفترة من 2010 إلى 2018.

السنوات		إجمالي الصادرات	صادرات المحروقات	الصادرات خارج المحروقات
2014	القيمة	61.172	58.362	2.180
	النسبة	100	95.41	4.59
2015	القيمة	35.168	33.081	2.057
	النسبة	100	94.15	5.85
2016	القيمة	29.698	27.917	1.781
	النسبة	100	94	6
2017	القيمة	35.132	33.203	1.930
	النسبة	100	94.51	5.49
2018	القيمة	41.783	38.953	2.830
	النسبة	100	93.23	6.77
2019	القيمة	34.994	32.926	2.068
	النسبة	100	94.09	5.91

جدول رقم 4: يبين الصادرات خارج المحروقات

(انطلاقا من إحصائيات بنك الجزائر 2019)

من خلال الجدول السابق، يتضح لنا تطور قيمة الصادرات خارج قطاع الطاقة مقارنة بالصادرات المحروقات والصادرات الإجمالية خلال فترة الدراسة من 2014 إلى 2019. تظهر قيمة الصادرات خارج قطاع الطاقة ضعفًا كبيرًا طوال فترة الدراسة، حيث بلغت قيمتها 2.810 مليار دولار في عام 2014، وهي قيمة ضعيفة بالمقارنة مع قيمة الصادرات المحروقات التي بلغت في نفس العام 58.362 مليار دولار.

شهدت قيمة الصادرات خارج قطاع الطاقة تذبذبًا بين الصعود والهبوط حتى السنوات الثلاث الأخيرة من فترة الدراسة (2018، 2017، 2016)، حيث شهدت ارتفاعًا مستمرًا ولكنها لم تتجاوز 2.83 مليار دولار، وهذا يشكل نسبة 6.77٪ من إجمالي الصادرات، وهي أعلى نسبة تحققها الصادرات خارج قطاع الطاقة.

جهود وزارة التجارة لترقية الصادرات خارج قطاع الطاقة، خاصة بعد تراجع كبير في صادرات الطاقة بسبب انخفاض أسعار النفط في عام 2016، ساهمت في هذا الارتفاع المستمر. وقد أثر ذلك على عائدات الدولة من العملة الصعبة وأدى إلى زيادة العجز في الميزان التجاري وميزان المدفوعات. ومع ذلك، لم تحقق كل الجهود المبذولة تحسينًا كبيرًا في قيمة الصادرات خارج قطاع الطاقة، حيث استمرت دون حاجز 3 مليارات دولار.

- الواردات الجزائرية

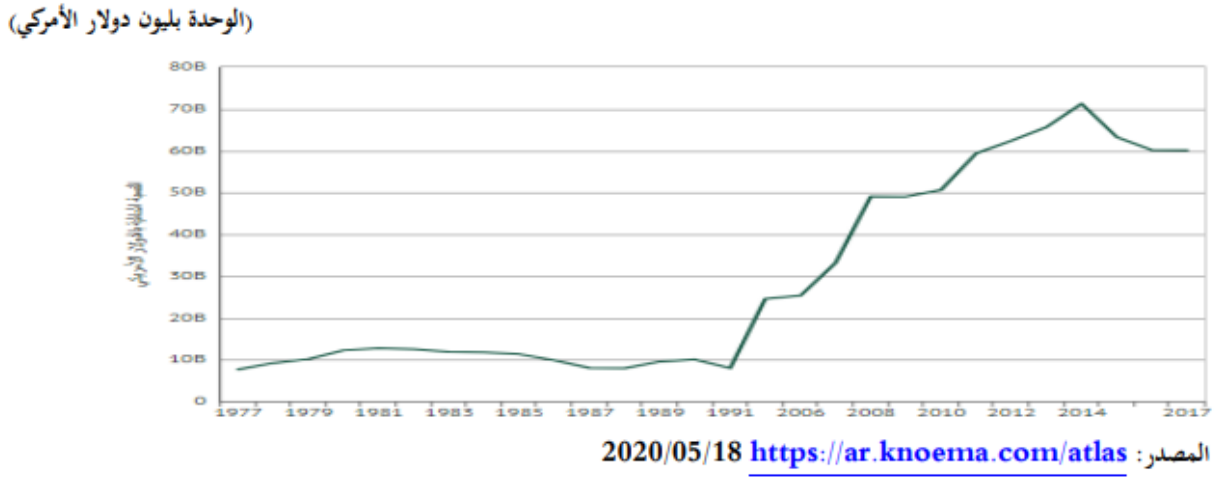

شكل رقم 2: منحنى تطور الواردات الجزائرية خلال الفترة الممتدة من سنة 1977 إلى سنة 2017

يُلاحظ من المنحنى السابق تطور الواردات الجزائرية خلال الفترة من عام 1977 إلى عام 2017. يتضح أن هناك انخفاضًا في قيمة الواردات اعتبارًا من عام 1980 وحتى عام 1987. يعود ذلك إلى تبني سياسات استهلاكية في تلك الفترة، مما أدى إلى زيادة كبيرة في واردات المواد الغذائية والسلع الاستهلاكية.

أما في الفترة الثانية من الدراسة، فتميزت بزيادة كبيرة في حجم الواردات وحصتها المؤثرة في الاقتصاد مقارنةً بالفترة السابقة. فقد ارتفعت قيمة الواردات من حوالي 10 مليارات دولار إلى 70 مليار دولار في عام 2014. ومع انخفاض أسعار البترول، تراجعت الواردات إلى 60 مليار دولار. ويُعزى هذا التراجع إلى سياسة الحكومة الرامية إلى تقليص حجم الواردات.

- التركيبة السلعية للواردات:

جدول رقم 5: يبين التركيبة السلعية للواردات

السنوات	الطاقة	مواد غذائية	مواد أولية	مواد نصف مصنعة	تجهيزات فلاحية	تجهيزات صناعية	سلع استهلاكية
2014	2851	11005	1884	12740	657	18906	10287
2015	2352	9329	1508	11512	579	16593	9773
2016	1292	8224	1559	11482	501	15394	8275
2017	2000	8675	1520	10980	560	13960	8450
2018	1078	8573	1900	10965	564	16485	6761
2019	1436	8072	2012	10297	457	13202	6455

جدول يبين التركيبة السلعية للواردات الجزائرية خلال الفترة 2014 – 2019 الوحدة مليون دولار

تقرير إحصائيات التجارة الخارجية للجزائر الصادر عن المدرية العامة للجمارك سنة ،2018 ص5

يُمثّل الجدول السابق تطور الواردات الجزائرية حسب المجموعات السلعية خلال الفترة من عام 2014 إلى عام 2019. ونلاحظ أن هناك أربع مجموعات من السلع تسيطر على الواردات الجزائرية خلال هذه الفترة. تحديدًا، تتعلق هذه المجموعات بالتجهيزات الصناعية والمنتجات نصف المصنعة والمواد الغذائية وسلع الاستهلاك.

تصدرت التجهيزات الصناعية القائمة، ، حيث بلغت قيمتها 18.906 مليون دولار في عام 2014، ثم انخفضت إلى 16.485 مليون دولار في عام 2018، ثم انخفاض أكثر سنة 2019

وبالنسبة للمنتجات نصف المصنعة،تشهد انخفاض أيضا من 12.740 مليون دولار في عام 2014. ثم بدأت قيمتها في عام 2019 إلى 10297 مليون دولار.

أما الواردات الغذائية، فقد شهدت زيادة مستمرة على مدار الدراسة. فقد بدأت بالانخفاض من 11.005 مليون دولار في عام 2014 لتصل إلى 8.573 مليون دولار في عام 2018.

و السلع الاستهلاكية، فقد كانت متماثلة لبقية المنتجات الأخرى. فانخفضت إلى 8.275 مليون دولار سنة 2016 ثم 6.455 سنة 2019

فيما يتعلق بالواردات السلعية، تحتل الطاقة والمواد الأولية المرتبة الخامسة والسادسة على التوالي في قائمة الواردات الجزائرية. وتأتي سلع التجهيز الفلاحي في المرتبة الأخيرة من حيث استيرادها، حيث سجلت نسبة ضئيلة نسبيًا مقارنة بالواردات الأخرى.

المطلب الثاني: السياسة التجارية الجزائرية

اتخذت الجزائر عدة إجراءات وتعديلات لتنظيم السياسة التجارية الخارجية بهدف تخفيض فاتورة الاستيراد وتقليل العجز في الميزان التجاري. تم تبني سياسة تجارية حمائية لفترة زمنية معينة تهدف إلى توطين المنتجات المحلية وتشجيع المنتج الوطني. تم اتخاذ هذه الإجراءات من خلال إصدار مراسيم وتنظيمات تنظم عملية التجارة الخارجية وتوفر تسهيلات لدعم القطاع المحلي.

الفرع الأول: السياسة التجارية بعد أزمة تراجع أسعار المحروقات 2014

من أهم الإجراءات المتخذة في هذه الفترة:[1]

التوطين البنكي:

من ناحية السياسة التجارية يمكن إدراج التوطن البنكي في خانة الإجراءات الإدارية، فهو يسمح من الناحية التقنية بمراقبة المبادلات مع الخارج من قبل البنوك بالاستعانة بمصلحة الجمارك وما تسمح به التشريعات غير انه يمكن أن يتحول إلى عائق في وجه التبادل الحر إذا استعمل بطريقة أخرى. وهذا ما حصل في الجزائر. ففي سنة 2016 أصبحت عملية التوطين تسبق بتوطين الكتروني مسبق، ثم اصدر بنك الجزائر تعليمة اجبر بموجبها المستوردين بتشكيل مؤونة لدى البنك الموطن بمبلغ يعادل على الأقل 120 بالمائة من قيمة السلعة المستوردة، وان تكون هذه العملية 30 يوما على الأقل قبل شحن البضاعة (التعليمة رقم 05- 2017 المؤرخة في 22 أكتوبر 2017 المحددة للشروط الخاصة المتعلقة بتوطين عمليات استيراد السلع الموجهة للبيع على حالها)

توجب القوانين الجزائرية المتعاملين في التجارة الخارجية بتوطين صادراتهم وارداتهم مسبقا قبل أي إجراء أخر، وهذا ما نصت عليه المادة 29 من النظام 07-01 التي نصت على تخضع كل عملية استيراد أو تصدير للسلع أو الخدمات إلى إلزامية التوطين لدى وسيط معتمد باستثناء عمليات العبور والعمليات المشار إليها في المادة 33. وهذا لدى بنك أو أي مؤسسة مالية جزائرية بحسب ما نصت عليه المادة 37 من نفس النظام والتي تنص على ما يلي تعد البنوك والمؤسسات المالية الوسيطة المعتمدة، هي الوحيدة المؤهلة لكي تنفذ الحساب زبائنها التحويلات والترحيلات المرتبطة بالمعاملات الخاصة بالسلع والخدمات التي تم توطينها المصرفي سابقا

[1] د مفتاح حكيم، السياسة التجارية الجزائرية وأزمات تراجع أسعار المحروقات، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة البليدة 2، مجلة الإبداع، المجلد 11، سنة 2021،ص 321

مراجعة اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي:

بعد 15 سنة من دخوله حيز التطبيق بين الطرفين، وبعد تسجيل عجز مستمر ومتزايد مع هذا الشريك الاقتصادي، وتحت ضغط أزمة تراجع أسعار المحروقات طالب الرئيس الجزائري في أوت 2020 بتقييم الاتفاقيات التجارية متعدّدة الأطراف، لاسيما اتفاق الشراكة مع الاتحاد الذي يجب أن يكون محل عناية خاصة تسمح بترقية مصالح الجزائر من أجل علاقات متوازنة ولهذا طالب وزيرة الخارجية الجزائري في ديسمبر من نفس السنة بمراجعة اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي

قبل هذا كانت أبدت دول التكتل الأوروبي انزعاجها الكبير من الإجراءات التي اتخذتها الجزائر في ما يتعلق بكبح الواردات، حيث أخضعت بعض السلع إلى نظام الحصص وتراخيص الاستيراد سنة 2018، والتي أضرت بالعديد من الدول الأوروبية في مقدمتها فرنسا وإيطاليا وإسبانيا، وأكيد أن مثل الطلب سيكون مصدر إزعاج جديد وان أبدت بعض الدول تفهمها له

العودة إلى القيود الكمية " الحصص وتراخيص الاستيراد:"

تحت ضغط الأزمة، بدأت الجزائر بعد سنة 2014 باتخاذ تدابير وسن قوانين للحد من تيار وحجم التبادل الحر مع بقية العالم، ففي سنة 2015 قامت الحكومة بتعديل الأمر 03 04 من اجل تبرير الرجوع إلى القيود الكمية للتخفيف من شدة العجز في كل من الميزان التجاري وميزان المدفوعات. وقد انتهج فيه وبشكل صريح منهج حمائي في مجال التجارة الدولية، وذلك بالنص على إمكانية اتخاذ تدابير وقيود كمية أو نوعية وتدابير مراقبة المنتوجات أثناء التصدير والاستيراد وقد تم التعديل بموجب القانون رقم 15-15 المؤرخ في 15/07/2015. وأهم التعديلات مست المواد 2،3،6

وجاء المرسوم التنفيذي -15-306 المؤرخ في 06/12/2015 لينظم استعمال رخص الاستيراد لتسيير استثناءات حرية التجارة المكفولة بالأمر 03-04 المعدل والمتمم ولتطبيق المادة 6 مكرر 1 منه. وبدأ العمل بنظام تراخيص الاستيراد في 1 جانفي 2016

قامت الجزائر أيضا بالعمل بنظام الحصص الكمية لتسيير ملف السيارات، حيث تم وضع حصة كمية للعربات المتنقلة باستثناء مجموعة SKD/CKD المخصصة لمصانع تركيب السيارات

الحظر المؤقت: منعت الحكومة الجزائرية بداية جانفي 2018 استيراد 851 بحجة إعادة التوازن لميزان المدفوعات حتى وان كان هذا المنع أو الحظر مؤقتا إلا انه ينبئ عن تراجع عن التحرير التام والصريح، وتكريسا للنهج الحمائي المتبع بعد تراجع وتأكل احتياطات الصرف بفعل أزمة تراجع أسعار المحروقات(الرسوم التنفيذي رقم 18-02 المؤرخ في 7جانفي 2018 المتضمن تعيين البضائع موضوع تقييد عند الاستيراد الجريدة الرسمية رقم 1سنة 2018

رفع الرسوم الجمركية وفرض رسوم إضافية أخرى في نفس النهج الحمائي قامت الحكومة برفع الحقوق الجمركية لـ 32 عائلة من المنتوجات النهائية من أهمها أجهزة الإعلام الآلي أجهزة الحاسوب المنقولة والأجهزة اللوحية و الوحدات المركزية للمعالجة وخوادم الكمبيوتر وحدات الذاكرة قارئ بطاقة الذاكرة هياكل الجرارات والشاحنات عربات ،التبريد المحوّلات الكهربائية، الهواتف الخلوية(المادة 115 من قانون المالية 2018 قانون رقم 17-11 مؤرخ في 27 ديسمبر 2017 الجريدة الرسمية رقم 7)

كما قامت الحكومة بتوسيع قائمة السلع الخاضعة للضريبة الداخلية للاستهلاك TIC بنسبة 30% على 10 مجموعات من السلع النهائية. وبداية من 2019 رفع الحظر المؤقت عن الاستيراد وعوض برسم إضافي مؤقت وقائي DAPSS خصت في بداية الأمر 1095 منتج وتراوحت نسبه من 30 إلى 120 (قرار مؤرخ في 26 جانفي 2019 يحدد قائمة البضائع الخاضعة للرسم الإضافي المؤقت الوقائي والنسب المتعلقة بها، الجريدة الرسمية رقم 06 ، المؤرخة في 27 جانفي 2019 ، ليعاد النظر في هذه القائمة بعد ثلاثة أشهر فقط أي في ابريل 2019 ويعفى عن بعض السلع ليصل عدد المنتجات الخاضعة للرسم 982 منتج) قرار وزاري مؤرخ في 8 ابريل سنة 2019، يعدل ويتمم القرار المؤرخ في 26 جانفي 2019، الجريدة الرسمية رقم 26 المؤرخة في 21 ابريل 2019

الفرع الثاني: أثر السياسة التجارية بعد 2014

من خلال الجدول رقم 5 يمكن أن نلاحظ أن الجزائر عرفت تراجع في مداخيل النفط بسبب انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية ابتداءً من عام 2014، حيث تراجعت الإيرادات من 62886 مليون دولار في عام 2014 إلى 34668 مليون دولار في عام 2015. استجابة لهذا الانخفاض، قامت الجزائر بتنفيذ سياسة التقشف حيث تم اتخاذ تدابير قانونية وإجراءات لتقليص فاتورة الاستيراد بهدف تحقيق التوازن في الميزان التجاري وتحفيز الاقتصاد المحلي من خلال التشريعات واتخاذ إجراءات لتقليص فاتورة الاستيراد. ونتيجة لذلك، شهد

حجم الواردات الواردة تراجعاً كبيرًا، مما أدى في المقابل إلى تسجيل عجز دائم في الميزان التجاري خلال السنوات الأخيرة.

ويمكن تفسير التراجع القليل نسبيا في الواردات بالرغم من الرغبة في تخفيض فاتورة الاستيراد من خلال زيادة الضغط الجمركي على واردات المواد غير الضرورية، باستيراد المواد النصف مصنعة لإنعاش الصناعة الوطنية المحلية

المبحث الثاني: السياسة الجمركية في الجزائر

باعتبار أن سياسة الجمارك تكون تابعة للسياسة التجارية سنتطرق في هذا المبحث إلى دور ومهام إدارة الجمارك ثم وسائل تطبيقها ثم تطبيقها من خلال الاتفاقيات المبرمة أو الشراكة

المطلب الأول: دور ومهام إدارة الجمارك

يمكن تقسيم مهام دور الجمارك إلى الأقسام التالية: بناءا على المعلومات المقدمة من طرف المفتش الرئيسي بمفتشية جمارك برج بوعريريج إلى:

الفرع الأول: الدور الاقتصادي والمالي

كانت إدارة الجمارك في الأساس، مؤسسة جبائية، حيث اتجهت هذه الأخيرة أكثر فأكثر إلى الميدان الاقتصادي وذلك بالمشاركة بفعالية في التنمية الاقتصادية للبلاد، لكن داخل الميدان الاقتصادي، وتقوم الجمارك كذلك بإظهار وجه مزدوج، حمائي و تحرري حسب الظروف،لكن الإدارة التي كانت ولمدة طويلة في خدمة الحماية فقط قد توجهت نحو أشكال جديدة للتدخل التي تميل إلى التكوين بالموازاة مع دورها التقليدي المتمثل في المراقبة المباشرة، وتحصيل الضرائب والرسوم الجمركية، بحكم المنهج العالمي لتحرير المبادلات وتكريس سياسة تستجيب لمتطلبات العالم الحديث.

كما أن الهيئات والمنظمات المختصة في تأطير المبادلات الخارجية لم تكن بدورها على استعداد في أن تؤدي دورها كاملا في ظل الظروف الجديدة بسبب افتقارها لرؤية واضحة وحقيقية حول المستجدات التي أفرزها الانتقال من اقتصاد موجه تتحكم فيه الدولة إلى اقتصاد حر يعطي أكثر مبادرة للقطاع الخاص ، وفي محيط اقتصادي جد صعب، وجدت إدارة الجمارك نفسها أمام عدة مشاكل تهدد استقرار الاقتصاد الوطني خاصة منها المتعلقة بالتهرب الضريبي والجمركي و تهريب رؤوس الأموال إلى الخارج، وكذلك عدم وجود فهم موحد للنصوص والتشريعات الجمركية، وغياب الشفافية، وانتشار بعض التقديرات غير موضوعية من طرف المصالح التابعة لها.

وتعمل إدارة الجمارك، على مراقبة احترام القوانين التي تنظم العلاقات المالية مع الخارج ومراقبة حركة رؤوس الأموال عن طريق مراقبة عنصر القيمة الجمركية المصرح بها عند الدخول أو الخروج من الإقليم الجمركي.

الفرع الثاني: الدور الجبائي

تعتبر الجباية من الأدوار الأساسية والتقليدية التي عرفت بها إدارة الجمارك، وذلك منذ نشأتها ولفترات طويلة، ويرجع ذلك كونها تنتمي في أغلب الأحيان إلى الوزارة المكلفة بالمالية.

يرتكز نشاط قطاع الجمركي أساسا على تطبيق قانون التعريفة الجمركية، مع تحصيل الضرائب والرسوم الجمركية، التي تخضع لها البضائع عند الاستيراد والتصدير، بالإضافة إلى تحصيل الضرائب غير الجمركية لفائدة مصالح أخرى، على أساس المساعدات التي تقدمها لهذه المصالح بمناسبة عمليات التجارة الخارجية، مما جعلها تمثل مصدرا هاما للتداخل الجبائية ووسيلة هامة لتمويل ميزانيات الدولة، ففي الجزائر تمثل الإيرادات الجبائية حوالي 25% من المداخل الجباية من ميزانية الدولة.

بالإضافة إلى تحصيل الإجراءات الجبائية لتمويل الخزينة العامة، فإن إدارة الجمارك تقوم بدور آخر يتمثل في تطوير وتحديث كيفية التحصيل، كيفية مراقبة تطبيق التشريع الجمركي في المجال الجبائي.

الفرع الثالث: الدور الحمائي

نجد إدارة الجمارك، موازاة مع دورها الاقتصادي المالي والجبائي تمارس دور خاص يتمثل في تطبيق الحماية في مجالات عديدة وهي:

- تتدخل عند الجمركة، من أجل حماية العلامات ومنشأ المنتوجات، عن طريق مراقبة القواعد المرتبطة بحماية الملكية الصناعية، مع حجز كل السلع المقلدة أو المزيفة.
- حماية الأمن العمومي عن طريق مراقبة الموانئ ومحاربة تهريب الأسلحة.
- حماية التراث الفني، الثقافي والمحافظة على الآثار الوطنية، عن طريق مراقبة خاصة لحركة صادرات الآثار الفنية.حماية بعض الأنشطة الاقتصادية من المنافسة الأجنبية بصفة مؤقتة بموجب المادة 19 من اتفاقية المنظمة العالمية للتجارة
- حماية البيئة في إطار التشريعات الدولية وذلك عن طريق مراقبة اتفاقية واشنطن حول تجارة الحيوانات والنباتات المهددة بالانقراض، مع مراقبة استيراد النفايات (déchés) الكيميائية الخطيرة.

- مهام إدارة الجمارك:

- تحصيل الرسوم والضرائب والتحصيلات الأخرى التي يدفعها المستوردون والمصدرون للجمارك طبقا لقانون التعريفة الجمركية والقوانين الأخرى ذات الصلة.
- حماية إيرادات الدولة، وذلك عن طريق منع التهرب من الرسوم والتأكد من دفع الرسوم والضرائب الواجبة.
- الرقابة على المستودعات بالموانئ البحرية والجوية ومتابعة المواد الخام المعفاة من الرسوم الجمركية.
- الإشراف على حركة المخزون من البضائع في مخازن المستودعات العامة والخاصة المصرح لها بتخزين البضائع المستوردة.
- الالتزام بتطبيق القرارات والقواعد والمعايير التي تصدرها الوزارات والمصالح الحكومية الاخرى في الدولة
- مكافحة التهريب سواء إلى داخل أو خارج البلاد عبر المنافذ الجمركية سواء البحرية، الجوية او البرية.
- إحكام الرقابة على البضائع الواردة أو الصادرة أو الممنوعة.

المطلب الثاني: وسائل تطبيق السياسة الجمركية

لتحقيق أهدافها المخططة، تعتمد إدارة الجمارك على مجموعة متنوعة من الوسائل المختلفة. تنقسم هذه الوسائل إلى ثلاثة أقسام رئيسية: الوسائل القانونية، الوسائل البشرية، والوسائل المادية.

الفرع الأول: الوسائل القانونية

تعتبر الوسائل القانونية من أهم الوسائل الجمركية لأنها تحدد مهام الجمارك والمتمثلة فيما يلي:

- قانون المالية:

قانون المالية هو وثيقة تحتوي على تفاصيل النفقات الشاملة للدولة، بما في ذلك الضرائب والرسوم المباشرة وغير المباشرة، بالإضافة إلى الإيرادات المختلفة التي تجمعها الدولة خلال العام، وذلك وفقًا للقوانين والأنظمة التنظيمية المعتمدة. يُصدر هذا القانون مرة واحدة في بداية كل عام، ومن مسؤولية إدارة الجمارك أن تلتزم بجميع التغييرات التي يجلبها قانون المالية.

- قانون الجمارك

يعتبر أول وسيلة تتبعها إدارة الجمارك، وباعتباره مرشد جمركي يحمي موظفي مصلحة الجمارك عن أداء وظيفتهم وكذلك يعتبر بمثابة مرجع يتضمن التنظيمات والتشريعات المتعلقة بالنشاط الجمركي، ويتم تطبيق هذا القانون عبر كامل التراب الوطني، وهذا حسب التعديل الجديد لقانون الجمارك

- قانون الدولي:

هي عبارة عن مجموعة من القوانين الدولية معروف لدى إدارة الجمارك وهو خاص بقوانين مجلس التعاون الجمركي CDD والمنظمة التعريفة الجمركية، وكذلك السوق الأوروبية المشتركة CEE وكل المنظمات الدولية التي لها علاقات مع الجزائر.

الفرع الثاني: الوسائل البشرية

وتتمثل في العنصر البشري بين إطارات أعوان الجمارك، وهم أعوان الدولة وتنظيمهم في الإدارات يختلف باختلاف المهام الموكلة إليهم ابتداء من المدير العام إلى غاية عون المراقبة، كما لجأت إدارة الجمارك إلى إنشاء مراكز لتكوين الإطارات والأعوان وذلك قبل البدء في ممارسة أعمالهم، والموارد البشرية عنصر رئيسي في نجاح عصرنة الإدارة الجمركية فهي مقتنعة بأهمية الرأسمال البشري وضعت الإدارة إستراتيجية في مجال الموارد البشرية والتكوين من خلال برنامجها للعصرنة الذي مكن توظيف 1000 عون سنويا حيث بلغ تعداد الموظفين نهاية سنة 2012، 20422 موظفا والتطلع إلى بلوغ 25000 موظفا.

- القطب الإداري: تابع للموظفين العموميين لمباشرة اقتصادهم في الإعلام الآلي والإحصائيات، تكوين منازعات المحاسبة.
- القطب التقني: وتتمثل في فئة أعوان الجمارك.

يجب على أعوان الجمارك بمختلف رتبهم، أداء اليمين أمام المحكمة التي توجد بدائرة المقر الذي عينوا فيه، ويسجل لدى المحكمة وتعفى وثيقة أداء اليمين من حقوق الطابع والتسجيل وتدون مجانا في بطاقات التعويض.

تتكون فئة أعوان الجمارك من:

ضابط الفرق: مستوى أقل من البكالوريا.

ضابط المراقبة: مستوى ضابط الفرق+5 سنوات أو بكالوريا+ سنتين تعليم جامعي على الأقل.

المفتش الرئيسي: مستواه ضابط المراقبة+5 سنوات أو متخرج من المدرسة الوطنية للإدارة.

مفتش العملاء: مفتش رئيسي+ 5 سنوات أو متخرج من معهد الجمارك الجبائي القليعة.IEDF

المراقب العام: مفتش عميد+ 5 سنوات.

بلغت نسبة التأطير 12% والتمثيل النسوي في مختلف مهن الجمارك مقارنة بالتعداد الإجمالي لمستخدمي الإدارة الجمركية 21%، وتابع 13916 عون جمركي، دورات تكوينية لتحسين المستوى حيث بلغ 53.70% من مجموع المستخدمين حتى نهاية 2012.

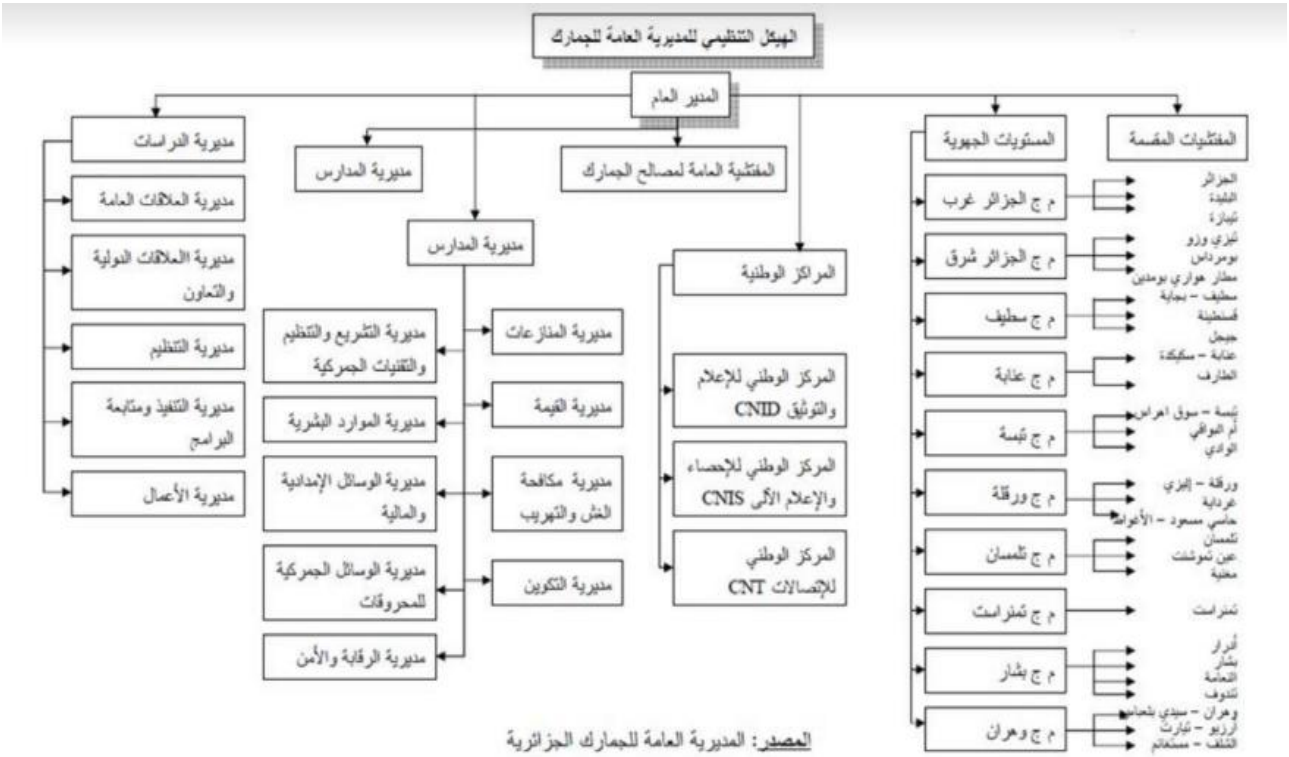

شكل رقم3: يبين الهيكل التنظيمي لمديرية الجمارك

تعتمد الوسائل البشرية على الموارد المالية التالية: ميزانية التسيير وميزانية التجهيز.

- ميزانية التسيير: تهدف إلى تغطية النفقات البشرية لسنة واحدة وتحتوي على:

-أجور ورواتب الجمركيين

-نفقات التكوين

-تكاليف الصيانة

- ميزانية التجهيز: يمكن أن تكون مدتها ما بين 3 إلى 5 سنوات، لأنها تطلب من الدولة بهدف إنشاء مشروع بناء مدرسة، مكتب جمركي، شراء معدات وتجهيزات آلية.

الفرع الثالث: الوسائل المادية

وهي كل الوسائل التي تستعملها مصالح الجمارك من مكاتب وتجهيزات خاصة في عصرنا هذا ومع ظهور الإعلام الآلي وتطوره والانفتاح على العالم، كما قامت إدارة الجمارك بتدعيم نظام المعلومات في جميع مراكزها. فتم استحداث في ماي 2009 نظام تسيير إلى مدمج (SIGAD) ومن أجل القضاء على ضعف الاتصالات وقدرتها ومرونتها تم استحداث شبكة اتصالات خاصة بإدارة الجمارك تغطي كل التراب الوطني ومن جهة أخرى تم إنشاء موقع انترنت سمي (Intra-douane) يسير قاعدة البيانات الهامة ويمثل وسيلة مميزة في تبادل المعلومات.

المطلب الثالث: تطبيق السياسة الجمركية

يكون تطبيق السياسة الجمركية في إطار السياسة الخارجية وفقا للاتفاقيات والشراكات المبرمة مع الدول الأخرى فبموجب المادة 50 مكرر 04 من قانون الجمارك السالف الذكر يجب على إدارة الجمارك أن تتعاون مع إدارة الجمارك الأجنبية وإبرام اتفاقيات للتعاون الإداري المتبادل في مجال تبادل المعلومات و الوثائق، قصد الوقاية من مخالفات القوانين والتنظيمات الجمركية والبحث عنها وقمعها، شريطة التوافق مع المعاهدات والاتفاقيات والترتيبات التي صادقت عليها الجزائر في إطار التعاون المتبادل.

حيث قامت الجمارك الجزائرية في هذا الصدد بمجهودات من أجل تكييف مهامها مع العالم الخارجي وتطوير منظومتها الجمركية من خلال إصلاح المنظومة الجمركية تبعا للمنظمة العالمية للجمارك OMDالتي تعمل على إنجاز تشريعات جمركية تتجاوب والتحول العالمي، وتنظيم برامج تكوينية وملتقيات لحساب موظفي القطاع الجمركي بهدف رفع مستواهم العلمي والثقافي وتقديم مساعدات تقنية لدول الأعضاء ويضمن توزيع المعلومات الجمركية، وإعداد اتفاقيات دولية تنظم مسألة تصنيف البضائع والقيمة لدى الجمارك

ومن بين الاتفاقيات الجمركية المتعددة الأطراف مايلي:

- اتفاقية كيوتو اليابانية والتي تم التوقيع عليها سنة1974 من قبل المنظمة العالمية للجمارك لتسهيل الإجراءات والأنظمة الجمركية، حيث اقتنعت الجمارك الجزائرية بضرورة تكييف نظاميا ومبادئ الاتفاقية، ومن أهم الإصلاحات التي قامت بها الجزائر وفق مبادئ الاتفاقية تقديم تسهيلات واعتماد

الأنظمة الجمركية الاقتصادية، واعتماد نظام الإعلام الآلي كأولوية ويظهر ذلك من خلال إنشاء المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصائيات

- اتفاقية الأمم المتحدة ضد الجريمة المنظمة غير الوطنية والتي انضمت إليها الجزائر بموجب المرسوم الرئاسي رقم 02/55 المتضمن التصديق بتحفظ على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة غير الوطنية، المعتمدة من طرف الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة يوم 15 نوفمبر سنة 2000 ، والتي تهدف بموجب المادة الأولى منها إلى تعزيز التعاون لمحاربة الجريمة المنظمة الدولية بأكثر فعالية.
- منطقة التبادل العربي الحر: تم تبني هذا المشروع في 1997, و كل دولة عربية ترغب في الدخول إلى هذه المنطقة , وجب عليها المصادقة على اتفاقية تيسير و تنمية المبادلات التجارية بين البلدان العربية, و الالتزام رسميا بتطبيق برنامجها التنفيذي الذي يهدف إلى وضع منطقة للتبادل الحر في مدة 10 سنوات ابتدءا من جانفي 1998 مع التخفيض للحقوق الجمركية ب % 10 كل سنة، وعليه ترتب على الجمارك الجزائرية تطبيق مبدأ الشفافية، مبدأ تبادل المعلومات الجمركية، مبدأ توحيد التعريفات

المبحث الثالث: دور الجمارك في التجارة الخارجية

قامت إدارة الجمارك بتنفيذ سلسلة من الإجراءات بهدف تبسيط إجراءات الجمارك للتجارة الخارجية، وذلك بهدف تسهيل وتسريع عمليات الجمارك لتلبية احتياجات المؤسسات الاقتصادية والتجارة. تلك الإجراءات تهدف إلى تحقيق المتطلبات الاقتصادية التي تواجهها المؤسسات الاقتصادية والتجارة.

سنتناول ذلك فيما يلي:المطلب الأول التسهيلات الجمركية، والمطلب الثاني الرقابة الجمركية، اما في المطلب فسنتطرق إلى التعاون الدولي

المطلب الأول: التسهيلات الجمركية

تسعى إدارة الجمارك لتوفير التسهيلات الجمركية التي تعزز المرونة في التجارة الخارجية وتعزز الاستثمارات وتشجعها. يمكن تقسيم هذه التسهيلات إلى ثلاثة أقسام: التسهيلات الجمركية المتعلقة بجوانب تنشيط الإجراءات الجمركية، بالإضافة إلى التسهيلات المقدمة من خلال الأنظمة الجمركية الاقتصادية، وأخيرًا التسهيلات الممنوحة للمتعامل الاقتصادي المعتمد.

الفرع الأول: تنشيط إجراءات الجمركة

تمثل عملية الجمركة مجموعة الإجراءات التي تنجز لجمركة بضاعة ما، تتمثل في

- إحضار البضائع المستوردة أو المصدرة أمام الجمارك
- الوضع لدى الجمارك و الذي يمثل إيداع البضاعة في محلات تحت المراقبة الجمركية
- يحرر تصريح مفصل لهذه البضاعة ، و الذي يمثل العقد القانوني الذي بموجبه يبين المصرح النظام الجمركي الواجب تحديده للبضائع ، ويقدم العناصر المطلوبة لتطبيق الحقوق و الرسوم ، و إيداعه لدى مكتب الجمارك المؤهل.

اعتمدت إدارة الجمارك مجموعة من التسهيلات و الإجراءات المبسطة، و يمكن أن نبسطها فيمايلي:

- فيما يخص التصريح المفصل:

لتكييف الإجراءات و تشخيصها وفق حالة كل مؤسسة. و لتجسيد هذا المبدأ، جاء قانون الجمارك في مادته 86 بفكرة تبسيط إجراءات إيداع التصريح المفصل والتي تتمثل في التصريح غير الكامل أو التصريح المؤقت (provisoire déclaration) التي من خلالها تم اعتماد نظامين إجرائيين للجمركة المتمثلان في: إجراء الجمركة في المكتب، و إجراء الجمركة في الموطن.

✓ الإجراءات المبسطة للجمركة في المكتب:

تهدف هذه الإجراءات إلى منح المتعاملين الاقتصاديين كيفيات جديدة للجمركة ، تتضمن تبسيط شكليات الجمركة و ذلك من اجل عدم تعطيل عمليات نقل و إحضار البضائع أمام الجمارك و تسريع عمليات رفعها عن طريق التوفير المسبق للمعلومات المتعلقة بالبضاعة، و ذلك بإيداع تصريح قبل (D48) و تتم تكملته فيما بعد عن طريق إيداع تصريح تكميلي و لقد نصت على العمل به المادة 86 من قانون الجمارك

كما تجدر الإشارة إلى أن توفير المعلومات الضرورية في التصريح المسبق لدى مكتب الجمارك قبل وصول البضاعة يهدف إلى تمكين مصلحة الجمارك من تحضير المراقبة قبل وصول البضائع.

و جعل قانون الجمارك هذا التصريح المسبق بدون اثر قانوني بحيث يمكن تعديله إلى غاية إثبات وصول البضاعة.

كيفية تطبيق هذه الإجراءات، يتم إيداع تصريح قبلي بمجرد وصول البضائع لدى الجمارك ويمكن أن يأخذ هذا التصريح شكل تصريح غير كامل : سند عبور، فاتورة تجارية أو أي وثيقة أخرى مقبولة من طرف إدارة الجمارك .و تخضع هذه التصريحات القبلية فيما بعد لعملية تسوية عن طريق إيداع تصريح تكميلي شامل (تصريح التسوية)

✓ إجراءات الجمركة في الموطن:

يهدف اعتماد إجراءات الجمركة في الموطن الى تحقيق نفس الأهداف المسطرة لاعتماد إجراءات الجمركة في المكتب، هذا يعني تقليص مدة مكوث البضاعة و وسائل النقل ، من اجل تسهيل و تسريع عمليات الجمركة لمواجهة المتطلبات و الرهانات الاقتصادية، و لكن لتحقيق هذه الأهداف فقد تم إقرار العمل بجملة من الميكانيزمات ، و نعني إجراءات الجمركة في الموطن ، إذ تتم عمليات الجمركة في منشئات و محلات المعني أو المستفيد من الإجراء دون مرور البضاعة على مكتب الجمارك الذي ترتبط به المؤسسة

- في مجال فحص البضاعة:

من بين التسهيلات المنصوص عليها في قانون الجمارك، تلك التي تتعلق بعملية فحص البضاعة و التي من أهمها: الفحص الجزئي للبضاعة، إمكانية الفحص في محلات المتعامل الاقتصادي و الفحص على الوثائق

✓ الفحص الجزئي للبضائع:

بعد تسجيل التصريح المفصل يمكن لأعوان الجمارك إجراء عملية فحص للبضاعة، أما أن تكون جزئيا أو كليا، و هذا حسب طبيعة البضائع و كذا السير الحسن للمصرح و للمؤسسة المستوردة أو المصدرة .هذا الإجراء (الفحص الجزئي للبضائع) غالبا ما يستعمل لتسهيل عملية الفحص من اجل إنقاص أجال مكوث البضائع لدى الجمارك و هذا ما يسمح بأثر المرونة و السلامة عند مرور البضائع على الجمارك و يعود ذلك بالفائدة على المتعاملين الاقتصاديين

وتجدر الإشارة إلى انه يحق للمصرح رفض نتائج الفحص الجزئي و طلب فحص كلي للبضائع (الفقرة 02 من المادة 92 ق ج ج)

✓ إمكانية فحص البضائع في المحل:

تنص على هذا الإجراء التسهيلي المادة 94 ق ج ،حيث تنص على انه يجوز لإدارة الجمارك بناءا على طلب المصرح و لأسباب تراها مقبولة أن ترخص بتفتيش البضائع المصرح بها في محلات المعني بالأمر و في كل الحالات يتم نقل البضائع إلى أماكن الفحص و تداولها على نفقة المصرح و تحت مسؤوليته

✓ الفحص على الوثائق:

هذا الامتياز ناتج عن الطابع الاختياري لعملية فحص البضائع إذ يمكن أن تقبل التصريحات من طرف مفتش الفحص بالموافقة على سبيل البضائع و الوثائق المقدمة حيث يمكن الاكتفاء بمراقبة الوثائق بما فيها التصريح المفصل دون اللجوء إلى الفحص المادي للبضاعة

- التسهيلات المعتمدة بواسطة المسار الأخضر:

الإجراء الذي يسمح للمتعامل الاقتصادي بالرفع المباشر للبضائع بعد إيداع التصريح المفصل لدى الجمارك ، حيث أن مرحلة الرقابة السابقة على التصريح ، و الفحص المادي للبضائع تعوض بالرقابة البعدية المرتكزة أساسا على المحاسبة الفعلية للمؤسسة المستفيدة من المسار الأخضر

في إطار التشريع الداخلي، فقد نصت عليه المادة 92 من قانون الجمارك التي تنص على السلطة التقديرية لأعوان الجمارك فيما يخص الفحص المادي للبضائع، و كذا المقرر رقم 09 المؤرخ في 1999-02-03 للمدير العام الجمارك الذي تحدد كيفية و شروط جمركة البضاعة و هذا تطبيقا للمادة 82 من قانون الجمارك الجزائري .

و تطبيقا للقانون الجمارك صدرت التعليمة رقم 11 المتضمنة عقلنة الرقابة الجمركية و وضع حيز التنفيذ المسار الأخضر ، ومنح هذا الامتياز التسهيلي على أساس معايير انتقائية معدة من طرف إدارة الجمارك و المستقاة من المنهج الجيِّد في تسيير الأخطار، و هو بذلك مخصص للمتعاملين الاقتصاديين الذين يوفرون ضمانا كافيا يكون محل ثقة

الفرع الثاني: دور الأنظمة الجمركية الاقتصادية

لبيان دور الأنظمة الجمركية ندرج الشكل التالي الذي يبين درجة استخدام كل نظام من الأنظمة الجمركية الاقتصادية (تم تحديد فترة دراسة الأنظمة الجمركية من 2010 إلى 2017 بسبب صدور تعليمة لمديرية الجمارك يمنع بموجبها منح الإحصائيات الخاصة بالأنظمة الجمركية)

		2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
العبور الداخلي 1500	عدد التصريحات	1496	1702	2460	3132	3638	4816	3714	4343
	%النسبة	**5.74**	**5.99**	**7.41**	**7.43**	**8.25**	**10.17**	**8.73**	**10.75**
	قيمة التصريحات	12.5	15.9	43.9	34.9	71.5	140.2	133.3	142
نظام المستودعات 33	عدد التصريحات	15310	16140	18389	24962	24696	25682	23180	23542
	النسبة%	**58.72**	**56.78**	**55.42**	**59.25**	**56.02**	**54.24**	**54.48**	**59.66**
	قيمة التصريحات	197.6	210.7	263.4	380.6	400.7	413.5	360	417.5
القبول المؤقت 48	عدد التصريحات	6457	7981	10013	11657	13533	14566	13316	9057
	النسبة%	**24.76**	**26.08**	**20.18**	**27.67**	**30.7**	**30.76**	**31.3**	**22.95**
	قيمة التصريحات	48.1	64.3	84.3	93.5	114.8	144.5	115.4	77.2
التصدير المؤقت 36	عدد التصريحات	2811	2602	2318	2381	2220	2287	2337	2619
	النسبة%	**10.78**	**9.15**	**6.99**	**5.65**	**5.03**	**4.83**	**5.49**	**6.64**
	قيمة التصريحات	16	16.3	14.6	16.2	18.9	31.4	19.4	18.7
عدد التصريحات لجميع الأنظمة		26074	28425	33180	42132	44087	47351	42547	39461

المصدر: www.cnis.douane.gov.dz

جدول رقم 6: يبين إحصائيات حول الأنظمة الجمركية

تحليل جدول:

من خلال تفحصنا للجدول تم استخلاص الملاحظات التالية

- تعتبر أنظمة المستودعات أكثر الأنظمة الاقتصادية الجمركية استخدامًا من قبل المتعاملين، حيث يبلغ متوسط استخدامها خلال الفترة من 2010 إلى 2017 حوالي 52.82%. تأتي بعدها أنظمة القبول المؤقت التي يتم استخدامها بنسبة متوسطة تبلغ حوالي 28.3% خلال نفس الفترة. يتم اختيار نظام العبور بنسبة متوسطة تقدر بحوالي 8.06% من قبل المتعاملين. أما آخر الأنظمة المختارة من قبل المتعاملين هو نظام التصدير المؤقت.
- تشهد كل من أنظمة العبور الداخلي وأنظمة نظام المستودعات زيادة في عدد التصريحات من سنة إلى أخرى، باستثناء انخفاض سجل في سنة 2016 في كلا النظامين. في عام 2015، سجل نظام المستودعات زيادة في عدد التصريحات، بينما سجل نظام القبول ارتفاعًا أيضًا، لكنه شهد انخفاضًا في السنتين 2016 و 2017، حيث بلغ عدد التصريحات فيهما 13316 و 9057 على التوالي. وفيما يتعلق بنظام التصدير المؤقت، فقد شهد انخفاضًا ما عدا في عام 2015 حيث بلغ عدد التصريحات لهذا النظام 2220 تصريح.

حيث نفسر أن انخفاض عدد التصريحات في كل الأنظمة سببه تراجع إقبال المتعاملين الاقتصاديين عن

استخدام ذلك النظام وإقباله على نظام أخر

وظائف الأنظمة الجمركية الاقتصادية:

تستجيب الأنظمة الاقتصادية الجمركية كتسهيل في التجارة الخارجية لأربع متطلبات خاصة بالمتعامل الاقتصادي، هذه الأخيرة تشكل الوظائف الأربعة لها:

✓ من حيث وظيفة التخزين:

المستودع الجمركي: هو النظام الجمركي، الذي يمكن من تخزين البضائع تحت المراقبة الجمركية في المحلات المعتمدة من إدارة الجمارك ، وذلك مع توقيف الحقوق والرسوم وتدابير الحظر ذات الطابع الاقتصادي ، حيث أن الامتيازات الممنوحة من تطبيق نظام مستودع التخزين:

- تعليق الحقوق والرسوم
- التموين بتكاليف أقل
- إن العمليات الضرورية لتحسين وحفظ و تغليف السلعة مرخص بها داخل المستودع

✓ من حيث وظيفة الاستعمال:

القبول المؤقت : هو النظام الذي يسمح بقبول البضائع المستوردة في الإقليم الجمركي لغرض معين والمعدة لإعادة استيرادها خلال مدة معينة ، وهذا مع وقف الحقوق والرسوم ، وهذا على حالتها الطبيعية دون تغييرات باستثناء النقص العادي نتيجة الاستعمال، أو بعد تحويلها ، تصنيعها ، معالجة إضافية أو تصليح في حالة القبول المؤقت من أجل تحسين الصنع

وتتمثل ميزاته في:

- وقف الحقوق والرسوم مما يسمح للصناعيين الذين يقومون بالتصدير بالتموين في شروط ملائمة فيما يخص المواد الأصلية التي يعاد تصديرها في شكل منتجات
- يسمح بانجاز مشاريع استثمارية

إن نظام القبول المؤقت يسمح بإدخال سلع أجنبية إلى الإقليم الجمركي وهذا مؤقتا وذلك في وقت محدد يتم في 6 أشهر قابلة للتمديد

✓ من حيث وظيفة النقل:

العبور الوطني: هو النظام الجمركي الذي يسمح للمتعاملين بتوجيه سلعهم من مكتب جمركي (مكتب ذهاب) إلى مكتب أخر (مكتب اتجاه) في نفس البلد بتعليق الحقوق والرسوم والتدابير الأخرى الخاصة بمراقبة التجارة الخارجية

فهذا النظام يوفر للمتعامل الاقتصادي إمكانية نقل البضائع إلى الوجهة المحددة من طرفه في إطار مبسط ويضمن أمن البضائع وتقليص التكاليف وامتدت التسهيلات في هذا المجال إلى وضع نظام عبور عالمي

الفرع الثالث: صفة متعامل اقتصادي معتمد

يعرف المعامل الاقتصادي المعتمد على أنه طرف مشارك في تحرك السلع على النطاق الدولي بأي صفة كانت على أن يكون معتمد لدى إدارة جمركية وطنية أو نيابة عنها، قد يكون مصنعين المستوردين المصدرين المخلصين الناقلين شركات التركيب الوسطاء الموانئ المطارات الموزعين وكلاء الشحن

تشير المادة الثالثة (3) من المرسوم التنفيذي رقم 312 إلى جملة من التسهيلات الممنوحة للمتعاملين الاقتصاديين المعتمدين، وقد تم تنويع وتعزيز هذه التسهيلات كما يلي:

- الاستفادة من الرواق الأخضر
- الجمركة عن بعد؛
- التصريح المبسط للعبور لتخفيض مدة مكوث البضائع في الحدود يمكن تحرير تصريح مبسط للعبور البري
- تأجيل معالجة النزاعات عند التصدير
- الأولوية عند المعالجة الجمركية

تبسيط ملف الجمركة من خلال:

- الإعفاء من تقديم الوثائق التالية نسخ من المستخرج من السجل التجاري وبطاقة التعريف الجبائي
- الإعفاء من إيداع الوكالة لكل عملية جمركة فيلزم المتعامل الاقتصادي المعتمد بتقديم الوكالة خلال العملية الأولى فقط
- الإعفاء من الرخص القبلية للعمليات التي تندرج في إطار الأنظمة الجمركية الاقتصادية، إلا في الحالات المنصوص عليها صراحة في قانون الجمارك،
- الإعفاء من الحصول على رخصة الجمركة من أجل جمركة المتعامل لبضائعه
- الإعفاء من المراقبة عن طريق الجهاز الكاشف في حالة المراقبة، وعندما يتوجب الفحص المادي للبضائع، تتم تحت نظام الأولوية وبسرعة وفي مكان يختاره المتعامل
- تبسيط الرقابة المشتركة عند الحدود فيما يخص رقابة المطابقة تخضع البضائع المستوردة للرقابة المستندية فقط وهذا لوجود اتفاق حول ذلك مع مصالح التجارة (تعليمة وزارية مشتركة تحدد الإجراءات التي تسمح بضمان المراقبة المشركة عبر الحدود للمنتجات المستوردة المؤرخة في 28 جويلية 2020)
- الإعفاء من عمليات الوزن بما في ذلك الحمولات المتجانسة والمرفوعة مباشرة من على متن السفن دون المساس بالإجراءات الخاصة المطبقة على هذه الأخيرة
- التكفل بانشغالات المتعامل الاقتصادي المعتمد بالإعلام والمرافقة

شكل رقم 5: منحنى بياني يمثل عدد التصريحات الجمركية بالسنوات

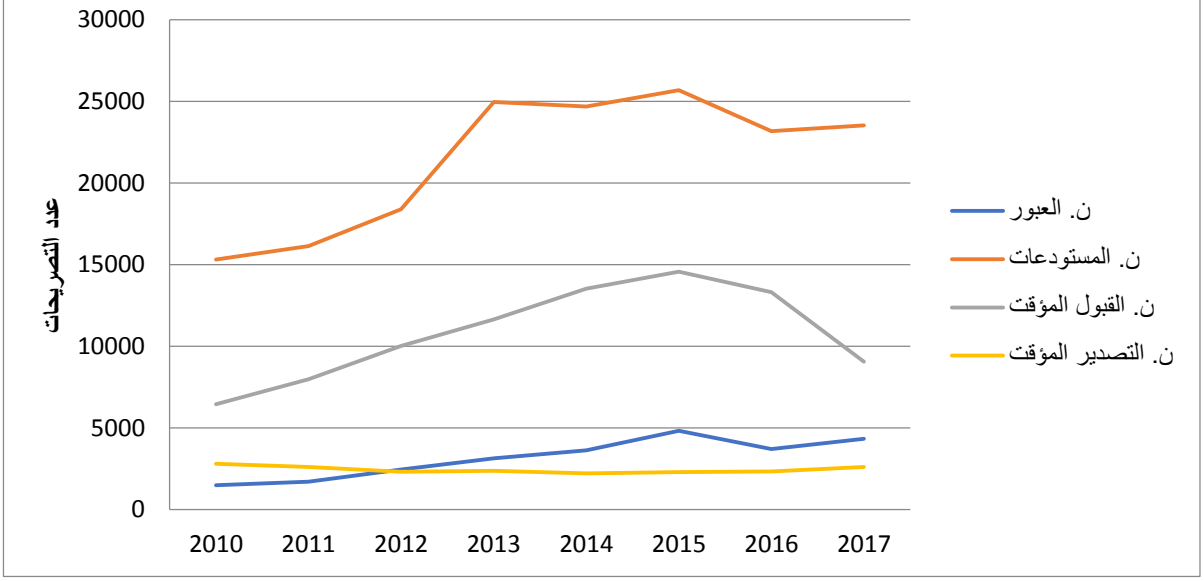

شكل رقم 6: منحنى بياننى مثل تطور الصادرات والواردات الجزائرية

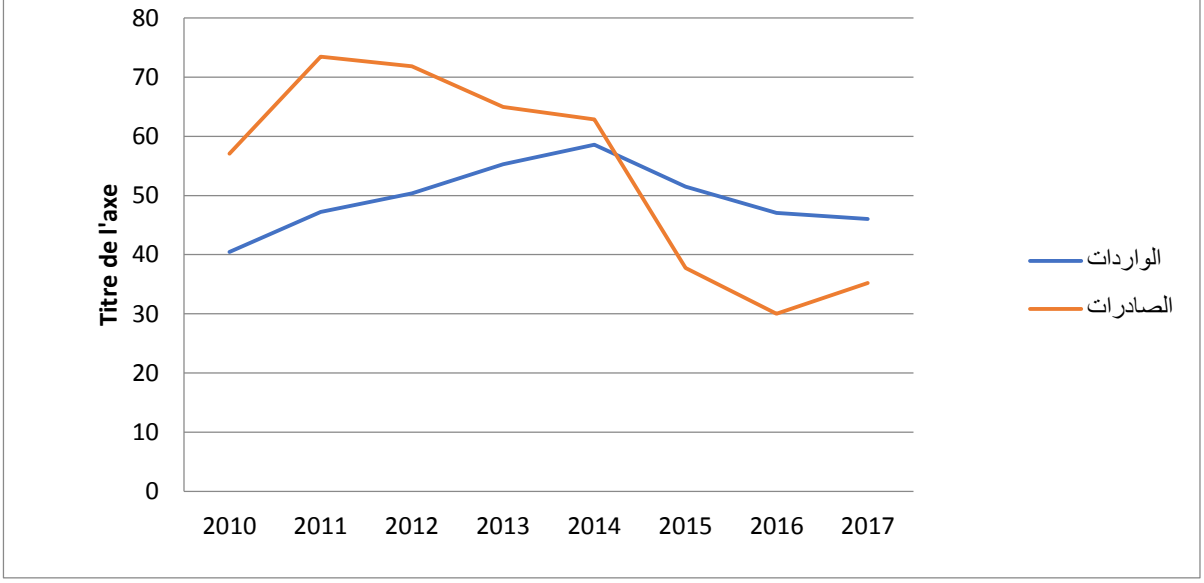

المصدر: رسمين بانيين معدين انطلاقا من معطيات الجدول رقم 5 و معطيات التجارة الخارجية لبنك الجزائر 2017

نلاحظ أنه في الفترة الممتدة من 2010-2014 شهدت الواردات ارتفاع ملحوظ أما الصادرات فكانت في تذبذب والذي يفسر بالوضع الاقتصادي (ارتفاع أسعار البترول) وحين إسقاط هذه الفترة على منحنى الأنظمة الجمركية نجد أن أنظمة المستودعات والقبول المؤقت تشهد ارتفاع في عدد التصريحات والذي نفسره أن هذين النظامين هما المسؤولان بدرجة كبيرة عن حركة التجارة الخارجية، فالارتفاع في نظام المستودعات راجع لنشاط القطاع

الصناعي والطاقوي ونظام القبول المؤقت راجع لاستيراد منتوجات معينة لتحسين صنعها أيضا بنظام العبور الداخلي الذي يهدف إلى تحسين قطاع الخدمات من خلال وظيفة النقل الداخلي ، هذا ما يفسر التغير في الواردات. أما بالنسبة لانخفاض الصادرات يمكن أن يفسر بالانخفاض في عدد تصريحات نظام التصدير المؤقت

أما في الفترة الممتدة من 2014 إلى 2017 فنلاحظ انخفاض في كل من الصادرات والواردات ولكن بدرجة في الواردات وهذا راجع لأزمة المحروقات 2014 دام هذا الانخفاض إلى سنة 2016 ثم بدأ كلا المنحنيين في الارتفاع مجددا إلى غاية 2017، يمكن أن نفسر انخفاض الصادرات والواردات بانخفاض عدد التصاريح الجمركية إلى غاية 2016 وذلك بسبب تقييد التجارة الخارجية ومنع استيراد بعض المنتجات والاعتماد على الإنتاج المحلي لمواجهة الأزمة، هذا ما لوحظ انطلاقا من سنة 2016 فالارتفاع في نظام المستودعات والذي يرافقه ارتفاع نظام العبور المحلي يدل على وجود نشاط التصدير والذي ظهر كارتفاع في منحنى الصادرات

المطلب الثاني: الرقابة الجمركية

منح المشرع الجزائري لأعوان الجمارك في إطار ممارسة مهامهم جملة من الامتيازات تمكنهم من تطبيق الرقابة الجمركية على البضائع ، الأشخاص ووسائل النقل وهذا مبدأ عام تضمنته المادة 41 من قانون الجمارك

وتنقسم الرقابة بدورها إلى قسمين رقابة مسبقة ورقابة لاحقة تكون في إطار منح تسهيلات للتجارة الخارجية وكذا الإجراءات المتعلقة بجمركة البضائع .وفي هذه الحالة الرقابة تكون في محلات ومواطن المتعاملين الاقتصاديين حيث يتم مراقبة التصريحات والملفات وكذا كل المعطيات التي تهم إدارة الجمارك.

وتعرف الرقابة ب:

- حسب الفصل السادس من اتفاقية كيوتو المعدلة لتبسيط وتنسيق الإجراءات الجمركية تعرف الرقابة الجمركية بأنها: "تلك العملية التي تخضع لها كل البضائع،بما فيها وسائل النقل التي تنتقل وتغادر المنطقة الجمركية بغض النظر إن كانت خاضعة للرسوم والضرائب ،وينبغي أن تقتصر الرقابة الجمركية على ما يلزم لضمان التقييد بقانون الجمارك.

- وقد عرفها المشرع الجزائري على أن الرقابة الجمركية: هي عبارة عن وسيله هامة في يد مصالح الجمارك تضمن من خلالها احترام التدابير والأحكام المنصوص عليها قانونا والتي تكلف إدارة الجمارك بالسهر على تطبيقها

- أنواع الرقابة الجمركية

أولا:الرقابة السابقة

طبقا للمرسوم التنفيذي رقم 18_188 تعرف الرقابة السابقة على أنها: الفعل الذي تقوم من خلالها مصالح الجمارك طبقا للمرسوم التنفيذي رقم 18_188 بالفحص الوثائقي للتصريحات قصد التأكد من احترام التشريع والتنظيم اللذين تكلف إدارة الجمارك بتطبيقها.

- فحص الوثائق:

تجرى الرقابة السابقة للتصريحات الجمركية قصد التأكد من صحة عملية الجمركة والوثائق المرفقة المطلوبة على الخصوص في مجال عناصر احتساب الرسوم الإعفاءات الجبائية المقررة بمقتضى التشريع المعمول به الممنوعة عند الاستيراد والتصدير وتدابير الحظر عند الاستيراد والتصدير والإجراءات المتعلقة بمراقبه الصرف والإجراءات الإدارية الخاصة

- تهدف هذه الرقابة إلى ضمان التطابق بين البيانات الموجودة والمذكورة في التصريح المفصل وما هو موجود من معلومات على الوثائق التي تم إرفاقها بالتصريح،حيث يمكن لإدارة الجمارك أن تكتفي بهذه الرقابة الشكلية على الوثائق وتقرر صحة البيانات المذكورة في التصريح المفصل دون أن تلجا للفحص المادي للبضائع
- عند تسجيل التصريح المفصل يقوم المفتش بالفحص الدقيق للوثائق ومدى مطابقة المعلومات الواردة فيها مع تلك التي تظهر في التصريح المفصل،والفحص يشمل الفاتورة بمقارنه المبلغ الوارد فيها،تاريخ تحرير الفاتورة، عنوان المورد واسمه...الخ،كما يقوم من التأكد من الوضعية التعريفية وشهادة المنشأ

- الفحص المادي للبضائع:

يقوم أعوان الجمارك طبقا لأحكام المادة 92 من قانون الجمارك، بالفحص المادي والفعلي للبضائع المصرح ا أو جزء منها،إذا تبين أن ذلك مفيد لهم وهذا للتأكد من مطابقة المعلومات الواردة في التصريح مع البضائع من حيث الكمية،النوع،الوضع التعريفي...الخ،كما يمكن لأعوان الجمارك عملا بأحكام المادة 96 من قانون الجمارك

اخذ عينات من البضائع لفحصها أو إجراء تحاليل مخبريه لها وهذا من اجل التأكد من النوع التعريفي والبحث عن المواد المحذرة الخطيرة، والتأكد من مطابقة البضائع للمعلومات الواردة في التصريح

ثانيا: الرقابة اللاحقة

وتكون على شكلين:

الشكل 1: يتمثل في إعادة فحص شكل ومحتوى التصريحات المفصلة الخاصة بالبضائع التي يتحصل أصحابها على "سندات رفع البضاعة"،مراقبة الشكل تكون بالتأكد من وجود كل الوثائق الملحقة الضرورية،أما مراقبة المحتوى تكون بمراقبة بيانات التصريح المفصل مع البيانات الواردة في الوثائق الملحقة،خاصة المتعلقة منها بالقيمة،المنشأ والنوع التعريفي.

الشكل 2: الرقابة اللاحقة تكون في إطار منح تسهيلات للتجارة الخارجية وكذا للإجراءات المتعلقة بجمركة البضائع،وفي هذه الحالة الرقابة تكون في محلات ومواطن المتعاملين الاقتصاديين،حيث يتم مراقبة تصريحات الملفات وكذا كل المعطيات التي تهم إدارة الجمارك

ويمكن حصر دورها في النقاط التالية:

- تسمح للمتعاملين النزهاء بتقديم تسهيلات اكبر مستقبلا خاصة في حالة وجود خبراء في المحاسبة التحليلية،تبادل القيام بعمليات رقابه دقيقه على المؤسسة والاطلاع على المحاسبة التحليلية دون تسجيل أي مخالفة ، كذلك يعطي إدارة الجمارك نظرة حسنة عن المتعامل
- لإدارة الجمارك الحرية في اختيار زمن إجراء الرقابة اللاحقة على العكس من الرقابة الأولية،حيث تكون مقيدة بضرورة تفعيل حركية نشاط التجارة الخارجية
- إمكانية إجراء تحقيقات داخل المؤسسات يسمح لإدارة الجمارك أن تكون لها نظره حقيقية ودقيقة وشاملة حول نشاط المؤسسة وخاصة في حالة تبني الرقابة الشاملة التي تقضي بالتأكد من شرعية مختلف عمليات التجارة الخارجية التي قامت ا المؤسسة في فترة معينة

المطلب الثالث: التعاون الدولي

يعد التعاون الدولي للجمارك واحد من أهداف مفاوضات تيسير التجارة على مستوى منظمة التجارة العالمية (التي عُرفت عند تأسيسها بمجلس التعاون الجمركي) واتفاقيتها بشأن تيسير التجارة (TFA) هو صياغة النصوص ووضع المعايير والممارسات المُثلى الهادفة لتحقيق التعاون الفاعل بين سلطات الجمارك أو أيّ سلطات أخرى ذات مصلحة في تيسير التجارة وقضايا الالتزام بشروط الجمارك. أما الهدف الآخر فيتمثل في توضيح الجوانب ذات الصلة من المادة 5، و8، و10 من اتفاقية الجات لسنة 1994 وتطويرها، وتعزيز المساعدة الفنية ودعم بناء القدرات في مجال تيسير التجارة.

يهدف التعاون الجمركي على المستوى الدولي

- لتحسين الرقابة على تدفقات التجارة وإنفاذ القوانين واللوائح المعمول بها عبر تبادل المعلومات عن الجوانب الجمركية مثل بيانات إقرار التصدير والاستيراد، والبيانات المتعلقة بالتاجر، ومعلومات المنشأ والمعلومات المتعلقة بالتخمين. لقد باتت مثل هذه التبادلات في البيانات عنصراً رئيسياً في اتفاقيات تيسير التجارة (WTO TFA)، حيث تُعالج المادة 12 منها جميع المكونات اللازمة لهذا الغرض كضرورة أن تُؤكد الدولة الطالبة على صحة طلبها، وتحمي البيانات قيد المبادلة وتضمن الحفاظ على سريتها، وأن تستند عمليات التبادلات على مبدأ المعاملة بالمثل. وتُشير اتفاقية تيسير التجارة كذلك إلى اتفاقيات المساعدة الإدارية المتبادلة الثنائية والإقليمية التي ما زالت تُشكل الصك الرئيسي الذي يحكم انخراط الحكومات وإدارات الجمارك في مثل هذا النوع من التعاون.
- يحدث التعاون الجمركي أيضاً على المستوى الدولي عبر منظمة الجمارك العالمية(التي كانت تُعرف سابقاً باسم مجلس التعاون الجمركي) بإنشاء معايير دولية للجمارك، ومواءمة الإجراءات، وعبر تقديم التدريب والمساعدات الفنية لبناء القدرات الجمركية بشأن استعمال هذه الصكوك الجديدة

خلاصة الفصل الثاني:

في هذا الفصل التطبيقي تم إعطاء لمحة حول التجارة الخارجية في الجزائر من خلال دراسة تطور الميزان التجاري و الصادرات والواردات الجزائرية خلال فترة الدراسة، وتم التطرق الى السياسة التجارية المتبعة خلال هذه الفترة

وتطرقنا أيضا إلى السياسة الجمركية المتبعة في الجزائر وذلك انطلاقا ببيان مهام الجمارك والوسائل التي تستخدمها إدارة الجمارك في تطبيق هذه السياسة. كما تطرقنا إلى حدود تطبيق الجمارك للسياسة الجمركية.

و المبحث الثالث الذي كان عبارة عن توضيح دور الجمارك في التجارة الخارجية من خلال التسهيلات الممنوحة وفي ظل الرقابة الجمركية

في الأخير، يمكن الاستنتاج أن للجمارك تلعب دور مهم في التجارة الخارجية. وذلك بتطبيق السياسة الجمركية التابعة أساسا للسياسة التجارية المتبعة لتحقيق الأهداف المسطرة في هذه الأخيرة

الخاتمة

خاتمة:

التجارة الخارجية تُعتبر نافذة العالم الداخلي نحو العالم الخارجي، حيث تقوم بتوفير السلع وجلب التكنولوجيا التي تساهم في تحديث وتطوير الاقتصاد وتمكين المستهلكين من مواكبة التقدم. كما تطرقنا سابقًا إلى نظريات التجارة الخارجية، بدءًا من نظرية القيمة المطلقة لآدم سميث وصولاً إلى نظرية المنتج التي تعكس واقعنا الحالي في ظل التنافسية وتعدد رغبات المستهلكين.

تهدف جهود المنظومة الجمركية في التوافق مع سياسة الانفتاح الاقتصادي، في المقام الأول، إلى تلبية احتياجات ومتطلبات المتعاملين الاقتصاديين سواء كانوا أفرادًا أو شركات، سواء كانوا محليين أو أجانب. يتم تقديم التسهيلات الجمركية لهؤلاء المتعاملين بهدف تسهيل وتيسير عمليات التجارة الدولية لهم.

نتائج الدراسة: من خلال ما تم عرضه في الدراسة من محاولتنا للإجابة على الإشكالية خلصنا إلى النتائج التالية منها نتائج تختبر صحة فرضياتنا:

- تنقسم السياسات التجارية الخارجية إلى حمائية وحرية، تسعى الجزائر إلى تحرير تجارتها نظرًا للتأثيرات الإيجابية التي تنجم عن ذلك.
- تنوع أنواع الأنظمة الجمركية وفقًا لوضعية المتعامل الاقتصادي، سواء كان ذلك فيما يتعلق بالتصدير أو الاستيراد.
- تعتبر السياسة الجمركية مجموعة من الضرائب والرسوم التي تتبناها النظم الجمركية للتحكم في عمليات التجارة الخارجية
- تطورت مهام الجمارك لتشمل جوانب حمائية واقتصادية متعددة، ولم يعد دورها مقتصرًا على المهام الجبائية فقط
- توفير التسهيلات والإجراءات الخاصة من قبل إدارة الجمارك فتحت المجال لتنشيط حركة التجارة الخارجية

الاقتراحات: هناك بعض الاقتراحات التي يمكن أن نقدمها في مجال التجارة الخارجية:

- بدلا من قيام الدولة انتهاج الدولة لسياسة الحماية، ينبغي تشجيع قطاع الصناعة المحلية لعدة اعتبارات منها
  - لأنها تساهم بدورها في تشجيع قطاع الصادرات
  - لمحاولة الخروج من اقتصاد المحروقات

آفاق الدراسة: لا شك أنه رغم الجهد المبذول في إتمام هذا البحث، فإن هذا الأخير لا يخلو من النقائص بسبب عدم قدرتنا على تناول كل نواحي الموضوع بالتفصيل، إلا أنه يمكن أن يكون هذا البحث جسرا يربط بين بحوث سبقت فأضاف إليها بعض المستجدات، لإثرائها وبعثها من جديد، وبحوث مقبلة كتمهيد لمواضيع يمكنها أن تكون إشكالية لأبحاث أخرى نذكر منها:

- دور النظام الآلي الجمركي في ترقية التجارة الخارجية
- دور الأنظمة الجمركية في ترقية الصادرات خارج المحروقات

قائمة المرجع

المراجع باللغة العربية

أولا: الكتب

- د. عطا الله علي الزبون، التجارة الخارجية، جامعة العلوم الإسلامية، دار النشر اليازوي، الأردن، 2019
- جمال جويدان الجمل،التجارة الخارجية، عمان، مركز الكتاب الأكاديمي 2013
- مجدي محمود شهاب،الاقتصاد الدولي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية،مصر، 1996
- شرف علي الصوص، التجارة الدولية: الأسس والتطبيقات، دار أسامة للنشر و التوزيع، عمان،الأردن 2012
- كامل البكري، الاقتصاد الدولي التجارة والتمويل، دار الجامعية لنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر 2000
- رعد حسن الصرف، أساسيات التجارة الدولية المعاصرة، دار الرضا،2000
- محمد صفوت قابل، تحرير التجارة الخارجية بين تأييد و معارض، دار الحكمة للنشر، القاهرة، مصر 2002
- زينب حسني عوض، العلاقات الاقتصادية الدولية، الفتح للطباعة والنشر مصر 2003
- حسن خلف فيلح، العلاقات الاقتصادية الدولية، مؤسسة الورق للنشر، ط 1،عمان، 2004

ثانيا: الرسائل الجامعية

- وليد عابي، حماية البيئة وتحرير التجارة الخارجية في إطار المنظمة العالمية للتجارة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، جامعة فرحات عباس، 2019/2018
- خضراوي حفيظة،سياسة الاتحاد الأوروبي التجارية للسلع الزراعية وانعكاساتها على القطاع الزراعي الجزائري –دراسة حالة منتج القمح خلال الفترة ،2000/2014 أطروحة دكتوراه–غير منشورة،– جامعة محمد خيضر، بسكرة،الجزائر،2019
- عبد الرشيد بن ديب، تنظيم وتطور التجارة الخارجية، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، فرع علوم التسيير، جامعة الجزائر03، 2002
- محمدي الحريري، محمد خالد المهاين، خالد شحادة الخطيب، اقتصاديات المالية العامة والتشريع الجمركي، منشورات جامعة دمشق، سوريا،2006
- بقاسم بودالي، ظاهرة التهريب الجمركي واستراتيجيات مكافحته، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في تسيير المالية العامة، كلية العلوم الاقتصادية جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان،2010

- مراد زايد، دور الجمارك في ظل اقتصاد السوق: حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة يوسف بن خده، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2005-2006
- طويل آسيا، دور الجمارك في حماية الاقتصاد الوطني في ظل التغيرات الدولية الراهنة، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2001
- فيصل لوصيف،مذكرة ماجيستير أثر سياسات التجارة الخارجية على التنمية الاقتصادية المستدامة في الجزائر، جامعة سطيف 1، 2013-2014

ثالثا: المجلات والملتقيات العلمية

- نميش خديجة، سياسات التجارة الخارجية وأثرها على الواردات، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد05 العدد 01 سنة 2022
- د عبد الكريم كيبش، أ.د عبد الكريم خميسي، دور الجمارك في حماية الاقتصاد الوطني في ظل التحديات الراهنة – حالة الجزائر- ، جامعة قسنطينة، البحث الاجتماعي العدد 13،سنة 2017
- عبدات مراد، التبادل الدولي بين طروحات نظريات التجارة الدولية، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة ، 2010
- د مفتاح حكيم، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة البليدة 2، السياسة التجارية الجزائرية وأزمات تراجع أسعار المحروقات، مجلة الإبداع، المجلد 11، سنة 2021،ص 321

رابعا: مطبوعات و محاضرات جامعية

- عزالدين سمير، مطبوعة خاصة بمقياس :المنظمات المالية والتجارة الدولية، جامعة الجزائر03، 2019/2018
- د. نويوة عمار، مطبوعة في مقياس اقتصاد دولي،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، 2014
- حليس عبد القادر، محاضرات معمقة في نظريات التجارة الدولية، جامعة زيان عاشور الجلفة، 2022
- توفيق بن الشيخ، د.سامي بلبخاري مطبوعة محاضرات في مقياس نظريات التجارة الدولية ، جامعة 8 ماي 1945 قالمة،2021
- بن شني عبد القادر، تسيير عمليات التجارة الدولية، مطبوعة موجهة لتخصص تجارة دولية، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، 2021

- عاشور لعروسي، مفتش رئيسي، مفتشية الجمارك برج بوعريريج، مطبوعة دروس غير منشورة، 2018

خامسا: التشريعات القانونية

- المادة 02 من القانون الجمركي الجزائري

المراجع باللغة الأجنبية

- Département Fédéral Des Affaires Etrangères DFAE, RAPPORT ECONOMIQUE ALGERIE 2018, SUISSE Date de la dernière mise à jour 31.07.2019

المواقع الإلكترونية

- **الموقع الرسمي لمديرية الجمارك: www.douane.gov.dz**

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
الإهداء	–
شكر وعرفان	–
ملخص الدراسة	ا
قائمة المحتويات	اا
قائمة الجداول	**86**
قائمة الأشكال	**86**
مقدمة	أ
الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة مدخل مفاهيمي للتجارة الخارجية وإدارة الجمارك	
المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للتجارة الخارجية	
المطلب الأول: ماهية التجارة الخارجية	6
الفرع الأول: مفهوم التجارة الخارجية	6
الفرع الثاني: عوامل ظهور التجارة الخارجية	6
الفرع الثالث: أسباب قيام التجارة الخارجية	8
المطلب الثاني: نظريات التجارة الخارجية	9
الفرع الأول: النظريات الكلاسيكية	9
الفرع الثاني: النظريات النيوكلاسيكية	14
الفرع الثالث: النظريات الحديثة	17
المطلب الثالث: سياسات التجارة الخارجية	19
الفرع الأول: مفهوم سياسة التجارة الخارجية	20
الفرع الثاني: سياسات التجارة الخارجية	20
الفرع الثالث: أدوات سياسة التجارة الخارجية	23
المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي للجمارك	28
المطلب الأول: عموميات حول الجمارك	28
الفرع الأول:تعريف الجمارك	28

الفرع الثاني: مميزات إدارة الجمارك	29
الفرع الثالث: أهمية الجمارك	30
المطلب الثاني: السياسات الجمركية	31
الفرع الأول: تعريف السياسة الجمركية	31
الفرع الثاني: أنواع السياسة الجمركية	32
الفرع الثالث: عناصر السياسة الجمركية	32
المطلب الثالث: الأنظمة الجمركية	35
الفرع الأول: تعريف الأنظمة الجمركية	35
الفرع الثاني: أنواع الأنظمة الجمركية	35
المبحث الثالث: الدراسات السابقة	37
المطلب الأول:الرسالات الجامعية باللغة العربية	37
المطلب الثاني: مقالات علمية باللغة العربية	40
المطلب الثالث: القيمة المضافة للبحث	44
الفصل الثاني: الإطار التطبيقي للدراسة	47
المبحث الأول: مدخل للتجارة الخارجية في الجزائر	48
المطلب الأول: لمحة عن التجارة الخارجية في الجزائر	48
المطلب الثاني: السياسة التجارية الجزائرية	53
المبحث الثاني:السياسة الجمركية في الجزائر	57
المبحث الأول: مهام إدارة الجمارك	57
المطلي الثاني: وسائل تطبيق السياسة الجمركية	59
المطلب الثالث: تطبيق السياسة الجمركية	62
المبحث الثالث: دور الجمارك في التجارة الخارجية	63
المطلب الأول: التسهيلات الجمركية	63
المطلب الثاني: الرقابة الجمركية	70
المطلب الثالث: التعاون الدولي	73
خلاصة الفصل الثاني	74

الخاتمة	76
قائمة المراجع	77
فهرس المحتويات	85

قـــائـــمـــــة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	مقارنة بين دراستنا والرسائل الجامعية باللغة العربية	**40**
02	مقارنة بين دراستنا المقالات العلمية باللغة العربية	**42**
03	تطور صادرات وواردات الجزائر	**48**
04	الصادرات خارج المحروقات	**51**
05	التركيبة السلعية للواردات	**53**
06	تطور الميزان التجاري	**56**
07	إحصائيات حول الأنظمة الجمركية الاقتصادية	**67**

قـــائـــمـــــة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	منحنى يمثل دورة حياة المنتج	20
02	منحنى يوضح تطور الصادرات الجزائرية	50
03	منحنى يوضح تطور الواردات الجزائرية	52
04	مخطط يوضح الهيكل التنظيمي لمديرية الجمارك	61
05	منحنى يمثل عدد التصريحات الجمركية بالسنوات	71
06	منحنى يمثل تطور الصادرات والواردات الجزائرية	71

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد دور الجمارك الجزائرية في تطبيق سياسة التجارة الخارجية، ومن أجل ذلك تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي،خاصة في الفصل النظري في الدراسة وفي الجزء التطبيقي تم إتباع منهج دراسة حالة مع إجراء مقابلات مع مفتش رئيسي بالجمارك

تم في الفصل النظري من الدراسة التطرق إلى الجانب المفاهيمي لكل من التجارة الخارجية وتم التطرق في الجانب المفاهيمي لإدارة الجمارك

أما في الفصل التطبيقي فتم إعطاء لمحة عن التجارة الخارجية الجزائرية والسياسة المتبعة، ثم تم دراسة السياسة الجمركية في الجزائر ووسائل تطبيقا والحدود التي يمكن فيها تطبيقها وأخيرا دور الجمارك في التجارة الخارجية من تسهيلات ورقابة جمركية

وكنتائج لهذه الدراسة مايلي:

– تنقسم السياسات التجارية الخارجية إلى حمائية وحرية، تسعى الجزائر إلى تحرير تجارتها نظرًا للتأثيرات الإيجابية التي تنجم عن ذلك.

– تنوع أنواع الأنظمة الجمركية وفقًا لوضعية المتعامل الاقتصادي، سواء كان ذلك فيما يتعلق بالتصدير أو الاستيراد.

– تعتبر السياسة الجمركية مجموعة من الضرائب والرسوم التي تتبناها النظم الجمركية للتحكم في عمليات التجارة الخارجية

– تطورت مهام الجمارك لتشمل جوانب حمائية واقتصادية متعددة، ولم يعد دورها مقتصرًا على المهام الجبائية فقط

– توفير التسهيلات والإجراءات الخاصة من قبل إدارة الجمارك فتحت المجال لتنشيط حركة التجارة الخارجية

– تطبيق السياسة الجمركية يكون في حدود الاتفاقيات والشراكة الدولية

الكلمات المفتاحية: التجارة الخارجية، السياسة التجارية،نظريات التجارة الخارجية، السياسة الجمركية، إدارة الجمارك

Abstract:

This study aimed to determine the role of Algerian customs in implementing the foreign trade policy, and for that, the analytical descriptive approach was relied upon, especially in the theoretical chapter in the study with the use of and in the applied part, a case study approach was followed with interviews with a chief customs inspector.

In the theoretical chapter of the study, the conceptual side of each of foreign trade was addressed from generalities to theories to policies, and the conceptual side of

customs administration also from generalities to customs policies, then customs economic systems

As for the applied chapter, an overview of Algerian foreign trade and the followed policy was given, then the customs policy in Algeria was studied, the means of application and the limits in which it can be applied, and finally the role of customs in foreign trade in terms of facilities and customs control.

Key words : Foreign trade, trade policy, foreign trade theories, customs policy, customs administration